



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد - الدراسات العليا



قياس أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية

– تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

قدمها الطاب

مصطفى وسام محمد الفتلاوي

بإشراف

أ.م.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ

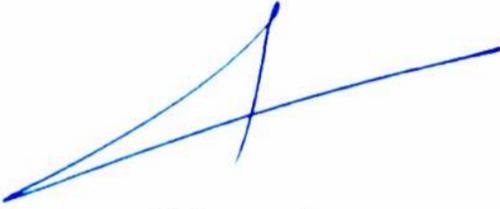
الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا}

صدق الله العلي العظيم

الإسراء: 29

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الرسالة الموسومة بـ (قياس أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية - تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) والعائدة لطالب الماجستير (مصطفى وسام محمد الفتلاوي) في قسم الاقتصاد، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.



المدرس الدكتور

سلام محمد مظهر

جامعة كربلاء

2024/ /

إقرار المشرف

أشهد ان أعداد الرسالة الموسومة بـ(قياس أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية – تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) التي تقدم بها الطالب (مصطفى وسام محمد الفتلاوي) قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.


الأستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

2024/ /

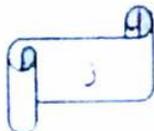
توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)


الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

2024/ /



إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (قياس أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية - تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) المقدمة من قبل الطالب (مصطفى وسام محمد الفتلاوي)، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جدير لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً).



الأستاذ المساعد الدكتور

أثير عباس عبادي

عضواً

2024/ 1/22



الأستاذ الدكتور

طالب حسين فارس

رئيساً

2024/ 1/21



الأستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني

عضواً ومشرفاً

2024/ 1/21

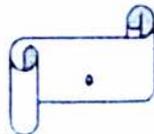


المدرس الدكتور

علي إسماعيل عبد المجيد

عضواً

2024/ 1/21



إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/
للطالب (مصطفى وسام محمد الفتلاوي) الموسومة بـ (قياس أثر سياسة التنويع الاقتصادي في
تحقيق الاستدامة المالية - تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور

علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024/ /

مصادقة مجلس الكلية

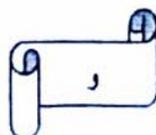
صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2024/ /



الإهداء

إلى الذي لا يزال مرهبي يكرمني من أجله والدي الحبيب

إلى من وضعتني على طريق الحياة والدتي الغالية

إلى من قاسمني الجهد والعناء نزوجتي العزيزة

إلى ثمرة حياتي وقرّة عيني ابنتي لين

إلى ينايع المحبة اخوتي

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين:

أما بعد؛ من دواعي الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المساعد الدكتور سلام كاظم شاني الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولم يدخر جهداً في سبيل إنجازها من دعم وتوجيه، وأسأل الله تعالى أن يوفقه وأن يديم عليه الصحة والعافية والنجاح.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور توفيق عباس المسعودي لما بذله من جهود كبير في مساعدة طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد فله مني كل الشكر وجزاه الله خيراً.

وبمزيد من الاعتزاز والاحترام أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي في قسم الاقتصاد أعضاء الهيئة التدريسية الذين قدموا لي الدعم العلمي والمعنوي طوال مدة دراستي.

والشكر موصول إلى الخبيرين (اللغوي والعلمي) لما أبدياه من ملاحظات قيمة ودقيقة ساهمت في إثراء البحث.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما سيبدونه من ملاحظ قيمة تسهم في إغناء المادة العلمية للبحث لإظهاره بصورة ملائمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى زملائي في مرحلة الماجستير فأسأل الله تعالى أن يوفقهم.

الباحث

المستخلص

يعد التنويع الاقتصادي أحد الاهتمامات الرئيسية للاقتصاديين وصانعي القرار على حد سواء وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى مراحل التنويع الاقتصادي، فيما تعد الاستدامة المالية أحد المفاهيم الحديثة في علم المالية العامة المهتمة بقدرة الدولة على تسديد التزاماتها المالية من مواردها الذاتية على المدى الطويل، وترتبط الاستدامة المالية بالتنويع الاقتصادي بعلاقة إيجابية فمن الممكن أن تساهم سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية. لأن التنويع الاقتصادي باستطاعته أن يحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة.

تتبنى مشكلة البحث موضوع ان العراق من الدول الريعية التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد وهو النفط في تمويل الانفاق العام وفي حالة تعرض الاقتصاد الكلي الى صدمات خارجية وداخلية مثل انخفاض أسعار النفط بالإضافة ازمة الرهن العقاري فضلاً عن جائحة كوفيد 19 فان هذا سيؤدي الى حدوث حالة من العجز المالي لذلك من الأفضل الاعتماد على التنويع الاقتصادي الذي لا يسمح للاقتصاد بان يكون خاضعاً للقطاعات التي تستخدم المواد الخام وتوسيع أنشطة الاقتصاد وزيادة القدرة التنافسية وخلق القيمة المضافة للاقتصاد ككل بما يؤدي الى تحقيق الاستدامة المالية.

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنويع الاقتصادي يعمل على تعزيز الاستدامة المالية من خلال استخدام سياسات التنويع مما يساهم ذلك في رفع مستويات الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك عندما تتعرض البلدان إلى أزمات اقتصادية داخلية، واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الافكار والأطر النظرية فيما يتعلق بسياسة التنويع الاقتصادي وأثرها في تحقيق الاستدامة المالية، والمنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب القياسي في بيان أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في دول العينة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، والذي يعتمد على اختبار الاستقرارية و الحدود والاختبارات التشخيصية واختبار معالم الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية ومغادرة الاعتماد المفرط على النفط كمورد أحادي في العملية التنموية.

وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث أن التنويع الاقتصادي ممكن أن يعمل على تعزيز الاستدامة المالية وذلك بالاعتماد على السياسات التنويعية المستخدمة خلال مدة البحث في دول العينة (الصين، الامارات، العراق) والتي تقود نحو التحول الهيكلي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية؛ لأن التنويع الاقتصادي باستطاعته ان يحقق الاستقرار الاقتصادي ويحافظ على وضع مالي قابل للاستدامة، بالإضافة الى ان المتغيرات التابعة (نسبة الدين العام الى GDP، نسبة العجز أو الفائض الأولي الى GDP، الفجوة الضريبية) لها أثر معنوي على المتغيرات المستقلة (نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى GDP، نسبة الإيرادات الضريبية الى GDP، نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP)، وتوصي الدراسة بإعادة وضع الخطط التي تساهم في تحقيق تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال سياسة اقتصادية واضحة تتضمن تنشيط الاقتصاد وتهيئة البنى التحتية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	رقم
أ	الآية القرآنية	1
ب	الإهداء	2
ج	الشكر والتقدير	3
د	المستخلص	4
هـ	إقرار المشرف	5
هـ	توصية السيد رئيس القسم	6
و	إقرار لجنة المناقشة	7
ز	إقرار الخبير اللغوي	8
ح	إقرار الخبير العلمي	9
ط	إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا	10
ي	مصادقة مجلس الكلية	11
ك-ل	قائمة المحتويات	12
م-س	قائمة الجداول	13
ع-ص	قائمة المخططات والاشكال البيانية	14
7-1	المقدمة	15
51-8	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	16
23-7	المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي	17
10	المطلب الأول: التنويع الاقتصادي المفهوم والاهمية	18
13	المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي	19
14	المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي	20
14	المطلب الرابع: محددات التنويع الاقتصادي	21
17	المطلب الخامس: مبررات التنويع الاقتصادي	22
18	المطلب السادس: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	23
21	المطلب السابع: السياسات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي	24
40-28	المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية	25
28	المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها	26
32	المطلب الثاني: قواعد الاستدامة المالية	27
35	المطلب الثالث: الإطار الرياضي للاستدامة المالية	28
36	المطلب الرابع: مؤشرات قياس الاستدامة المالية	29
39	المطلب الخامس: محددات تحقيق الاستدامة المالية	30
51-41	المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	31
41	المطلب الأول: التنويع الاقتصادي أحد مراحل تحقيق الاستدامة المالية	32
42	المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق الاستدامة المالية	33
44	المطلب الثالث: دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية	34
109-53	الفصل الثاني: تجارب دور مختارة في مجال التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	35
72-54	المبحث الأول: دراسة التجربة الصينية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية	36
60-54	المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني	37

69-61	المطلب الثاني: سياسات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الصيني	38
72-69	المطلب الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الصيني	39
88-73	المبحث الثاني: دراسة التجربة الاماراتية في دور سياسات التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية	40
79-73	المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الاماراتي	41
86-79	المطلب الثاني: سياسات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الاماراتي	42
88-87	المطلب الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الاماراتي	43
109-89	المبحث الثالث: دراسة التجربة العراقية في دور سياسات التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية	44
97-89	المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي	45
106-97	المطلب الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي	46
103-100	المطلب الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي	47
148-111	الفصل الثالث: قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية	48
124-112	المبحث الأول: قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الصين	49
113-112	المطلب الأول: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	50
118-113	المطلب الثاني: تقدير دالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	51
124-118	المطلب الثالث: تقدير دالة العجز أو الفائض الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي	52
135-125	المبحث الثاني: قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الامارات	53
125	المطلب الأول: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	54
130-126	المطلب الثاني: تقدير دالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	55
135-131	المطلب الثالث: تقدير دالة العجز أو الفائض الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي	56
148-136	المبحث الثالث: قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق	57
136	المطلب الأول: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	58
142-137	المطلب الثاني: تقدير دالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	59
148-143	المطلب الثالث: تقدير دالة العجز أو الفائض الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي	60
155-150	الاستنتاجات والتوصيات	61
168-157	المراجع والمصادر	62
173-169	الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
56	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو السنوي في الصين للمدة (2004 - 2021)	1
58	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في الاقتصاد الصيني للمدة (2004 - 2021)	2
60	نسبة مساهمة القطاع السلي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الصيني للمدة (2004 - 2021)	3
61	الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الصيني للمدة (2004 - 2021)	4
64	هيكل صادرات الاقتصاد الصيني ونسبة المساهمة الى الصادرات الكلية للمدة (2004 - 2021)	5
66	هيكل الضرائب في الاقتصاد الصيني ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021)	6
68	مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في الصين للمدة (2004 - 2021)	7
69	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني للمدة (2004 - 2021)	8
71	جدول (8) مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد الصيني للمدة (2004 - 2021)	9
75	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الإمارات للمدة (2004 - 2021)	10
77	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الإمارات للمدة (2004 - 2021)	11
78	نسبة مساهمة القطاع السلي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للمدة (2004 - 2021)	12
80	نسبة مساهمة القطاع الخاص الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004 - 2021)	13
82	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2004 - 2021)	14
83	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للمدة (2004 - 2021)	15
85	هيكل صادرات الاقتصاد الإماراتي ونسبة مساهمة إجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021)	16
86	مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في الإمارات للمدة (2004 - 2021)	17
87	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2004 - 2021)	18
88	مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2004 - 2021)	19
92	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004 - 2021)	20
93	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	21
95	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004 - 2021)	22
98	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	23
99	نسبة مساهمة الصادرات الغير نفطية في إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	24
101	مساهمة القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021)	25
103	الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004 - 2021)	26
104	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021)	27

106	مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2021)	28
107	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	29
108	مؤشر الفانض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	29
112	توصيف متغيرات النموذج القياسي	31
112	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الاقتصاد الصيني	32
113	انموذج ARDL لدالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني للنموذج الاول	33
115	اختبار الحدود Bounds Test في الصين للنموذج الاول	34
115	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين في الصين للنموذج الاول	35
115	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في الصين للنموذج الاول	36
118	نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد الصيني في الصين للنموذج الاول	37
118	نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الصين للنموذج الاول	38
119	انموذج ARDL لدالة العجز أو الفانض الأولي أو الأساسي الى الناتج المحلي الإجمالي في الصين للنموذج الثاني	39
120	اختبار الحدود Bounds Test في الصين للنموذج الثاني	40
121	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين في الصين للنموذج الثاني	41
121	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في الصين للنموذج الثاني	42
123	نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الصين للنموذج الثاني	43
124	نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الصين للنموذج الثاني	44
125	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الاقتصاد الاماراتي	45
126	انموذج ARDL لدالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للنموذج الاول	46
127	اختبار الحدود Bounds Test في الإمارات للنموذج الاول	47
128	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين في الإمارات للنموذج الاول	48
128	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في الإمارات للنموذج الاول	49
130	نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الإمارات للنموذج الاول	50
130	نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد الإماراتي في الإمارات للنموذج الاول	51
131	انموذج ARDL لدالة العجز أو الفانض الى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للنموذج الثاني	52
132	اختبار الحدود Bounds Test في الإمارات للنموذج الثاني	53
133	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين في الإمارات للنموذج الثاني	54
133	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في الإمارات للنموذج الثاني	55
135	نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الإمارات للنموذج الثاني	56
135	نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الإمارات للنموذج الثاني	57
136	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الاقتصاد العراقي	58
137	انموذج ARDL لدالة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي	59
138	اختبار الحدود Bounds Test في العراق للنموذج الاول	60
139	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين في العراق للنموذج الاول	61
139	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في العراق للنموذج الاول	62
141	نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في العراق للنموذج الاول	63
141	نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي في العراق للنموذج الاول	64
141	انموذج ARDL لدالة العجز أو الفانض الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للنموذج الثاني	65
142	اختبار الحدود Bounds Test في العراق للنموذج الثاني	66
143	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين في العراق للنموذج الثاني	67
143	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في العراق للنموذج الثاني	68
145	نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في العراق للنموذج الثاني	69
146	نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي في العراق للنموذج الثاني	70

قائمة المخططات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المخطط
51	دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية	1

قائمة الاشكال البيانية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
57	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو السنوي في الصين للفترة (2004 - 2021)	1
59	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الصيني للفترة (2004 - 2021)	2
60	نسبة مساهمة القطاع السلي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الصيني للفترة (2004 - 2021)	3
63	نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004 - 2021)	4
65	نسبة مساهمة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004 - 2021)	5
68	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004 - 2021)	6
69	مؤشر هيرفندال - هيرشمان في الصين للفترة (2004 - 2021)	7
69	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني للفترة (2004 - 2021)	8
70	مؤشر نسبة الفائض أو العجز الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني للفترة (2004 - 2021)	9
76	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الإمارات للفترة (2004 - 2021)	10
77	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات للفترة (2004 - 2021)	11
79	نسبة مساهمة القطاع السلي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للفترة (2004 - 2021)	12
81	نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004 - 2021)	13
82	نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004 - 2021)	14
84	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للفترة (2004 - 2021)	15
85	هيكل الصادرات في الاقتصاد الإماراتي للفترة (2004 - 2021)	16
86	مؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الامارات للفترة (2004 - 2021)	17
87	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي للفترة (2004 - 2021)	18
88	مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد الإماراتي للفترة (2004 - 2021)	19
92	معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للفترة (2004 - 2021)	20
94	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك معدل التضخم في العراق للفترة (2004 - 2021)	21
97	(نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة (2004 - 2021)	22

99	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	23
100	نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	24
102	مساهمة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021)	25
103	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004 - 2021)	26
105	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021)	27
106	مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2021)	28
107	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	29
109	نسبة الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)	30
114	فترات الابطاء المثلى في الصين النموذج الاول	31
116	توزيع الأخطاء العشوائية في الصين النموذج الاول	32
117	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج Stability Diagnostics في الصين النموذج الاول	33
120	اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ في الصين النموذج الاول	34
120	فترات الابطاء المثلى في الصين النموذج الثاني	35
121	توزيع الأخطاء العشوائية في الصين النموذج الثاني	36
122	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج Stability Diagnostics في الصين النموذج الثاني	37
122	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ في الصين النموذج الثاني	38
125	فترات الابطاء المثلى في الإمارات النموذج الاول	39
128	توزيع الأخطاء العشوائية في الإمارات النموذج الاول	40
129	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج Stability Diagnostics في الإمارات النموذج الاول	41
132	فترات الابطاء المثلى في الإمارات النموذج الثاني	42
133	توزيع الأخطاء العشوائية في الإمارات النموذج الثاني	43
134	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج في الإمارات النموذج الثاني	44
134	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ في الإمارات النموذج الثاني	45
138	فترات الابطاء المثلى في العراق النموذج الاول	46
140	توزيع الأخطاء العشوائية	47
140	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج Stability Diagnostics في العراق النموذج الاول	48
141	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ في العراق النموذج الاول	49
144	فترات الابطاء المثلى في العراق النموذج الثاني	50
145	توزيع الأخطاء العشوائية في العراق النموذج الثاني	51
146	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت النموذج Stability Diagnostics في العراق النموذج الثاني	52
147	اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ في العراق النموذج الثاني	53

المقدمة

المقدمة

أصبح موضوع التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية محل اهتمام كبير لدى العديد من بلدان العالم النامية والمتقدمة على حد سواء؛ كونه يعبر عن مدى قدرة الحكومة في تنفيذ برامج عملها في ظل إيراداتها المالية الحالية، ونخص هنا بالذكر الدول الريعية ومنها العراق؛ وذلك بسبب الاختلالات والأزمات الاقتصادية والمالية المستمرة بسبب انهيار أو تذبذب أسعار النفط التي يشهدها العالم من حين لآخر، مما يسبب تراجعاً حاداً في الإيرادات، وبالتالي تأثر مسار التنمية أو حتى غيابها، وينعكس ذلك على زيادة العجز المالي فتقوم الحكومة بتقليل النفقات أو اللجوء إلى الديون الحكومية العامة بعد انحسار الموارد النفطية.

ولهذه الأسباب تسعى الدول إلى تحقيق الاستدامة المالية وضمان القدرة على الاستمرار في سياسة الإنفاق العام من دون المساس أو التوجه نحو التقشف المالي أو التعرض لمخاطر الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المستقبلية، ويتم ذلك عن طريق البحث عن التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات من خلال تطبيق سياسات استراتيجية معينة للتنويع الاقتصادي والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية لما تملكه هذه القطاعات من حيوية وأهمية كبرى في تطوير الاقتصاد.

وأن أكبر التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن هو إقامة اقتصاد وطني قائم على التنويع وفك الارتباط بالقطاع النفطي من خلال انتهاج سياسة اقتصادية هادفة لجذب الاستثمارات المختلفة وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية القادرة على تسريع النمو الاقتصادي على اعتبار أن موازنة العراق تعتمد أساساً على مورد واحد فقط وهو النفط لتمويل الإيرادات بنسبة تتجاوز 90 %، والذي يُعدُّ بطبيعته مورداً ناضباً وغير قابل للاستدامة.

وقد نجحت بالفعل بعض البلدان في تنويع اقتصاداتها باتباع طرق متعددة، لذلك سياترقت البحث إلى استعراض تجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، واستخلاص الدروس من هذه التجارب في كيفية استثمار القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحقيق التنويع ومحاولة تطبيقها في حالة العراق.

1. مشكلة البحث: تتبنى مشكلة البحث موضوع ان العراق من الدول الريعية التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد وهو النفط في تمويل الانفاق العام وفي حالة تعرض الاقتصاد الكلي الى صدمات خارجية وداخلية مثل انخفاض أسعار النفط والازمة المالية العالمية بالإضافة الى جائحة كوفيد 19 فستحدث حالة من العجز المالي لذلك من الأفضل الاعتماد على التنويع الاقتصادي الذي لا يسمح للاقتصاد بان يكون خاضعاً للقطاعات التي تستخدم المواد الخام وتوسيع أنشطة الاقتصاد وزيادة القدرة التنافسية وخلق القيمة المضافة للاقتصاد ككل بما يؤدي الى تحقيق الاستدامة المالية.

2. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنوع الاقتصادي يعمل على تعزيز الاستدامة المالية من خلال استخدام سياسات التنوع مما يساهم ذلك في رفع مستويات الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك عندما تتعرض البلدان إلى أزمات اقتصادية داخلية وخارجية في دول العينة (الصين، الإمارات، العراق).

3. أهمية البحث: تنبثق أهمية البحث من ابراز أهمية التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق الاستدامة المالية عن طريق البحث عن موارد أخرى موازية للعوائد الربعية لتمويل عجز الموازنة العامة، كما أن الاقتصاد أحادي الجانب يتصف بالبعد عن مفهوم الاستدامة المالية؛ لأنه يفتقر إلى أهم العناصر وهو التنوع الاقتصادي.

4. هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستدامة المالية من خلال الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية ومغادرة الاعتماد المفرط على النفط كمورد أحادي في العملية التنموية.

5. منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الأفكار والأطر النظرية فيما يتعلق بسياسة التنوع الاقتصادي وأثرها في تحقيق الاستدامة المالية، والمنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب القياسي في بيان أثر سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في دول العينة.

7. الحدود الزمانية والمكانية للبحث: تتمثل في دراسة وتحليل واقع البلدان (الصين – الإمارات العربية المتحدة – فضلاً عن العراق)، اما الحدود الزمانية للبحث تتضمن المدة (2004 – 2021).

8. هيكلية البحث: جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية وتضمن ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للتنوع الاقتصادي، في حين تعرض المبحث الثاني لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية، اما المبحث الثالث فتناول العلاقة التي تربط بين التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية.

الفصل الثاني: تناول الفصل الثاني دراسة بعض التجارب الدولية في مجال التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول بدراسة التجربة الصينية في مجال التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، فيما تناول المبحث الثاني التجربة الإماراتية في مجال التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، أما المبحث الثالث فركز على محاولة تطبيق بعض مؤشرات التنوع والاستدامة المالية في العراق.

الفصل الثالث: جاء الفصل الثالث بعنوان قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية إذ قسم إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الصين، في حين تناول المبحث الثاني قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة

المالية في الإمارات، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول قياس وتحليل دور سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق.

وأخيراً تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات والمقترحات.

9. الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

أولاً. الدراسات العربية:

أ. دراسة بن عيسى الهام، 2020

عنوان الدراسة: الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000 – 2018)

تتبنى إشكالية الدراسة موضوع الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في تمويل النفقات العامة على المدى الطويل دون الاخلال بالملائمة المالية والعجز الموازي ويتم ذلك عن طريق توفير الإيرادات المالية اللازمة لذلك بالتنويع في مصادرها وصولاً إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.

وتفترض الدراسة معرفة درجة التنويع الاقتصادي التي تسمح بالمحافظة على الإنفاق في المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاستدامة المالية مرتبطة بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط ولا وجود أثر للإيرادات غير النفطية عليها، أي لا وجود للاستدامة المالية، فإن تحقيقها يتطلب التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات من خلال تفعيل بقية القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والعمل على تحقيق التناغم بين السياسات المالية والنقدية وخفض الفجوة المالية من خلال توقع النفقات والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل وتعديل السياسة الحالية وبما لا يؤدي إلى توسع مفرط في الإنفاق أو زيادة متواصلة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية.

ب. دراسة خالد بن راشد الخاطر، 2018

عنوان الدراسة: استشراف آفاق التنويع الاقتصادي والاستدامة في الاقتصادات الخليجية في ضوء تحديات انهيار أسعار النفط

تكمن مشكلة البحث في التحديات التي تواجهها الاقتصادات الخليجية منذ بضعة عقود في كيفية سعيها للخروج من اقتصاد الريع وتحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة في ظل انخفاض أسعار النفط وذلك بسبب أثر هذا الانخفاض في التوازنات الاقتصادية القائمة في الدول الخليجية المعتمدة على القطاع النفطي بشكل كبير.

وتفترض هذه الدراسة تحويل الاقتصادات الخليجية من اقتصادات ريعية تعتمد على الاستخراج والتوزيع إلى اقتصادات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع النشاطات والصادرات، فضلاً عن تحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نمو مستدام وتوظيف الصناديق الخليجية السيادية لبلوغ هذا المرام. ويركز أيضاً

على بُعد التنويع الاقتصادي وشروط إنجاحه؛ من تنمية لرأس المال البشري، وإصلاح للقطاعين العام والخاص، واستدامة النموذج التنموي.

وتستنتج من هذه الدراسة نجاح دول الخليج الى حد معين في تقليص الاعتماد على النفط ومداخيله والحد من التركيز في الصادرات وتجنب الانكشاف امام تقلب الأسعار بالإضافة الى إيجاد قطاع خاص تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات والدخل والتحول التكنولوجي.

ج. دراسة بللعا أسماء، 2020

عنوان الدراسة: التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

تكمن إشكالية الدراسة في كيفية إرساء الاستدامة في الدول العربية من خلال التنويع الاقتصادي، بافتراض ان التنويع الاقتصادي يعمل على تعزيز الاستدامة المالية للدول العربية في ظل توجه هذه الدول الى تحقيق الاستدامة.

فقد تم تشخيص مؤشرات كل من التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، وكانت نتائج هذه الدراسة ان الدول العربية بحاجة إلى تعزيز أكبر لسياسات تنويع اقتصاداتها من أجل إرساء الاستدامة فقد سجلت ضعف وتدني في مؤشرات الاستدامة؛ لذا يتطلب الامر تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل عملية تحقيق الاستدامة من خلال تنويع مصادر الطاقة باللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة وتقليل الاعتماد الموارد الناضبة، فضلاً عن وضع السياسات الكفيلة بمعالجة الدين العام كان يتم تحديد سقف للدين العام لا يتم تجاوزه بالموازرة مع ضبط وتقليص الإنفاق الجاري وزيادة كفاءة الإنفاق الاستثماري.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

A. Hvidt, Martin, 2013

عنوان الدراسة: التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الماضي والحاضر والمستقبل

تكمن مشكلة البحث بالعوائق الهيكلية التي تحول دون التنويع، والتي تتعلق بسيئاريوهات النمو للاقتصاد العالمي، والازدواجية الاقتصادية والأنشطة بين دول مجلس التعاون الخليجي والحوازر الكبيرة فضلا عن وجود خطط للتنويع الاقتصادي في هذه الدول، ومن خلال فرضية مفادها ان التنويع الاقتصادي يعد وسيلة لضمان استقرار واستدامة مستويات الدخل في المستقبل.

وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة اتجاهات التنوع المستقبلية المحتملة من خلال خطط التنمية الحالية والرؤى الوطنية التي تنشرها حكومات دول مجلس التعاون، وتشير خطط التنمية الحالية بالإجماع إلى أن التنوع الاقتصادي وسيلة لضمان استقرار واستدامة مستويات الدخل في المستقبل. وان ذلك يستلزم تنفيذ إصلاحات أوسع نطاقاً، ومع ذلك، فإن هذا الاستنتاج لا يستبعد التنفيذ الجزئي والمخصص لاستراتيجيات التنوع في المستقبل.

B. Nigel Chalk, 1998

عنوان الدراسة: الاستدامة المالية مع الموارد غير المتجددة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية "ما الذي يشكل سياسة مالية مستدامة في اقتصاد تستمد فيه الثروة في الغالب من مورد غير متجدد؟" وينصب التركيز بشكل خاص على الدول المنتجة للنفط. وتتطلب هذه القضية فحص السياسات المالية في إطار ديناميكي واضح لأن الموقف المالي يفرض قيوداً على السياسات المالية المستقبلية.

وتفترض الدراسة ان الاعتماد على قاعدة الموارد الريعية يعد مؤشر كارثي إذا ما بدأت هذه الموارد بالنفاد وعدم الاعتماد على موارد متجددة، وبالتالي يقود ذلك إلى الابتعاد عن الاستدامة المالية على المدى الطويل والذي يعد أحد الشروط المهمة للإدارة الناجحة للسياسة المالية، فقد سلطت الدراسة الضوء على نقاط الضعف الهيكلية في وضع الموازنة العامة، وأكدت الدراسة أن من أجل توفير احتياجات الأجيال القادمة يجب على الحكومات أن تستبدل مواردها الطبيعية غير المتجددة بموارد متجددة تعمل كبديل للإصلاح المالي مع تمويل الانفاق الزائد عن طريق عائدات هذه الموارد

C. Seun Ryu, 2013

عنوان الدراسة: استراتيجيات الإيرادات في الولايات المتحدة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية: تنوع الإيرادات للمدة (1980 – 2011)

تناولت هذه الدراسة الإشكالية المرتبطة بمدى تأثير تنوع الإيرادات على التقلبات الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة، وتفترض الدراسة بأن تنوع الإيرادات يمكن أن يؤدي إلى استقرار التقلبات الاقتصادية بل ويؤدي إلى تسريعها معدلات النمو مع مرور الوقت.

ولقد وجدت الدراسة أن التنوع الاقتصادي يرتبط بشكل إيجابي بالاستقرار المالي، فينظر إلى تنوع هيكل الإيرادات على أنه وسيلة لتخفيف التقلبات الاقتصادية والمالية، فان هذه التقلبات ستتناقص ويزداد معدل النمو الاقتصادي إذا اعتمدت الدولة على هيكل إيرادات متنوع، واستنتجت الدراسة بأنه يجب ان يكون ضمن هذا الهيكل

المتنوع مصادر إيرادات مرنة ممكن أن تعوض أي انخفاض ممكن ان يحدث في مصادر الإيرادات الأقل مرونة في فترات الركود الاقتصادي.

فضلاً عن الدراسات آنفة الذكر كان هنالك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أما بخصوص دراستنا الحالية فهي تعد امتداداً لهذه الدراسات السابقة وتميزت عنها بالآتي:

1. اقتصت الدراسة باقتصاد (الصين والإمارات والعراق) للمدة الزمنية (2004 – 2021) مع بيان طبيعة العلاقة التي تربط بين التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية باعتبار ان التنوع الاقتصادي خيار إستراتيجي لتحقيق الاستدامة المالية عند التعرض الى أزمات اقتصادية في الدول ذات المورد الاقتصادي الواحد مع بيان السياسات التنويعية الكفيلة التي تساهم في تحقيق ذلك.

2. تم تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في (الصين والإمارات والعراق) للمدة الزمنية (2004 – 2021) ومن أهمها (الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الاستثمار الأجنبي المباشر، هيكل الإيرادات، هيكل الصادرات، الدين العام).

3. استعمال الأساليب القياسية الحديثة عن طريق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL فقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

سياسات التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.

تمهيد:

يمثل التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية عملية التنمية الاقتصادية، فالتنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون بقية القطاعات الأخرى، إذ تُعدُّ درجة التنويع الاقتصادي أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي بموجبها تتحقق عملية الاستدامة المالية والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها ضمن قدرتها على استمرار سياسة الإنفاق العام في الأجل الطويل، فيتناول هذا الفصل دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية باعتباره مدخل لإرساء الاستدامة المالية مع بيان مؤشرات التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيهما مع طرح بعض سياسات وآليات التنويع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز الاستدامة المالية.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي المفهوم والأهمية:

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى التنويع ويمكن أن نستعرض فيما يلي عدداً من أهم التعريفات التي تناولت مفهوم التنويع الاقتصادي:

يُعدُّ مصطلح التنويع من المصطلحات ذات المضمون الاقتصادي، إذ يحمل التنويع جملة من المتغيرات والمعاني التي تبدو رديفة وقد نجد لها بديلة، كمصطلح التطور والتطوير والتحول والتغيير والتغيير والتحديث والإصلاح والتصحيح، لذلك فإنه لم يظهر ولم يشار له بالشكل الدارج في أدبيات التنمية (1).

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة تزيد الدخل وهذا بدوره يستهدف تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد فإن هذه العملية ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة قادرة على توفير فرص عمل أكثر للأيدي العاملة الوطنية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (2).

وكذلك يعرف التنويع أيضاً بأنه توزيع النشاط الاقتصادي في منطقة ما بين عدد كبير من أنواع الصناعات المختلفة بشكل متوازن عبر فئات الصناعة المختلفة (3).

وينظر للتنويع الاقتصادي على أنه توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني؛ وذلك لتقليل المخاطر المترتبة في الاعتماد على مورد واحد لتمويل الموازنة العامة للدولة (4).

ويعرف خبراء الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات من غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة (5).

1 - عبد المعطي عساف، إدارة التنمية: دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة المحتسب، ط1، عمان، 2005، ص 13.

2- ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي ط1، الإسكندرية، 2019، ص 198.

3 - Tohn. E. Wagner, A measure of Economic Diversity: An Input- Output Approach, Research Economist, USDA, September 1993, pag.2.

4- Stephen M. Kapunda, Diversification and poverty Eradication in Botswana, Journal of African University of Botswana, Vol (17)- (2003) No.2, Pag 51.

5- بللعا أسماء، التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة احمد دراية بأدرار، الجزائر،

المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 81.

أما التنويع الاقتصادي في إطار اقتصادات الخليج العربي، يعني تنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الإيرادات والعائدات التي تستمدتها الحكومة من صادرات النفط والغاز وتقليص دور القطاع العام وهو هدف حيوي مركزي من أهداف الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وتحريرها (1).

ويعرف خبراء الاتحاد الأوروبي التنويع الاقتصادي، بأنه العملية التي يتم من خلالها إنتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية التي تؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من جهة أخرى (2).

كما عرف التنويع الاقتصادي في القطاع المالي بأنه أحد السياسات لإدارة المخاطر أي توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية (3).

وكذلك يعرف التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات النفطية، بأنه تطوير سياسات اقتصادية من شأنها تقليل الاعتماد على صناعة معينة أو قطاع واحد مثل النفط حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير والإيرادات الحكومية عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الخدمات والصناعة والسياحة والزراعة بهدف ان تصبح هذه القطاعات مصادر جديدة للإيرادات الحكومية (4).

أما التعريف الأكثر شمولاً لمضمون التنويع الاقتصادي فيتمثل بالعملية التي لا تسمح للاقتصاد بان يكون خاضعاً وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في الأمد الطويل للبلاد (5).

1 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربى اسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 7.

2 - رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي "دراسة تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013، ص 6.

3 - مجدوب خيرة، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2020، ص 17.

4- Ashraf Mishrif, Yousuf Al Balushi, Economic Diversification in the Gulf Region, Institute of Middle Eastern Studies, London, United Kingdom, 2018, pag 4.

5- احمد جاسم محمد الخفاجي، التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 21، العدد 114، 2018، ص

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة يعرف الباحث التنويع الاقتصادي باعتباره هدفاً تسعى إلى تحقيقه الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على مورد اقتصادي واحد فقط، فيتضمن التنويع العملية التي يستطيع بموجبها البلد من تنويع صناعاته ومنتجاته وصادراته بما يضمن ذلك الحصول على إيرادات كبيرة.

ثانياً: أهمية التنويع الاقتصادي:

يكتسب التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة من حيث دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، وتبرز هذه الأهمية في العديد من الأسباب، من أهمها ما يلي:

1. يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الفرص الاستثمارية، وتقليل المخاطر في عملية الاستثمار، إذ إن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

2. يعمل التنويع الاقتصادي على تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي فعندما يتركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات يؤدي إلى انخفاض وتذبذب واضح في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن زيادة درجة التنويع تدعم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3. يعمل التنويع الاقتصادي في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وعبر مختلف القطاعات والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً، مثل التحول الهيكلي من الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية، ومن الصناعة إلى الخدمات (1).

4. يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية رأس المال البشري، إذ يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة الطلب على العمالة وتوفير الوظائف (2) فكلما كانت القوى العاملة موزعة بشكل متساوي دل ذلك على درجة معينة من التنويع الاقتصادي (3).

5. يمكن ان يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليص المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات فعندما تكون درجة تنوع الصادرات في اقتصاد معين كبيرة جداً فإن ذلك يؤدي إلى قلة تعرضه إلى المخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار بعض صادراته (4).

1- ضياء الناروز، مصدر سابق، ص 202.

2 - Guidance Note, Economic Diversification, Trade and Competitiveness Global Practice, World Bank Group Publications, Washington, April 3, 2017, pag 4.

3- صباغ رقيقة، كروشة إيمان، واقع ومتطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 2، العدد 17، 2021، ص 279.

4- ممدوح عوض الخطيب، التنويع وأثره على النمو في الاقتصادي السعودي، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، الرياض، المجلد 26، العدد 26، 2014، ص 114.

6. يؤدي التنويع إلى تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو التركيز على عدد محدود من القطاعات، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمنتج واحد فقط فإن انخفاض أسعار هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي لمخاطر كبيرة، أما إذا تم تنويع مصادر الإنتاج سيؤدي ذلك إلى تقليص النتائج السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط على منتج واحد فقط (1).

7. يرتبط تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة بالتنويع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى غير الريفية بحيث تكون لها نفس أهمية مساهمة القطاع الريفي الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع الصناعة التحويلية، والزراعة أو الخدمات وغيرها (2).

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي:

ان العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي يكمن في بلوغ عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وستر ايجابية، ويمكن تناولها بإيجاز وكما يأتي:

أولاً: الأهداف الاقتصادية: - يُعدُّ الهدف الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي يسعى التنويع الاقتصادي إلى تحقيقها ويتمثل ذلك في تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام الحقيقي؛ إضافة إلى بناء القدرة على الصمود ضد التقلبات في النشاط الاقتصادي من خلال الحد من التعرض لفقدان الدخل بسبب تقلب أسعار المنتجات في السوق الدولية من خلال البحث عن المنتجات ذات القابلية على الاستمرارية، فضلاً عما يحققه التنويع الاقتصادي من تحسين التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً (3).

ثانياً: الأهداف الاجتماعية: - ان تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من الاقتصاد أحادي الجانب سيؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل التي من شأنها تقليص البطالة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية حتى تتمتع بها الأجيال اللاحقة فتنحقق العدالة الاجتماعية (4).

أن بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلبان إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك يجب ان يكون لعوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل، المنظم) دور أساس في قيادة النمو الاقتصادي (5)، والذي يعبر عنه بزيادة الناتج

1- ضياء الناروز، مصدر سابق، ص 202.

2- قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2015)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي، 2018، ص 12.

3 - United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, Technical paper, Conference Bonn Climate Change Conference, New York, May 2016, pag 14.

4- حامد عبد الحسين خضير، الموجز في التنويع الاقتصادي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ط1، كربلاء، 2021، ص 7.

5 - مجدوب خيرة، مصدر سابق، ص 18.

المحلي الإجمالي والذي بدوره يؤثر في الدخل القابل للتصرف من قبل الطبقات ذات الدخل المحدود. وهذا يعني ان النمو الاقتصادي والذي يُعدُّ أحد أهداف التنويع الاقتصادي يسمح برفع دخول هذه الطبقات وبالتالي يساهم في الجهد المبذول لمحاربة الفقر من قبل الحكومة (1).

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية: - يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وانتهاء حالة التبعية والتي ينصرف مفهومها إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، بمعنى اخر تخصص البلدان النامية في تصدير المواد الأولية لتلبية احتياجات الاقتصادات المتقدمة، مما يتيح للاقتصاد المسيطر الحصول على اكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، ففي ظل عدم التنويع واستمرار أحادية الاقتصاد خصوصاً إذا كان اقتصاداً ريعياً سيجعل ذلك اقتصاد البلد اقتصاداً تابعاً لا يتمتع بالاستقلال الاقتصادي (2)، لذا فإن التنويع الاقتصادي امر في غاية الأهمية من أجل انتهاء حالة التبعية كونه يؤدي إلى إقامة قاعدة إنتاجية متنوعة وتطويرها وأشباع الحاجات المتنوعة (3).

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التفريق بين نوعين من التنويع هما:

اولاً. التنويع الأفقي: وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

ثانياً. التنويع الرأسي: وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة مثل تنويع الاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويهدف الى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى (4).

المطلب الرابع: محددات التنويع الاقتصادي

يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المحددات الهامة التي تلعب دور هاماً في نجاح أو فشل عملية التنويع وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

اولاً. حجم الاستثمارات: تقاس قدرة البلد على تنويع اقتصاده بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في البلد، إذ يؤدي انخفاض مؤشر التنويع إلى تحفيز البلد لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع

1- عبد الله حمد الدباش، طاق نوري إبراهيم، دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 8، 2016، ص 195.

2- عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة الرشد - ناشرون، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 11.

3- حامد عبد الحسين خضير، مصدر سابق، ص 25.

4 - خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، المجلد 19، العدد 1، 2018، ص 5

الاقتصادي، وهو ما يتطلب قيام البلد بوضع استراتيجيات هادفة إلى تحسين البنية الأساسية، وذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، نظراً لأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحث والتطوير وزيادة دافع الابتكار، هذا إلى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرات الإنتاجية بالبلد المضيف (1).

ثانياً. الازمات الاقتصادية: تؤثر الازمات الاقتصادية على رغبة البلد في تنويع مصادر إيراداته. فقد تجبر الازمات المالية الحادة البلد على تغيير محفظة إيراداته، ففي حالة الركود الاقتصادي يميل البلد إلى الاعتماد على مصادر إيرادات غير مرنة نسبياً أكثر من الاعتماد على مصادر إيرادات مرنة نسبياً لتقليل تأثير الركود الاقتصادي وبالتالي يؤثر تعديل محفظة البلد على مستويات التنويع الاقتصادي (2).

ثالثاً. معدلات النمو الاقتصادي: يساهم التنويع الاقتصادي بزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

رابعاً. دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكارات والقيام بعمليات البحث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال وتشجيع عمليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

خامساً. درجة استغلال الموارد الطبيعية: إذ يساهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في البلد في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على البلدان النفطية استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي (3).

سادساً. السياسات العامة: المقصود بالسياسات العامة هي السياسات المالية والنقدية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي (4)، فعلى سبيل المثال يمكن للسياسة المالية ان تؤثر في التنويع الاقتصادي من خلال بنية الإنفاق العام وطريقة تدبيره، إذ إن الاستثمار في التعليم والبنية التحتية مثلاً له أهمية بالغة في تشجيع القطاع الخاص وتحسين العائد على الاستثمار مستقبلاً، وأما السياسة الصناعية فيمكن ان تساهم في تنويع الصادرات مما يمثله القطاع الصناعي من أهمية كبيرة فهو القطاع الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى توزيع العمالة على عدد كبير من الأنشطة الصناعية وتنويعها.

1 - خالد هاشم عبد الحميد، مصدر سابق، ص 6.

2 - Seun Ryu, Revenue Strategies of US States under Conditions of Economic and Political Stress: Revenues Diversification 1980 to 2011, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, ARIZONA STATE UNIVERSITY, 2013, pag 25.

3- خالد هاشم عبد الحميد، مصدر سابق، ص 6.

4- ضياء الناروز، مصدر سابق، ص 206.

وتلعب السياسة التجارية دوراً هاماً في إنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال إلغاء السياسة الحمائية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، بما يعني تحرير التجارة الخارجية مما يعطي للبدان مساحة أكبر لتحسين منتجاتها وتطوير سياستها الصناعية بما يسمح للسياسة التجارية بالمساهمة الفعالة في جهود التنويع الاقتصادي (1).

سابعاً. متغيرات الاقتصاد الكلي: فعلى سبيل المثال يؤدي انخفاض معدل التضخم إلى زيادة التنويع وبالتالي نمو قطاعات إنتاجية جديدة لتلبية متطلبات واحتياجات الأسواق المحلية والخارجية، كما تؤثر أيضاً سياسة سعر الصرف المتبعة في درجة التنويع الاقتصادي (2).

ثامناً. القدرة المؤسسية والموارد البشرية: تُعدُّ الموارد البشرية والقدرات المؤسسية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية والقطاعات المختلفة، فعلى سبيل المثال تُعدُّ جودة المؤسسات والحكم الرشيد شرط مسبق لبناء بيئة مناسبة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

تاسعاً. القوانين والتشريعات: تُعدُّ القوانين والتشريعات شرطاً أساسياً ولازماً لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي من خلال تصميم وتنفيذ قوانين وتشريعات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات المختلفة وتطويرها وإقامة الأطر التشريعية والإدارية لحماية الاستثمار مما يؤدي إلى ثبات توقعات المستثمرين مما يسمح ذلك بالازدهار والاسهام بشكل أكبر في نمو الاقتصاد، إضافة إلى تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يسهل عملية الاستيراد والتصدير (3).

عاشراً. الفساد المالي والإداري: يُعدُّ ضعف الدور الرقابي أحد أهم أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في البلد وبالتالي التأثير السلبي في الاستراتيجيات المتبعة للتنويع الاقتصادي، فيؤدي الفساد المالي والإداري إلى تشويه السياسات والقرارات الاقتصادية الأمر الذي يرتبط بتدني معدلات الاستثمار وبالتالي التأثير على عملية التنمية في البلد (4).

1- نوي نبيلة، اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017، ص 83، ص 84.

2- ضياء الناروز، مصدر سابق، ص 206.

3 - آسيا طويل وآخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد ازمة جائحة (كوفيد -19) – دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي، Les Cahiers du Cread، مركز أبحاث الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، المجلد 37، العدد 3، 2021، ص 225.

4- قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي – المفهوم – الآثار – وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 6، العدد 18، 2014، ص 6.

المطلب الخامس: مبررات التنويع الاقتصادي

هنالك مجموعة من المبررات التي ادت إلى الأخذ بالتنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الاقتصاد أحادي الجانب تتمثل فيما يأتي (1):

أولاً. الاستقرار الاقتصادي: كان الهدف الاساس من التنويع الاقتصادي هو الابتعاد عن المخاطرة التي تحيط بالاقتصاد أحادي الجانب والذي يمول إيراداته من مصدر واحد ريعي وهذا يجعله أكثر عرضة لمواجهة الصدمات الداخلية وتقلب الاسعار، وعندما ترتفع اسعار هذه السلعة العالمية سينعكس ذلك ايجاباً على الاقتصاد فتزداد الإيرادات الحكومية وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الا ان هذا النمو يُعدُّ نمواً مضللاً لأنه لم يأتي نتيجة نمو فعلي في مستوى الاداء الاقتصادي وانما بسبب زيادة اسعار السلعة الواحدة التي يصدرها البلد المعني، ويحدث العكس في حالة انخفاض اسعار السلعة العالمي فتتخفص الإيرادات الحكومية وتحدث حالة التقشف في الإنفاق، لذا فإن الاعتماد على مورد ريعي واحد ناضب ينطوي على مجموعة من المخاطر ولا يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً كما يجعل الاقتصاد هشاً ضعيفاً معرضاً للصدمات بشكل كبير.

ثانياً. خلق حالة التوازن بين القطاعين الخاص والعام: ففي ظل الاقتصاد أحادي الجانب يتم الاعتماد بشكل تام على القطاع العام واضعاف القطاع الخاص، بينما في حالة التنويع الاقتصادي فستكون هناك حالة من التوازن من خلال توفير الحافز للقطاع الخاص والعام وخلق التنافسية بين القطاعين.

ثالثاً. التأثير الايجابي لتنويع الصادرات على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ان البلد الذي يستطيع تنويع صادراته يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بإنتاج المزيد من السلع والخدمات المختلفة والتي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

رابعاً. مكافحة لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي*: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى التخلص من ظاهرة المرض الهولندي والتي يعاني منها معظم اقتصادات البلدان الغنية بالموارد في جميع أنحاء العالم ، فهذه البلدان تميل إلى الفشل في النمو السريع والمطرّد على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، وتسمى هذه الظاهرة بلعنة الموارد الطبيعية لأن الموارد في هذه البلدان، بدلاً من تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، يُنظر إليها في الواقع على

¹⁻ بشير هادي عودة الطائي، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط واليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 52.

* **المرض الهولندي:** وهي ظاهرة خطيرة اصابت الاقتصاد الهولندي في ستينات القرن العشرين بعد اكتشاف وإنتاج الغاز من حقل كروننكن العملاق ويعرف في علم الاقتصاد، بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض مسأهمة القطاعات الصناعية والزراعية والاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية المكتشفة، فيسهل الاعتماد الكبير على هذه الموارد برفع معدل سعر صرف العملة المحلية مما يجعل ذلك السلع المستوردة اخص من السلع المصنعة محلياً مما يفقدها التنافسية، الامر الذي يساهم بإضعاف دور القطاعات المصدرة الواعدة ولاسيما الزراعة والصناعة، مما يصعب عملية التنويع الاقتصادي.

أنها ضارة بالنمو، لهذا فإن استخدام سياسة التنويع الاقتصادي هو سبب ومبرر حقيقي في استبعاد لعنة الموارد والمرض الهولندي⁽¹⁾.

خامساً. زيادة معدل التبادل التجاري: إذا تم الاعتماد على منتج واحد في التجارة الخارجية فإن ذلك يؤدي إلى ضعف إيرادات البلد، ولكن إذا تم تنويع الصادرات ستوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وبالتالي تنخفض الخسائر الناجمة ويرتفع معدل التبادل التجاري بفعل التنويع الاقتصادي.

سادساً. توفير الامن الغذائي: يساهم التنويع الاقتصادي في عملية توفير الامن الغذائي والتي يحتاجها اي بلد بصورة دائمة، وخاصة في حالات الحروب والكوارث والحالات الطارئة وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات وعقوبات اقتصادية وما إلى ذلك⁽²⁾.

سابعاً. التحوط ضد التقلبات الاقتصادية خارج البلد: ان البلدان النامية هي أكثر عرضة للتقلبات الخارجية عكس البلدان الغنية والتي تتميز بالاستقرار الاقتصادي وتنوع صادراتها لأنها تعتمد على أكثر من قطاع واحد في اقتصادها أما البلدان الفقيرة فهي تعتمد على قطاع واحد ريعي مما يجعلها عرضة لمتغير خارجي متقلب والمتمثل بانخفاض الأسعار وبالتالي التأثير في التدفقات النقدية المالية وحدث عجز في الموازنة العامة؛ لذلك فإن التنويع الاقتصادي يعمل على حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية⁽³⁾.

المطلب السادس: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يُقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويمكن الاستناد إلى بعض المؤشرات والمقاييس الاقتصادية لمعرفة ما إذا كانت الاقتصادات متنوعة أم غير ذلك، وفيما يلي بعض من هذه المؤشرات والمقاييس⁽⁴⁾:

أولاً. مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HIRSHMAN- HERFINDAL): يُعدُّ من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) بحيث كلما اقترب ناتج هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب ناتج المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنويع

¹ - Francisco Miguel Paulo, Diversification of the Angolan Exports – Challenges and Benefits, Dissertation in partial fulfilment of requirements for the degree of MSc in Economics, Universidade Católica Portuguesa, Lisbon, 2013, pag 6.

² - سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق (1980 - 2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، 2021، ص 251.

³ - Steven Barnett, why should the producing countries to maintain their resources, Journal of Finance and Development, IMF, Washington, Volume 40, Number 1, 2003, pag 4.

⁴ - بللعماء اسماء، مصدر سابق، ص 81.

الاقتصادي، ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويبرز هذا المؤشر التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة الآتية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{\bar{X}}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

إذ ان:

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

ثانياً. مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لبلد معين في إجمالي صادراته، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين (0) و (1)، بحيث كلما اقترب ناتج المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنويع الصادرات أعلى، وعندما يصل مؤشر الناتج إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية (1):

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

إذ ان:

S_j: مؤشر تنوع الصادرات

h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات البلد j

h_i: م تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم

¹- بللغما اسماء، مصدر سابق، ص 81.

ثالثاً. مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimir-Cossouv): ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية (1):

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

إذ إن:

α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمته $Cos = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

وتوجد مؤشرات أخرى تدل على التنويع الاقتصادي في البلدان ذات الريع النفطي ومن أهمها (2):

أ. النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في (GDP): وهذا ما يوفر مؤشراً على التغيير الهيكلي في المجتمع للقطاع النفطي مقابل بقية القطاعات.

ب. النسبة المئوية لمساهمة عائدات النفط كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية: وهذا يشير إلى ما إذا كان الاعتماد على عائدات النفط قد انخفض أم لا.

ج. النسبة المئوية لمساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات: فكلما زادت نسبة اسهام الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية بالنسبة للدول النفطية دل ذلك على ارتفاع درجة مؤشر التنويع الاقتصادي.

د. المساهمة النسبية للقطاعات العام والخاص في (GDP): والتي تُعدُّ مقياساً مهماً لنجاح التنويع بقدر ما تنطوي تنمية القطاع الخاص على نمو في القطاع العام، وان أحد مؤشرات التنويع هو إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

¹- مجدوب خيرة، مصدر سابق، ص 187.

² - Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, London, UK., 2013, pag 10.

هو تقلب أو عدم استقرار (GDP) وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط⁽¹⁾: إذ إن العوائد النفطية تعتمد على عاملين رئيسيين هما أسعار النفط وحجم الإنتاج النفطي، فزيادة أحدهما أو كلاهما يؤدي إلى زيادة (GDP) النفطي الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية، إلا أن عدم استقرار أسعار النفط يؤدي إلى تذبذب هذه العوائد مما يؤثر في (GDP) فكلما كان الناتج أكثر استقراراً (على الرغم من انخفاض أسعار النفط) زادت درجة التنويع الاقتصادي في ذلك البلد.

و. تطور نسبة اسهام كل قطاع من الاقتصاد القومي في (GDP): ويسمى بـ (معدل درجة التغير الهيكلي) ويعكس تطور التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ويتم من خلال حساب النسبة المئوية لإسهام كل قطاع في (GDP)، فإن معدل النمو السنوي لقطاع ما نسبة إلى (GDP) يدل على طبيعة أداء ذلك الاقتصاد ومدى الكفاءة التي يتسم بها، فإذا كانت نسبة مساهمة قطاع النفط عالية قياساً ببقية القطاعات فإن ذلك يدل على أن الاقتصاد أحادي الجانب ولا يتصف بالتنويع، ويمكن حسابه من خلال المعادلة الآتية⁽²⁾:

$$Ri = \sqrt{\left(\frac{pi}{GDP}\right)^2} \times 100$$

إذ إن:

Ri: تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الإجمالي.

Pi: تمثل الناتج في القطاع (i)

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t)

المطلب السابع: السياسات الإستراتيجية للتنويع الاقتصادي

تعدّ سياسات التنويع الاقتصادي من السياسات المهمة التي لها دور كبير في معالجة الاختلالات ووضع الاقتصاد في مساره الصحيح، لذا يجب إيجاد الطرق والسياسات المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، ومن أهم هذه السياسات:

1- خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسة التحول في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة

البصرة، 2009، ص 14.

2- يحيى حمود حسن البوعلي، نور علي شعبان، دور القطاع النفطي في متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للحوار RCD، ط1، النجف

الاشرف، 2020، ص 20.

أولاً. سياسة الخصخصة:

تعدُّ الخصخصة إحدى أدوات السياسات المتاحة لإدارة الاقتصاد الكلي، وقد ظهرت الدعوة إلى الخصخصة في إطار تحول استراتيجية التنمية من النموذج الشمولي إلى النموذج الحر الذي يعتمد على آلية السوق.

وتعني الخصخصة نقل أو بيع بعض ممتلكات القطاع العام أو الأنشطة أو الخدمات الحكومية للقطاع الخاص، فعمليات النقل قد تكون جزئية وقد تكون لفترة زمنية محددة، أو بشكل كامل عن طريق بيع المشروعات إلى القطاع الخاص (1).

ويعتمد دور الخصخصة على أنها تؤدي إلى أحداث تغيرات بنيوية وهيكلية في الاقتصاد وفي هيكل الإنتاج وتحديداً عن طريق التوازن الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي ما بين العرض والطلب من خلال إزالة التشوهات في الأسعار وتحسين نوعية المنتج والتخصيص الأمثل للموارد (2).

وان الخصخصة تُعدُّ وسيلة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع إنتاجية القوى العاملة، وتنمية مجالات التدريب والتكنولوجيا، إضافة إلى تنويع الصادرات وتوسيع قواعد الإنتاج الصناعي وتحديث البنية التحتية من خلال الاستفادة من رؤوس الأموال في القطاع الخاص ومهاراتهم الإبداعية.

ويمكن أن تؤثر الخصخصة في عملية التنويع الاقتصادي من خلال ما توفره الخصخصة من عملية فتح الأسواق للمنافسة الحرة، فالمنافسة هي الضمانة الحقيقية لتوفير السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، وعندما تكون قاعدة الاختيار واسعة فإن الشركات المتنافسة ستتبارى سلمياً، لتنويع منتجاتها ورفع كفاءتها وجودتها (3).

وان عملية اسهام القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الوطني مرتبط بمسئول الكفاءة والقدرة على إدارة الوحدات الإنتاجية المختلفة في ظل ظروف اقتصاد السوق، فالمتعرف عليه أن زيادة مساهمة القطاع الخاص وتطوير مؤسساته يؤدي إلى تحسين اقتصاد السوق وتوسيع نطاق الحريات الاقتصادية من حيث التملك والعمل والتجارة والمنافسة ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي من شأنها التسريع في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي (4).

وغالباً ما تسعى الدولة من خلال خصخصة مؤسساتها العامة المساهمة في اصلاح أوضاعها المالية، إذ شكلت تلك المؤسسات نزفاً للموازنات الحكومية من خلال أوجه الدعم المختلفة التي وفرتها تلك الموازنات لهذه

1- امال السنوسي، الخصخصة واثارها الاقتصادية، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014، ص 27.

2 - خالد جميل كامل، مصدر سابق، ص 28.

3- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي - إدارة البحوث، دبي، 2012، ص 37.

4 - حامد عبد الحسين خضير، مصدر سابق، ص 61.

المؤسسات ومن أجل ديمومة وبقاء عملها تلجأ الدول إلى تحويل ملكيتها للقطاع الخاص وذلك من أجل إلغاء الدعم المقدم لتلك الشركات والمؤسسات وإيجاد مصادر دخل إضافية للإيرادات العامة مما يساعد ذلك على تحقيق التوازن في الوضع المالي للحكومة. إذ أدخلت المؤسسات المالية الدولية الخصخصة في مشروطيتها لتحسين احتمالات نجاح خطط الاستقرار المالي الرامية إلى تدعيم الأموال العامة والسيطرة على العجز في ميزانيات الدول النامية ومعالجة اختلالات التوازن الخارجي (عجز في الحساب الجاري)، إذ تؤثر الخصخصة في الوضع المالي للدولة من خلال حجم العوائد وكيفية توجيهها، فإيرادات الخصخصة ساعدت على انخفاض معدل النمو للدين العام، أي انخفاض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى تؤدي الخصخصة إلى توسيع القاعدة الضريبية من خلال ضرائب الشركات إذ تصبح المشاريع أو الشركات المملوكة للدولة بمجرد خصخصتها خاضعة لهذه الضريبة، كما تؤمن خصخصة قطاعات البنية التحتية إيرادات متنوعة تتمثل برسوم المرور وغير ذلك من الإيرادات المرتبطة بالإدارة التجارية، وأنها تعد إحدى السياسات الفعالة التي تستخدمها الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم توسيع النشاط الاستثماري الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تزايد وتنوع الإيرادات بما فيها إيرادات الضرائب (1).

وان الأهداف المرجوة من اتباع سياسة الخصخصة تتعدد وتختلف من بلد إلى آخر وتتنوع حسب المتطلبات والاحتياجات الا انها وبشكل عام تجتمع حول الأهداف الآتية (2):

1. تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتشجيع المنافسة: فمن خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتشجيع عملية المنافسة يعني ذلك ان المشاريع الإنتاجية ستتوسع في انتاجها من حيث الكم والنوع وستكون قادرة على المنافسة امام المنتجات المشابهة لها.

2. إعادة تحديد الدور الحكومي: من خلال إعادة توزيع الأدوار ما بين الحكومة والقطاع الخاص بما يعطي للقطاع الخاص دور أكبر في المشاركة في النشاط الإنتاجي للاقتصاد الوطني وبالمقابل إعطاء الحكومة دور في عملية مراقبة النشاط الإنتاجي.

3. تقليل الأعباء المالية المخصصة للمشروعات الخاصة: وبتحقيق هذا الهدف سيتم تخفيف العبء عن الموازنة الحكومية وذلك من خلال إيقاف الإنفاق على المشاريع غير المربحة والتي لا تدر ارباحاً مالية، فضلاً عن تخفيف حدة الديون العامة من خلال الاستفادة من العوائد المالية من بيع مشاريع القطاع العام.

1 - خالد جميل كامل، مصدر سابق، ص 30.

2- رحيق حكمت ناصر، مصدر سابق، ص 32.

4. تحرير الأموال لتمويل القطاعات الأخرى: وهي القطاعات التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها أما لخطورتها أو لأنها تحتاج إلى مبالغ كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها أو لأن أرباحها قليلة فلا يرغب القطاع الخاص الدخول بها.

5. تعبئة الموارد المحلية: من خلال تشجيع صغار المدخرين على الادخار وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد.

6. توسيع قاعدة الملكية: أي زيادة ملكية الأصول التابعة للقطاع الخاص بحيث يزداد نصيب القطاع الخاص من هذه الأصول مما يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً. سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعدُّ موضوع الاستثمار من الموضوعات التي حظيت بأهمية خاصة وتمييزة في الدراسات الاقتصادية لكونه أحد أبرز محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فضلاً عن كونه أحد محددات الطلب الكلي.

وتولي بلدان العالم عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي إذ تسعى من خلال سياستها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها، لما لذلك من آثار إيجابية على صعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها.

كما تقضي زيادة مستوى الاستثمار إلى ازدياد قدرة المجتمع على استغلال موارده الاقتصادية غير المستغلة إضافة إلى ازدياد قدرته على استخدام المهارات الفنية وتطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي (1).

ويتضمن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل كما بينت منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع، وأن الحد الأدنى لهذه الملكية هي 10% أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف لهذه الاستثمارات (2).

من الطبيعي أن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع التي تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع الطرف الآخر لتحقيق أهدافه ودوافعه من أجل الحصول على مصالحه. وعادة ما يقوم

1- خميس خلف موسى الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2000، ص 219.

2- كاظم احمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 15، 17.

البلد المضيف بالعديد من الاجراءات، منها الادارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار، وفيما يلي بيان لأبرز هذه الأهداف والدوافع (1):

1. الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الادارة الحديث الذي تمتاز به البلدان المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال.

2. جلب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار لديها محاولة منها القضاء أو التخفيف من مشاكل البطالة ومحدودية فرص العمل وذلك بتشغيل عدد اكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

3. رفع نسبة الصادرات وزيادتها وبالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

4. محاولة البلدان المستثمر فيها الدخول إلى اسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة فيها.

5. تدريب العاملين المحليين على الاعمال الفنية والادارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الانتاج المتقدمة.

6. إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للبلدان المستقبلة للاستثمار الأجنبي تساعد على توسيع منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادها بهدف تحسين أدائها (2).

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محركاً للنمو ويسهم في استراتيجيات التنويع الاقتصادي للبلدان النامية وفي تحديثها وتنميتها ورفع مستوى المعيشة فيها، لما يمثله من وسيلة لتغطية الفجوات التمويلية والمتمثلة بالفجوة الادخارية وفجوة الصادرات، وتعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، كما أنها تسهم في سد فجوة النقد الأجنبي باعتباره آلية مهمة لنقل رؤوس الأموال الأجنبية الضرورية للتنمية التنويعية، واللازمة للاستيراد بوجه عام واستيراد متطلبات الإنتاج بوجه خاص، وكذلك سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشاريع والشركات الاستثمارية، حيث أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى حصول انتعاش في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يترتب عليه حصول زيادة في الضرائب المدفوعة للبلد في ظل الزيادة في أرباح ودخل المشروعات (3).

1- موفق احمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 80، 2010، ص 142.

2- بلعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، الجزائر، 2018، ص 27.

3- عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013، ص 48.

وتقع أهمية جذب رؤوس سيؤدي بلا شك إلى زيادة معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاقتصادية البديلة، ويعزز استراتيجية التنويع وتقليل الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل. وهذا التوجه بعد عاملاً مساعداً وليس رئيسياً في التنويع وتعتمد أهميته وتأثيره على حجم رؤوس الأموال ومدى فاعليتها وعلى رغبة البلد في التأكيد والمتابعة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي. وهذه لها أهميتها أيضاً على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها عن طريق تنويع صادرات البلد من السلع والخدمات المنتجة بفعل توجيه الاستثمارات نحو قطاعات وأنشطة الإنتاج التصديري، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على اقتصاد البلد، الذي كان يعاني من تركيز الصادرات التركيز السلعي باعتماد صادراته على سلعة أو سلعتين وغالباً ما تكون تقليدية، وفي ظل هذه الاستثمارات تحول إلى اقتصاد قائم على التنويع في القاعدة الإنتاجية للتصدير (1).

ثالثاً. سياسة الإصلاح المالي

يعد تأسيس قطاع مالي متطور ونشط في تعبئة المدخرات وتوظيفها توظيفاً سليماً نحو تطوير الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت (صناعية ام خدمية ام زراعية) واهمية ذلك في التسريع لإنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي).

وتعد السياسة الضريبية من اهم أدوات الإصلاح المالي التي تستخدمها الحكومة بهدف تمويل موازنتها العامة، فتعرف الضريبة على انها فريضة مالية تفرضها الحكومة جبراً على الافراد أو المؤسسات بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية في إدارة البلد (2).

وتسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العامة، نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي الأخرى، ويمكن بيان أهم هذه الأهداف فيما يلي (3):

1. تحقيق النمو الاقتصادي: ويكون ذلك عن طريق منح امتيازات ضريبية كتخفيض معدل الضريبة المفروضة أو الإعفاء من أدائها للأنشطة الاقتصادية التي يرغب البلد رفع معدل النمو فيها.

1 - عباس مكي حمزة، مصدر سابق، ص 49.

2- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، اثناء للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، 2011، ص 265.

3- بلعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مصدر سابق، ص 82.

2. **زيادة سرعة التطور التكنولوجي:** تؤثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي، من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، فمثلاً الإعفاءات أو التخفيضات من بعض الرسوم الجمركية على التجهيزات والمكونات التكنولوجية.

3. **تحقيق التنويع الاقتصادي:** إن للسياسة الضريبية القدرة على المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي فتحقق السياسة الضريبية التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى وأولويات السياسة الاقتصادية للبلد، ففرض ضريبة أقل على قطاع معين يراد تنميته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، مما يؤثر على قرارات المستثمرين ويعمل على تهيئة بيئة أعمال مناسبة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والانتاجية.

4. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يظهر إسهام السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تخفيض الضرائب لمعالجة ظاهرة الركود، ورفعها (الضرائب) لمعالجة ظاهرة التضخم. وتتوقف فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على توفير عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي* تمكن البلد من الزيادة في معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي، بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع؛ ومدى حساسية ومرونة النظام الضريبي.

5. **تشجيع الاستثمار:** وذلك عندما تكون الرغبة من قبل الحكومة في تشجيع بعض القطاعات الاستثمارية مثل القطاعات (الزراعية، الصناعية، التجارية) فتقوم بتخفيض سعر الضريبة أو إعفائها لغرض تشجيع المستثمرين وتوجيه دخولهم في هذه المشاريع.

6. **إعادة توزيع الدخل:** وهو أحد أهداف السياسة الضريبية الاجتماعية التي تستخدم للحد من الفوارق الاجتماعية وتحقيق التوازن بين طبقات المجتمع لصالح ذوي الدخل المحدود، أي تقوم الضريبة بدور المصحح للاختلالات في الدخل (1).

* **النظام الضريبي:** يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة الضرائب التي يفرضها بلد معين على المكلفين في زمن معين، الصادرة من قبل السلطة التشريعية التي تختص بإصدار القوانين الضريبية، وتمثل أداة فعالة في يد الحكومة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها ويتأثر هذا النظام بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، السائدة في البلد.

1- خليل إسماعيل عزيز، محمد كاظم محمد، السياسة الضريبية في العراق بين الواقع والطموح – الضرائب المباشرة انموذجاً للمدة (2004 – 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجل 17، العدد 56، 2021، ص 494.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها:

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية:

ظهر مفهوم الاستدامة مع بزوغ فجر الإسلام، إذ جاء الإسلام بالقواعد التي تكفل حياة كريمة صالحة للبشرية قائمة على الإيمان والعمل الصالح، ومن هذا المنطلق كانت فلسفة الاستدامة مرتبطة بجذور هذا الدين وقواعده الداعية إلى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض وهو أساس الحياة المستدامة في جميع مجالات الحياة المدنية المتعلقة بالدين (1).

أما في الوقت الحاضر فُيعدُّ مصطلح الاستدامة من المصطلحات شائعة الاستعمال، ففي مجال المالية العامة تم استخدامه بدءاً من منتصف ثمانينيات القرن العشرين في كثير من البحوث التجريبية التي انبرت لقياس مؤشرات الاستدامة المالية لكثير من الاقتصادات المتقدمة، لما تمثله الاستدامة المالية من تحديات مستقبلية، نتيجة تصاعد مستويات العجز والدين العام؛ بسبب الإفراط في الإنفاق العام، الأمر الذي يعني زيادة العبء المالي على الأجيال القادمة بشكل يحد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها (2).

أما مفهوم الاستدامة الاقتصادية فقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها تتمثل بتأمين الاحتياجات المتغيرة من أجل المحافظة على استمرارية التقدم لأجل غير مسمى وعلى مر الزمن، بمعنى آخر هي عملية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة ممكنة وبصورة مستقرة، ويختلف مفهوم الاستدامة الاقتصادية عن مفهوم الاستدامة المالية من خلال الدين العام فالاستدامة الاقتصادية تنظر له من خلال علاقته بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد وليس من الناحية المالية فقط عكس الاستدامة المالية التي تنظر له بعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط (3).

وهناك تعريفات عديدة في الأدبيات العالمية لمصطلح الاستدامة. ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التعريفات

والمفاهيم كما يلي:

1- طارق محمد احمد فرج الله، المنهج الاسلامي في الاستدامة وأثره في بناء البيئة العمرانية المعاصرة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية - غزة،

2011، ص 34.

2- كريم عياش، الاستدامة المالية (مفهوم - نظرية - سياسة)، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين،

2021، ص 8.

3- عباس علي محمد واخرون، الاستدامة الاقتصادية.. طرق القياس وإمكانية تحقيقها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2017)، مجلة الاقتصادي الخليجي،

جامعة البصرة، المجلد 36، العدد 43، 2020، ص 46.

يعرف البنك الدولي الاستدامة بأنها العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، بما لا يؤثر على حصص الأجيال القادمة مع ترسيخ مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية (1).

وفي مجال التنمية المستدامة تعني وفق منظور الأمم المتحدة ((التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة)) ولاجل ذلك لابد من تحقيق التوفيق بين المطالب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وهي ركائز الاستدامة (2).

وتعرف أيضاً الاستدامة المالية بالمقدرة على تسديد الديون أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الامد (3).

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بالوضع الذي يكون فيه المقترض قادراً على ان يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة إلى أحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً أي أن الاستدامة المالية تتطلب عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الاقتصادات إلى إعادة هيكلة أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها (4).

فيما أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الاستدامة المالية هي قدرة المؤسسة على جني الأرباح والنمو والحفاظ على التدفق النقدي السليم والسيولة القوية، والقدرة على سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرة الشركة على سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية (5).

1- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص 51.

2- عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 25، 2017، ص 135.

3- عصماني مختار، أوكيل راجح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018، ص 402.

4- طارق قدوري، الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990 – 2020)، المجلة الجزائرية لمالية العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 211.

5 -Chee Loong Lee et al, The Financial Sustainability of State-Owned Enterprises in an Emerging Economy, Center for Sustainable and Inclusive Development Studies (SID), Economics and Management, Universiti Kebangsaan Malaysia (UKM), vol 10, pag 2.

ويعرف البنك المركزي الأوروبي الاستدامة المالية بأنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون على المدى الطويل، إذ يتعين على الحكومة عندما يكون لديها ديون مستحقة ان تدير فوائضها المالية في المستقبل وبعبارة أخرى أن تكون الحكومة قادرة على تسديد ديونها في مرحلة ما في المستقبل (1).

أما إذا اخذنا المفهوم من وجهة نظر محاسبية فيمكننا القول إن الاستدامة المالية هي قدرة المنظمة في الحصول على الإيرادات من أجل الحفاظ على العمليات الإنتاجية بمعدل ثابت أو متزايد. بمعنى آخر، ان الهدف المركزي هو النتائج التي ترغب المنظمة في تحقيقها. ووسيلة تحقيق هذه النتائج هي القدرة على جمع الأموال التي تجعل من الممكن تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تقودنا إلى هذا الهدف (2).

وينظر أيضاً إلى الاستدامة المالية على انها سياسة يمكن اتباعها لمدة زمنية طويلة الامد دون أي تدخلات كبيرة في أنماط الضرائب والإنفاق، مع امكانية الحفاظ على السياسة المالية الحالية على النحو المحدد إلى أجل غير مسمى دون أن ينتج عن ذلك تراكم مفرط للديون (3).

ويعرف الباحث الاستدامة المالية بأنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية والتمثلة بالدين العام خلال مدة طويلة الأمد دون تعريض ماليتها العامة إلى خطر العجز أو الإفلاس.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية

1. سعر الفائدة: يُعدُّ سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية الذي يمارس تأثيره بصورة مباشرة في الاستدامة المالية، إذ يرتبط مع الاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة ان ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض في قدرة البلد على اصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء كانت ديون داخلية ام خارجية الامر الذي يعني تحمل الاقتصاد أعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلباً في الاستدامة المالية (4).

2. الحيز المالي: يستخدم مصطلح الحيز المالي في الادبيات للإشارة إلى نطاق تمويل العجز الحكومي دون زيادة حادة في تكاليف التمويل أو بدون أي مزاحمة غير مبررة للاستثمار الخاص فهو القدرة على زيادة الانفاق مع المحافظة على عوامل الاستدامة، ويعرف الحيز المالي بالفرق بين المستوى الحالي للدين العام وحدود الدين العام

1- شيماء فاضل محمد، خليل إسماعيل عزيز، قياس الاستدامة المالية في العراق، للمدة (2003 - 2017) باستخدام نموذج VRA، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 47، 2019، ص 103.

2 - Patricia León, Four Pillars of Financial Sustainability, Nature Conservancy, Smithsonian Libraries and Archives, Virginia, USA, 2001, pag 11.

3 - Ales krejdl , Fiscal sustainability – Definition , Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability, Czech National Bank, 2006, Pag 4.

4- عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، مصدر سابق، ص 10.

للبلد، فإن الحكومات عادة ما تتصرف بمسؤولية، وتزيد الفائض الأولي استجابة لارتفاع خدمة الدين العام وتثبيتته عند مستوى معقول (1).

ويرتبط مفهوم الحيز المالي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستدامة المالية، فإن معظم الدراسات التجريبية تربط قياس الحيز المالي بمفهوم القدرة على تحمل الديون أو الاستدامة المالية أي قدرة الحكومة على تمويل عملياتها والتزاماتها خدمة لديونها، لذا فإن تحديد الحيز المالي لكل بلد يتطلب إجراء تقييم معمق لظروف الاقتصاد الكلي المحلية والمركز المالي للاقتصاد، وهيكل الإيرادات والنفقات وهيكل الديون والبيئة الاقتصادية الخارجية (2).

3. النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع النسبة المئوية للناتج القومي أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي (3)، ويعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، إذ يُعدُّ أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وأن عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية معقولة مرتبطة بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع والتي تُعدُّ بمثابة المناخ الملائم للتطور.

وفي ضوء ذلك، يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال دور النمو الاقتصادي في رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة حصيلة الضرائب، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق من الحكومة الذي غالباً ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص (4).

4. الدين العام وخدمة الدين الداخلي والخارجي: يقصد بالدين العام هو مبلغ من النقود تحصل عليه الحكومة من الغير وتتعهد برده مع دفع فائدة وفقاً لشروط معينة ينص عليها عقد القرض، وتلجأ إليه الحكومة عندما تعجز الموارد المحلية عن تغطية متطلبات الإنفاق الحكومي وتنقسم هذه الديون إلى ديون داخلية تصدر داخل الحدود الإقليمية للدولة وخارجية تصدر خارج الحدود الإقليمية للدولة (5).

¹ - Jonathan D. Ostry et al, Fiscal Space, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Washington, USA, 2010, pag 6.

² - شيببي عبد الرحيم، مالكي نوال، الحيز المالي وحدود الدين العام: إطار نظري، مجلة بحوث الاقتصاد والإدارة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، مغنية، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2021، ص 34.

³ - محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 47.

⁴ - محمد كريم قروف، سليم العمراوي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 – 2020)، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 117.

⁵ - رانيا محمود عمارة، المالية العامة – الإيرادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2014، ص 58.

ويعتبر الدين العام من أهم العوامل التي تتأثر بها الاستدامة المالية إذ إن وجود دين كبير يثقل كاهل الحكومة، وإن سياسات الاستدامة والإنفاق التي تطبقها الحكومة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرارها إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الدين الذي تتمكن الحكومة من خدمته على نحو يسير نسبياً ولا يؤدي إلى وقوعها في مشكلة التعثر في خدمة الديون (1).

5. حجم الإيرادات والنفقات العامة: ترتبط الإيرادات بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية فكلما ارتفعت معدلات نمو الإيرادات قبلها ارتفاع مؤشر الاستدامة المالية، بينما النفقات العامة لها علاقة عكسية مع الاستدامة المالية إذ إن ارتفاع معدلات الإنفاق العام أعلى من نمو الإيرادات يؤدي ذلك إلى عدم القدرة على التمتع بالاستدامة ومن أجل تحقيق الاستدامة لا بد أن يكون هنالك تناسب بين نمو الإيرادات والنفقات العامة لأن نمو معدل الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات لفترة طويلة يؤدي ذلك إلى زيادة العجز في الموازنة العامة مما يؤدي إلى المزيد من الاقتراض لسداد العجز وبالتالي يؤدي إلى زيادة نمو الدين العام وتهديد الاستدامة المالية (2).

المطلب الثاني: قواعد الاستدامة المالية

أولاً: قواعد الاستدامة المالية – المفهوم والأهداف:

تعرف القاعدة المالية بانها قيود طويلة الأجل على السياسة المالية من خلال حدود رقمية عددية على الموازنة العامة، ووفقاً لذلك يتم تعيين حدود للسياسة المالية لا يمكن تغييرها غالباً، ويمكن أن تكون للقواعد المالية أسس قانونية محلية متعددة تختلف بحسب الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في البلد.

ويمكن أن تساهم القواعد المالية في توفير مالية مستدامة مستقرة، كما تسهم في تصحيح أي نقص يحصل في عملية صنع القرار فضلاً عن احتوائها على ضغوط الإنفاق وتعزيز موقف المالية العامة وتحقيق مبدأ الشفافية.

وتتمثل أهداف القواعد المالية بالتالي (3):

1. ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يُعدُّ الأصل في القواعد المالية.

2. الحد من الاختلالات المالية الحاصلة في الموازنة العامة للدولة.

3. تحقيق المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

1- عصماني مختار، اوكيل رابع، مصدر سابق، ص 405.

2- قتيبة نبيل نايف واخرون، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي (2004 – 2018)، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 31، 2021، ص 32.

3- رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي، تحليل الاستدامة المالية في دول نامية مختارة للمدة (1990 – 2016) مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2020، ص 25.

4. تجنب التوسع في الإنفاق غير الضروري لاسيما أوقات الانتعاش الاقتصادي لضمان المسؤولية المالية والقدرة على تحمل أعباء الدين.

5. ضمان الاستدامة طويلة الأجل للسياسة المالية في ظل تزايد عدد السكان.

6. إقامة توازن أفضل ما بين الاستدامة المالية والمرونة المالية كما أنها تميل إلى التحسب للصدمات الاقتصادية.

ثانياً: أنواع قواعد الاستدامة المالية:

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية فيما يلي:

1. القاعدة الذهبية: تشترط هذه القاعدة على الحكومة الاقتراض فقط من أجل الاستثمار وليس لتمويل الإنفاق الجاري الذي يمكن تمويله فقط من خلال الإيرادات الضريبية بغية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، من خلال السعي إلى تجنب عبء الاسداد المفرط للديون على الأجيال القادمة، وهذا يعني ان كل الاستهلاك العام الذي يستفيد منه الجيل الحالي يجب ان لا يمس الإنفاق المخصص للأجيال المستقبلية (1).

2. قاعدة الدين: تنص هذه القاعدة على وضع نقطة ارتكاز أو سقفًا صريحًا للدين العام، والذي يتم التعبير عنه غالبًا بنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (2). إذ يرى خبراء صندوق النقد الدولي ان نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ينبغي ان لا تتجاوز (60%)، الا أن هذه النسبة لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسبة مثالية للدين العام، لاسيما أن هذه النسبة تختلف من بلد إلى اخر تبعاً لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات (3).

3. قاعدة عجز الموازنة: تستهدف هذه القاعدة خفض عجز الموازنة العامة إلى مستوى معين، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته، إذ إن اتفاقية ماسترخت للاتحاد الاوربي وضعت الحد الاقصى لعجز الموازنة العامة المسموح به للدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي بحيث لا يتجاوز (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل هذا الهدف الاساس في تنظيم عجز الموازنة العامة لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

إن الدافع وراء ذلك ان زيادة العجز يلغي تأثير الإنفاق العام أو التخفيض الضريبي على الطلب الكلي، لاسيما انه يتطلب اموالاً وفيرة لتغطيته، ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق

1- رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي، مصدر سابق، ص 27.

2 - Hamid R. Davoodi et al, Fiscal Rules and Fiscal Councils "Recent Trends and Performance during the COVID-19 Pandemic", International Monetary Fund, Washington, 2022, pag 27.

3 - عماد محمد علي، محمد شهاب احمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق (2004 - 2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 12، العدد 62، 2018، ص 109.

الاستقرار، ومن جانب آخر فإن تخفيض العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة نمو متوسط الفرد من الناتج (1).

4. قاعدة الإيرادات: تحدد هذه القاعدة وضع سقفاً أدنى للإيرادات وتعزيز تحصيل الإيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومنع العبء الضريبي المفرط (2)، وهذا يعني أن تتناسب الضريبة مع القدرة المالية للمكلفين بها مع الأخذ بنظر الاعتبار وضع المكلفين المالي والاجتماعي لتحقيق التوازن بين أفراد المجتمع (3).

5. قاعدة ضبط الإنفاق: تعمل هذه القاعدة على ضبط الإنفاق العام وذلك باستخدامه على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعماله أو التبذير في غير أغراض المنفعة العامة والعمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ضبط الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه وتقليله ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والاسراف، فيمكن إدراج هذه العملية تحت مفهوم الانضباط المالي والذي يقصد به أن لا يتجاوز الإنفاق الكلي الكميات المقررة له في الموازنة العامة، أو أن لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة (4).

6. قاعدة توازن الموازنة: تقر هذه النظرية التوازن النسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وأن حسن الإدارة يتطلب التوازن بين جانبي الموازنة (الإيرادات والنفقات) وتفادي مخاطر عجز الموازنة وما يترتب على تغطيته من إثر تضخمي أو فائض لا تستطيع الحكومة التصرف به من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك تشترط هذه القاعدة أن يكون العجز في الموازنة ناشئاً عن ظروف استثنائية يزول بزوالها بحيث لا يعتبر تحقق التعادل للموازنة العامة شرط في أوقات الركود على أن الموازنة تكون في حالة توازن خلال

¹ - بن موسى حسان، جبارة مراد، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000 - 2020)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة المدينة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 213.

² - Andrea Schaechter and other, IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the “Next-Generation” Rules. A New Dataset, Fiscal Affairs Department, Authorized for distribution by Martine Guerguil, July 2012, pag 7.

³ - سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في المالية العامة، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 69.

⁴ - عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، مصدر سابق، ص 4.

الدورات الاقتصادية ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي (1).

7. قاعدة الموازنة المرنة: في ظل هذه القاعدة يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة، وتوضيح أسباب الإطار الزمني والعجز المؤقت الذي يتم من خلال العودة إلى وضع التوازن (2).

8. قاعدة استدامة الاستثمار: تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتحدد هذه النسبة وفقاً لعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من اقتصاد لآخر (3).

المطلب الثالث: الإطار الرياضي للاستدامة المالية:

تتحقق الاستدامة المالية عند تلبية قيود القيمة الحالية للموازنة، أي أن السياسة المالية ممكن أن تسمح بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتغير في الأجل القصير، لكنها لا بد أن تعود إلى مستواها الأصلي في الأجل الطويل. وهنا تتحقق الاستدامة حين تتمكن الحكومة من توليد فائض يمكنها من التخلص من الديون المتراكمة في الماضي.

ويمكن للاستدامة المالية التي تلبى قيد القيمة الحالية للموازنة الثابت والمستقر ويمكن أن تكتب وفقاً للصيغة التالية (4):-

$$B_t = (1+r_t) B_t + 1+D_t \dots\dots\dots(1)$$

إذ إن:

B_t : الدين الحكومي في السنة t

r : معدل الخصم

D_t : العجز المالي الحكومي

وبإعادة كتابة المعادلة (1) للفترات $t+1, t+2, t+3, \dots$ الخ

1- عيادة سعيد حسين الحسني، محمد رحيم سالم، استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 12، العدد 29، 2020، ص 22.

2- فاضل كريم راكن الرفيعي، حيدر علوان كاظم الشمري، الأداء المستدام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 42، ص 354.

3- عيادة سعيد حسين الحسني، محمد رحيم سالم، مصدر سابق، ص 23.

4 - حيدر حسين ال طعمة، عامر عمران المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية" مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 18، 2016، ص 231، ص 232.

وبعد اجراء بعض التعديلات على المعادلة نحصل على قيد الموازنة الحالي:

$$B_{t-1} = \sum B_{j+1} D^{t+j} + \lim_{j \rightarrow \infty} B^{j+1} B_{t+j} \dots\dots\dots(2)$$

عندما: $B=1 / 1+r$

و B^{j+1} = عامل الخصم المطبق بين الفترتين (t) و (t+1)

ومن خلال المعادلة رقم (2) فإن الاستدامة المالية تتحقق عندما تزداد القيمة الحالية لفائض الموازنة الأولى عن القيمة الحالية للعجز الأولي في المستقبل بما يغطي الفوارق بين حجم الدين العام في المدة الأولى والقيمة الحالية للدين العام في نهاية المدة (1).

فاذا كانت القيمة الحالية لرصيد الدين النهائي موجبة فإن المعادلة (2) يمكن ان تلبى قيد القيمة الحالية حتى إذا دورت الحكومة ديونها نحو الأعلى لفترة كاملة من خلال الاقتراض لتغطية كلا من مدفوعاتها الأساسية ومدفوعات الفائدة، لذلك حين يساوي القيد المحدد صفر فهذا يعني ان الحكومة في الأجل الطويل لن تحتاج لتمويل الدين بدين اخر لأن الدين في المستقبل يتجه نحو الصفر، وهكذا يكون الشرط الضروري للاستدامة قد تحقق وهو:

$$\lim_{j \rightarrow \infty} B^{j+1} B_{t+j} = 0$$

ووفقاً لذلك تعني الاستدامة المالية تلبية قيود القيمة الحالية للموازنة والذي يعني إن اي زيادة في الفوائض الأساسية المستقبلية على العجز الاساس يجب أن يطابق الرصيد الحالي للدين الحكومي بشروط القيمة الحالية، بعبارة اخرى يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة العامة يكفي لسداد الدين العام (2).

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

يتم استخدام مجموعة من المعايير التي اقرتها المؤسسات الدولية عند تحليل الاستدامة المالية وذلك من خلال عدة مؤشرات تتمثل فيما يلي (3):

1. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر مهم لتقييم الموقف المالي للحكومة بالاعتماد على معايير قاعدة ماستريخت لدول الاتحاد الأوروبي التي تشترط أن تكون نسبة الدين العام إلى الناتج

1- ميثم خضير جواد كاظم اليساري، باسمة نياز محسن الحسنوي، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 15، العدد 59، 2019، ص 333.

2- حيدر حسين ال طعمة، عامر عمران المعموري، ص 232.

3- ثامر علي النويران، تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من (2000 – 2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 186.

المحلي الإجمالي بحدود (60%) كشرط للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية وفي حال تجاوز هذه النسبة فإن البلد يعاني من ازمة مديونية، في حين حدد البنك الدولي هذه النسبة بـ (85%). ويعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تعطي صورة اجمالية عن عبء الدين العام، ويمكن القول ان الدين العام يتصف بالاستدامة إذا كانت نسبة الدين العام للنتائج المحلي تتصف بالاستقرار أو التراجع التدريجي في المدى الطويل، كما أن هذا المؤشر يعتبر الأكثر استخداماً إذ يقيس مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي للبلد.

2. مؤشر الفجوة الضريبية: يساعد هذا المؤشر على رصد وتحليل الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، بمعنى اخر مدى مساهمة الضريبة في الإيرادات العامة، الا انه لا يمثل شرطاً كافياً للحكم على استدامة السياسات المالية للحكومة، ويهدف أيضاً هذا المؤشر إلى تقليل الفرق بين الحصيلة الضريبية المحققة للاستدامة وبين الحصيلة الضريبية الفعلية وبناء عليه تكون الإيرادات الضريبية إلى الناتج الإجمالي المستهدفة لذلك هي (1):

$$t^M = E (e + (r - g)d)$$

إذ إن:

t^M : نسبة الضرائب المستهدفة لتغطية الإنفاق الأولي

e : الإنفاق الأولي إلى الناتج

r : سعر الفائدة الحقيقي

g : معدل نمو الناتج الحقيقي

d : نسبة الدين العام إلى الناتج

3. مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي: يعرف عجز الموازنة العامة بأنه إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة. كما يعبر العجز عن توسع الموقف المالي للحكومة، في حين يعبر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن تأثير القطاع الحكومي على الاقتصاد الوطني ويتحقق فائض الموازنة العامة في حالة تحقق إيرادات أعلى من النفقات العامة (2).

¹ - طارق قدوري، مصدر سابق، ص 214.

² - محمد كريم قروف سليم العمراوي، مصدر سابق، ص 115.

ويعتمد هذا المؤشر على تحديد نسبة قيمة العجز أو الفائض المقدرة في الموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة⁽¹⁾.

ويشير هذا المؤشر على ان السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب ان تحتفظ بنسبة فائض اولي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي عند مستوياتها الحالي وذلك لضمان ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي (2):

نسبة الفائض أو العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي = (سعر الفائدة الحقيقي - معدل النمو الاقتصادي) × نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي

4. مؤشر فجوة الإيرادات الجارية: يُعدُّ أحد المؤشرات التي تختبر أثر المزج بين سلوك السياسة المالية من أنفاق وضرائب والتغيرات في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على الاستدامة المالية، وفي حالة كون فجوة الإيرادات الجارية موجبة فإن ذلك يشير إلى الوضع الذي تتحقق فيه الاستدامة المالية، وبالعكس في حالة كون فجوة الإيرادات الجارية سالبة فيشير هذا إلى الوضع الذي لا تتحقق فيه الاستدامة المالية.

5. مؤشر صندوق النقد الدولي للدول التي تعتمد على موارد ناضبة: بالنسبة للبلدان التي تعتمد في إيراداتها العامة على موارد ناضبة مثل النفط والغاز الطبيعي انتهج صندوق النقد الدولي نموذجاً خاصاً بتلك البلدان محاولاً معرفة الإمكانيات الحقيقية لاقتصاداتها، وتتميز الإيرادات العامة لهذه البلدان بان نسبة كبيرة منها ان لم يكن جميعها من إيرادات الموارد الناضبة تستخدم في تمويل أنشطة الحكومة وتسديد ديونها، ومن خلال ذلك تظهر المخاطر التي قد تتعرض لها اقتصادات تلك البلدان إذا انخفضت أسعار تلك الموارد.

لذلك فإن الاستدامة المالية تتحقق كلما قل الاعتماد على عوائد الموارد الناضبة مقابل الاعتماد على الأصول المالية، فاذا ارادت الحكومة تحقيق الاستدامة المالية فعليها استغلال الموارد التي تحصل عليها من الموارد الطبيعية واستثمارها في الأصول المالية الأخرى لتدر عليها عوائد مادية تساهم في سداد نفقاتها⁽³⁾.

¹- محمد نايف محمود، محمد عباس محمود، أثر السياسة المالية المستدامة في معالجة أزمة المديونية دراسة في عينة من البلدان للمدة (2000 - 2019)، مجلة

تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 56، 2021، ص 513.

²- طارق قدوري، مصدر سابق، ص 115.

³ - Nigel Chalk ,Fiscal Sustainability with Non-Renewable Resources, IMF Working Paper, Washington, 1998, pag 6.

المطلب الخامس: محددات تحقيق الاستدامة المالية:

رأى التقليديون ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة وهو ما يعني تحقيق الاستدامة المالية وذلك في ضوء المحددات التالية:

أولاً: المكافئ الريكاردى: تتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشراقي* للمستهلكين ويقصد به أن المستهلك يدرك ان الاقتراض الحكومي (تمويل عجز الموازنة بالدين) اليوم عبارة عن زيادة الدين في الغد، حيث اعتقد ريكاردو انه عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بالدين العام حينئذ يقوم المستهلك بادخار الزيادة في الدخل المتاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل (1).

وأن هذه الزيادة في الادخار الخاص تعوض التناقص الذي حدث في الادخار العام، المتولد عن تناقص الإيرادات الضريبية وهذا الامر لا يزيد من دخل المستهلك الدائم ولا من استهلاكه. فاذا كان المستهلكون مستشرفين لآفاق مستقبلهم، فإن ضرائب المستقبل تعادل ضرائب اليوم. وبطريقة أخرى فإن نقص الادخار الحكومي (عجز الميزانية الحالي) يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، لذا فإن إحلال العجز في الميزانية بالدين ما هو الا ترحيل أو تغيير توقيت فرض الضرائب، لذا فأثرهما متكافئ في الاقتصاد (2).

ثانياً: عدم التمويل البونزي: يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي في الاقتصاد نسبة إلى شخص يسمى بونزي، ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ومن هنا تم استخدام توصيف هذا السلوك في الادبيات المالية، وبافتراض رشادة الحكومة فإن سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي وبالتالي فإن الدين العام سيكون في المستقبل مساوي للصفر مستقبلاً (3).

ويتحقق شرط (عدم التمويل البونزي) إذا كان:

$$\lim b_t / (1 + r)^{t+1} = 0$$

ونسبة الدين كالتالي:

$$B_t = \frac{bt}{yt} = \frac{B_0 (1+B)^t}{yt (1+y)^t}$$

* **الاستشراق:** يعني القدرة على رؤية الاتجاهات المستقبلية عبر اجراء مسح للعوامل الديناميكية في الماضي والحاضر من خلال السلاسل الزمنية واستخلاص الدروس من الاحداث التاريخية.

¹ - Robert J. Barro, «The Ricardian Approach to Budget Deficits,» The Journal of Economics Perspectives, vol. 3, number 2, 1989, pag 38.

² - وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 185.

³ - مقداد احمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر الباشا، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 13، 2018، ص 564.

إذ أن:

B: معدل النمو الاسمي للدين العام

Y: معدل النمو الاسمي لأجمالي الناتج المحلي الإجمالي

فإن شرط عدم التمويل البونزي يتحقق طالما $\frac{1+B}{1+Y} < (1+r)$

ثالثاً: القيد الزمني للموازنة العامة: استمد القيد الزمني للموازنة العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الافراد لذا يجب ان تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل، (مصدري الدخل هما: الضرائب T أو اصدار السندات B) ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

افتراض ان الحكومة بدأت أنشطتها بدون دين سابق، وفي الفترة (t_1) قامت بأنفاق حكومي (G_1) وإصدار سندات (B_1)، فإن إجمالي الإنفاق الحكومي في ظل قيد الموازنة يصبح: $G_1 = T_1 + B$ وفي الفترة التالية يكون قيد الموازنة $G_t + (1+r) B_{t-1} = T_t + b_t$ أي أن السندات المصدرة في الفترة السابقة سيتم دفعها الآن، إضافة إلى فائدة r ، وتوصل إلى:-

$$\sum_{t=1}^{\infty} \frac{Gt}{(1+r)^{t-1}} = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{Tt}{(1+r)^{t-1}}$$

وهي توضح أن سياسة الإنفاق الحكومي مقيدة بحدود إيراداتها الضريبية، لذا يجب ان تتساوى القيمة الحالية للإنفاق الحكومي مع القيمة الحالية لإيراداتها الضريبية (1).

¹- وحيد عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، مصدر سابق، ص 186.

المبحث الثالث

العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة المالية

إن التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يُعدُّ توجهاً إستراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والاستمرار والتطور، لأن هنالك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، إذ يمثلان كلاًهما عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لأن التنويع الاقتصادي باستطاعته أن يحد من التقلبات الاقتصادية في البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة أداء الأنشطة الفعلية للقطاعات المختلفة (1)، كما يُعدُّ التنويع الاقتصادي ضماناً للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وتنويع القاعدة الإنتاجية وتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي (2).

يتعلق الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة وقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة بما يشمل مدفوعات الفوائد على الدين العام دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة ومفاجئة على عناصر الدخل والإنفاق أو اللجوء إلى عمليات إعادة جدولة الدين العام، فإن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب رفع كفاءة الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها (3).

فأصبح من الضروري البحث عن الإيرادات ذات القابلية على الاستمرارية، لتمويل الأنشطة الآنية والمستقبلية دون اللجوء إلى الديون وغيرها التي تثقل كاهل البلد والجيال اللاحقة وبالتالي التأثير السلبي على استدامة البلد المالية وهذا لا يتحقق في الاقتصاد أحادي الجانب الذي يعتمد على مورد واحد لذا فأصبح التنويع الاقتصادي أحد مراحل تحقيق الاستدامة المالية (4).

1- بلعما أسماء، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة المالية في الدول العربية، مصدر سابق، ص 90.

2 - Michael, Anthony, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science, Department of Philosophy, University of Nigeria, Nsukka, Nigeria, vol 5, Num 2, 2015, PAG 8.

3- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، يناير، 2012، ص 8.

4- حامد عبد الحسين خضير، مصدر سابق، ص 20.

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق الاستدامة المالية

ان تحقيق الاستدامة المالية يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية لتحديد التحديات التي تواجه اقتصاد البلد والتي تمكن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب الذي يقود نحو التحول الهيكلي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية، ويمكن بيان هذه الآليات حسب ما يأتي:-

أولاً: تكوين رأس المال البشري⁽¹⁾: يجسد راس المال البشري المعرفة والموهبة والحكمة والخبرة لدى العاملين ويعتبر مصدر الابتكار والتجديد الاستراتيجي فضلاً عن ذلك هو رافعة للربح في اقتصاد قائم على المعرفة وهذا يعني ان توليد واستغلال المعرفة يلعب دوراً مهماً في عملية خلق الثروة كونه لا يؤثر على التنمية البشرية والبطالة فحسب بل على الاستدامة المالية طويلة الأمد لنموذج اقتصادي متنوع يستند إلى المعرفة يقوده القطاع الخاص، بوصفه ركيزة أساسية ومهمة في اقتصاد البلد فان انخفاض تكوين راس المال البشري نتيجة تدني مستوى التعليم والتدريب سيكون عامل سلبي في تدني مستويات الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض معدل النمو الاقتصادي) نتيجة غياب الابتكارات والابداعات والعكس صحيح في حالة ارتفاع تكوين راس المال البشري.

ثانياً: تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يتوجب تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والذي يُعدُّ مؤشر مهم لنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل.

ثالثاً: استدامة عملية التمويل: يتطلب تنفيذ الرؤى والخطط الاقتصادية التي تستهدف عملية التنويع الاقتصادي قدراً ضخماً من الموارد المالية مع مرور الوقت، وهذا يتطلب توفير مصادر تمويل مستدامة مثل الموارد المحلية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التمويل.

رابعاً: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام⁽²⁾: يقصد بالنمو الاقتصادي المستدام قدرة أي اقتصاد في بلد معين على النمو المطرد والمستمر على شكل فترات زمنية أطول بدون فترات توقف خطيرة نتيجة التعرض لازمات اقتصادية أو تراجع وركود، وكلما طال امد معدلات النمو الإيجابية يؤدي ذلك باقتصاد البلد على تحقيق النمو المستدام، فإن ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد على مصدر واحد للدخل يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وان هذا التذبذب له علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي المستدام، وبالتالي فإن زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام.

1- بللعا أسماء، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة المالية في الدول العربية، مصدر سابق، ص 91.

2- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية، 2016، ص 14.

خامساً: تحسين كفاءة الإنفاق العام (1): لتحسين كفاءة الإنفاق العام، من الضروري وجود أنظمة إدارة مالية عامة قوية، بما في ذلك القدرة على توفير تنبؤات معقولة بإيرادات الموارد، للقيام بإعداد الموازنة، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والمصروفات، إضافة إلى إدخال أساليب تقييم جديدة لتحديد البرامج والنفقات منخفضة الإنتاجية بحيث يمكن مراجعتها بطريقة تجعلها منتجة أو يتم إنهاؤها في الوقت المناسب.

فإن تحسين كفاءة الإنفاق العام لا يعني التقشف المالي والذي يمكن ان يؤدي إلى ركود اقتصادي ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة وبأقل قدر ممكن من التكاليف، وان تحسين كفاءة الإنفاق العام له دور مهم في عملية احداث التوازن المالي ومن ثم التوازن الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية، وهناك عوامل تساعد على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام وهي (2):

أ. تحديد الأهداف بدقة سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل ويتم ذلك من خلال تحديد الاختصاصات الرئيسية التي تطلب من اجلها الأموال.

ب. تحديد الأولويات والالتزام بمبدأ ضرورة حفظ المال العام من الضياع وتعظيم استخدامه وهذا يعني تحديد أهمية المشروع أو البرنامج ومدى قدرته على اشباع الحاجات المتزايدة.

ج. القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام وتقويم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة.

د. عدالة الإنفاق العام ومدى ملائمة حاجات الفئات الأكثر فقراً في المجتمع مع مراعات حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العامة.

هـ. توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع التخطيط مع المراجعة المستمرة لطرق الإنجاز.

6. تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية: وتعني تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية افضل وبمعنى اخر التفرد أو التميز في احد الجوانب أو الأنشطة بالشكل الذي يعظم الارباح ويحقق الاستفادة من الموارد المتاحة، وترتبط القدرة التنافسية بالدرجة التي يستطيع بموجبها بلد ما في ظل ظروف سوق حر ونزيه من انتاج سلع وخدمات تواجه الاختبار في الأسواق العالمية ويحافظ في ان واحد على الدخل الحقيقي لمواطنيه أو زيادته، فيستوجب على البلدان ان تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها بما يؤدي إلى

¹ - kamiar m, Jeffrey N, Hoda S, Reforming Fiscal Institutions in Resource-Rich Arab Economies Policy Proposals, USC Dornsife Institute for New Economic Thinking, Economic Research Forum, Oxford University Press, UK, 18 Sep 2018, pag 24.

² - محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2009، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010، س 58.

تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين المستوى المعيشي للسكان (1).

7. استدامة الموارد الطبيعية: تعرف استدامة الموارد الطبيعية بالحفاظ على ديمومة واستمرارية وجود الموارد الطبيعية للمستخدم الحالي والجيال القادمة من سوء الاستخدام والتبذير (2)، وتصنف الموارد الطبيعية إلى صنفين: موارد متجددة وموارد غير متجددة أي ناضبة، ويمكن استخدام الموارد غير المتجددة بشكل سريع واستخدام ارسدها في تنمية الطاقات الإنتاجية للمدخلات الإنتاجية المتجددة بمعنى تنويع مصادر الطاقة خارج الموارد الناضبة والتي يمكن الاعتماد عليها كبدايل قريبة لمدخلات الموارد الطبيعية غير المتجددة مما يعني الاستفادة من الموارد لآجال طويلة الأمد مع استمرار عملية النمو (3).

المطلب الثالث: دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية

أولاً: دور سياسة الخصخصة في تحقيق الاستدامة المالية:

تساهم عملية الخصخصة في خفض الإنفاق الحكومي والذي يُعدُّ احد أهم المتطلبات الأساسية لهيكله الاقتصاد على المدى البعيد وتتبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي من ان معظم البلدان النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري مما يؤدي ذلك إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة وبالتالي التأثير في الاستدامة المالية لهذه البلدان في المستقبل، وفي مثل هذه الحالة فإن عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي تُعدُّ مقبولة بدرجة كبيرة، ومن جانب اخر فإن تخفيض الإنفاق الحكومي يعني تقليل الدعم لقطاعات اقتصادية مملوكة حكومياً توصف بأنها قطاعات خاسرة والعمل على استثمار حصيلة بيع هذه المشاريع باتجاه مشاريع استثمارية أخرى اكثر كفاءة (4).

ويمكن ان تساهم سياسة الخصخصة في تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة الخاسرة أو تلك التي لا تدر ارباحاً مالية مساوية لتكلفتها وذلك في محاولة للوصول إلى استدامة مالية واستقرار على المستوى الكلي فعندما يتم خصخصة هذه المشاريع سيتم تخفيف العبء عن الموازنة العامة للبلد وذلك من خلال الغاء ما كانت تنفقه على هذه المشاريع، وكذلك تحقيق عوائد مالية من المشاريع التي تم بيعها للقطاع الخاص، وبالتالي

1- خيارى زهية، القدرة التنافسية والإنتاجية - دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، 2009، ص 33، ص 34.

2- منى فؤاد عبد الهادي، دور الرقابة البيئية في استدامة الموارد الطبيعية المتمثلة بـ (الماء والهواء والتربة والمياه الجوفية) للحد من التلوث دراسة حالة معالجة الماء المصاحب لاستخراج النفط الخام، مجلة البحوث والدراسات النفطية، وزارة النفط العراقية، المجلد 1، العدد 27، 2020، ص 24.

3- نوي نبيلة، مصدر سابق، ص 114.

4- حيدر إسماعيل صالح، إثر برامج الخصخصة على مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عالم الجنوب، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 3، العدد 7، 2014، ص 163، ص 164.

يساهم ذلك من تخفيف حدة الديون العامة لأن مع تحقيق هذه العوائد فإن البلد لن يكون مضطراً للاستدانة من أجل الإنفاق على مشاريع يكون القطاع الخاص أكفأ منها في إدارتها وتحقيق الأرباح فيها (1).

ثانياً: دور السياسات الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية:

تُعَدُّ السياسة الاستثمارية من ضمن السياسات التنويعية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وقاعدة الإنتاج التي تتبناها الحكومة من خلال تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز للمستثمرين.

وفي هذا الإطار فإن السياسة الاستثمارية للبلد يجب أن تهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص واليات السوق من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعظيم الأرباح إضافة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية فضلاً عن الاهتمام بالمنتج المحلي، ويُعَدُّ الاستثمار أداة هامة من أدوات تحقيق الاستدامة المالية للبلد نظراً للدور الذي لعبه الاستثمار في عملية التنمية الصناعية في العديد من بلدان العالم (2).

ويمكن تقسيم سياسات الاستثمار المتبعة من قبل البلد إلى التالي:

1. **سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحقيق معدلات نمو إيجابية في البلدان التي يتوجه إليها، والوصول إلى عملية تنمية قابلة للاستمرار، وذلك عن طريق خلقه للثروة وتحقيقه للرفاه العام من خلال العمل في كل الميادين وفي شتى المجالات و إجراء تحسينات كبيرة في الإنتاج.

وقد زادت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ أصبح يمثل أحد أهم مصادر التنويع الاقتصادي والتمويل الخارجي الذي تعتمد عليه البلدان في تنمية اقتصاداتها وتحقيق استدامتها المالية، ويمكن إبراز أهم النقاط التي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي (3):-

أ. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال الذين يساهمون في المشروعات الاستثمارية المختلفة.

ب. خلق فرص عمل جديدة من خلال زيادة مستوى الاستثمار وبالتالي التخفيف من مستوى البطالة في البلد.

ج. خلق فرص جديدة للتصدير مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

1- رحيق حكمت ناصر، مصدر سابق، ص 33.

2- رحيق حكمت ناصر، مصدر سابق، ص 34.

3- كامل مبرك، علي مكيد، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مصادر الدخل الوطني – دراسة قياسية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990 – 2018)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 204.

د. دعم وتعزيز إيرادات البلد من خلال فرض الرسوم والضرائب على المشروعات الاستثمارية أو السلع والخدمات المنتجة.

هـ. مصدر رئيس من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان التي لا تملك أي مداخل من مصادر طبيعية.

و. زيادة معدل التكوين الرأسمالي، لاسيما إذا ما توجهت هذه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية التي يصعب على الشركات المحلية الاستثمار فيها لعدم امتلاكها التكنولوجيا وتكاليفها الباهظة.

2. سياسة الاستثمار المحلي الداخلي: يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي بأنه إجمالي تكوين رأس المال ويتكون من إجمالي النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغير في المخزون، وتبرز أهميته من خلال الدور الذي يحققه في رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ يحقق زيادة معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى دوره الكبير في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

وتشير معظم الأدبيات إلى أن هنالك دور للاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي في تنويع وزيادة الإيرادات العامة، إذ يساهم في تعزيز الموارد المالية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، إذا ان الاستثمارات تدعم الإيرادات من خلال تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية بمنتجات سلع وخدمات داخل الاقتصاد الوطني بدل استيرادها من الخارج ويهدف ذلك إلى زيادة الانتاج الحقيقي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتراكم رؤوس الاموال وتعزيز الإيرادات الحكومية مما سينعكس ايجاباً على وضع الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية (1).

ثالثاً: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستدامة المالية:

1. دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستدامة المالية:

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود يصدر عن الذمة المالية للدولة يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام، وان الحكومة في سبيل مواجهة اشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من النفقات العامة سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية (2).

ويمكن ان تؤثر سياسة الإنفاق العام في كيفية تحقيق الاستدامة المالية فيما يأتي:

أ. **سياسة الإنفاق الجاري:** وهو الإنفاق الذي لا ينتج عنه أي زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الإنتاجي في المؤسسات الحكومية، وعادة ما يتصف بالتكرار والدورية كل سنة ويشمل كل من رواتب الموظفين واجورهم

1 - علي احمد درج، محمد عبد الله خلف، أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 - 2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2022، المجلد 2، العدد 1، ص 305، ص 308.

2- سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مصدر سابق، ص 25.

ونفقات الصيانة للموجودات ومصاريف الكهرباء والماء وغيرها من الأمور التي تتطلبها عملية تسيير الاعمال الحكومية (1).

وتُعدُّ الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من اجمالي الإنفاق الجاري لذلك فإن عملية ترشيد هذه النفقات يتطلب اتباع سياسة مالية تساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة وبالتالي سيؤثر ذلك في عملية تحقيق الاستدامة المالية، ويمكن ان يتم ذلك من خلال الوسائل التالية:

1. القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والاقسام على حسب الحاجة فيها.
 2. اعتماد مبدأ الكفاءة في تحديد الأجور والرواتب.
 3. الاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون أكثر كفاءة في العمل (2).
- ب. سياسة الإنفاق الاستثماري: يعتبر الإنفاق الاستثماري بأنه إنفاق غير متكرر ويترتب عليه زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الزيادة في رأس المال الإنتاجي ويتم انفاقه خلال أكثر من سنة مالية واحدة ويتسم بضخامة مبلغ الإنفاق، ويساهم الإنفاق الرأسمالي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الرأسمالي إلى توظيف عناصر بشرية جديدة وزيادة الطلب على السلع الإنتاجية (3).
- ويلعب الإنفاق العام الاستثماري دوراً بارزاً في عملية النمو الاقتصادي خصوصاً عندما يتم توجيهه إلى مجالات إنتاجية تساهم بدورها في عملية تحقيق الإيرادات المالية للبلد، ومن أهم الإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها لضمان نجاح سياسة الإنفاق الاستثماري ما يلي:

1. القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جداً وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.
2. الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف والتي تدر عائداً مالياً.
3. القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية والتأكد فيما اذا كان العائد متناسب مع التكاليف.
4. الانتقال إلى مرحلة اعتماد المؤسسات والشركات على التمويل الذاتي لمواصلة العمل وتطويره (4).

1 - رأفت نبيل إسماعيل البلداوي، هيثم عبد الخالق إسماعيل، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2014) - (2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 17، العدد 61، 2019، ص 117.

2- دردوري لحسن، السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيد الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجفلة، المجلد 6، العدد 2، 2012، ص 177.

3- محمد خصاونة، المالية العامة - النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 54.

4 - دردوري لحسن، مصدر سابق، ص 178.

2. دور السياسات النقدية في تحقيق الاستدامة المالية:

أ. **سياسة سعر الفائدة:** يُعدُّ سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الذي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الاستدامة المالية؛ إذ يرتبط كلاً من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض في قدرة البلد على إصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء أكانت هذه الديون داخلية أم خارجية، الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية (1).

ب. **سياسة عرض النقد:** يقصد بعرض النقد جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي، وتشمل الأوراق النقدية القانونية، والنقود المساعدة، والنقود الكتابية، فالنقود بالمفهوم العلمي هي أي شيء يلقي القبول العام وله قوة شرائية عامة ومباشرة يؤدي وظائف النقود (2).

وان أي تأثير يحصل نتيجة تغير عرض النقود سيؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فأنها ستقوم بزيادة عرض النقد مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا سيدفع إلى انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيؤدي إلى توسع حجم الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار والذي ينجم عنها زيادة الدخل في البلد، ونستنتج من ذلك أن زيادة عرض النقد له تأثير إيجابي في تحقيق الاستدامة المالية (3).

ج. **سياسة الاحتياطي القانوني:** تساهم نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير في قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان المصرفي، فيلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم ودائم لدى البنك المركزي، وتستهدف هذه السياسة التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك في توليد الائتمان (4).

ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفق أهداف السياسة النقدية:

فيمكن للبنك المركزي إذا ما اراد تبني سياسة نقدية توسعية أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بحيث تستطيع البنوك من استخدام جزء من ودائعها المجمدة لدى البنك المركزي في منح الائتمان وهذا يساهم في تنشيط المعاملات بين الأفراد والمؤسسات فيزداد الطلب الكلي وينتعث الاقتصاد وهذا ما يؤثر بشكل إيجابي على الاستدامة المالية للبلد، والعكس يحدث إذا اراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية فإنه يرفع نسبة الاحتياطي

1- رسلا عبد الزهرة صافي الجنابي، مصدر سابق، ص 18.

2 - علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2012، ص 111.

3- محمد الصيد احمد، عبد الرحمن علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على النتائج المحلي الحقيقي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة

(1990 - 2017)، مجلة كلية التربية، جامعة الزاوية، العدد 14، 2019.

4 - ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مركز الطبع والنشر والتوزيع بجامعة بنها، كلية التجارة، بنها، ص 157، 2009.

القانوني مما يؤدي إلى تناقص قدرة البنوك في منح الائتمان مما يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع النشاط الاقتصادي في البلد (1).

ثانياً: دور السياسات الضريبية في تحقيق الاستدامة المالية:

تهدف السياسة الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية من أهمها ضبط الإيرادات وتوفير الحماية للمنتجات المحلية وتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية المرغوب فيها وكبح النشاطات غير المرغوب فيها وتشجيع الاستثمار والادخار باستخدام الحوافز الضريبية لزيادة معدل الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات المرغوب فيها وهذا يعمل على تنويع مصادر الدخل في البلد والذي ينعكس على تحقيق الاستدامة المالية (2)، ويمكن تقسيم هذه السياسات الضريبية إلى التالي:

أ. سياسة الضرائب المباشرة: وهي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل ورأس المال وتستمد أهميتها من اتساع أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي تنعكس على زيادة الدخل كما أنها تفرض على عنصر يتصف بالثبات والتجدد والاستمرار (3).

فيمكن ان تستخدم الضرائب المباشرة في زيادة الإيرادات المالية للبلد وتمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية إضافة إلى استخدامها كأداة لحل الازمات الاقتصادية كالركود الاقتصادي والكساد والتضخم والمساعدة في تشجيع الإنتاج الضروري لإعادة الاستقرار الاقتصادي أو في حالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة لتشجيع المستثمرين وتوجيه دخولهم للعمل في هذه المشاريع، إضافة إمكانية استخدام السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار من قبل الحكومة في بعض القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية فتقوم بتخفيض الضرائب وبالتالي تحقيق اقتصاد متنوع يساهم في تحقيق الاستدامة المالية للبلد (4).

ب. سياسة الضرائب غير مباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على التصرفات كالإنفاق والتداول أي انها الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة (الدخل ورأس المال) وليس على وجود الثروة. ومنها ما يفرض على الإنفاق أو الاستهلاك أو التداول كاستيراد البضائع (5).

1 - فائزة لعراف، قياس أثر التغيير في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000 - 2017، مجلة تفاق للعلوم، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 232.

2- محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2018، ص 148.

3- سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، المطبعة العالمية، ط1، المثنى - السماوة، 2016، ص 78.

4- محمد كاظم محمد، خليل إسماعيل عزيز، السياسات الضريبية في العراق بين الواقع والطموح - الضرائب المباشرة نموذجاً للفترة (2004 - 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 56، 2021، ص 16.

5- خالد عبد الحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ط1، برلين، 2021، ص 52.

فعلى سبيل المثال تعمل عملية ضبط الضرائب الجمركية على السيطرة على عمليات التهريب الجمركي والحد من عمليات الفساد الاداري والمالي والتي يضيع بسببها جزء كبير من الإيرادات وهذا ما ينعكس كثيراً على زيادة الموارد المالية التي تدخل خزينة البلد.

وتستطيع الحكومة استخدام الضرائب بهدف تمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية وذلك من خلال فرض ضرائب جديدة لا تؤثر على مقدرة المكلف وبما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية مع الحفاظ على تحقيق العدالة الضريبية، اضافة إلى ذلك تعمل الحماية التي توفرها الضرائب الجمركية للمنتجات المحلية من المنافسة الاجنبية على التوسع في الانتاج وقيام صناعة جديدة وتطور القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي والزراعي والذي سيعمل على تخفيض البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة في تلك القطاعات وتوليد دخول جديدة تنعكس على زيادة الدخل القومي وتنويع المصادر المالية للبلد وبالتالي توفير فوائض مالية للبلد تسهم في سد العجز المالي في الموازنة العامة للبلد⁽¹⁾.

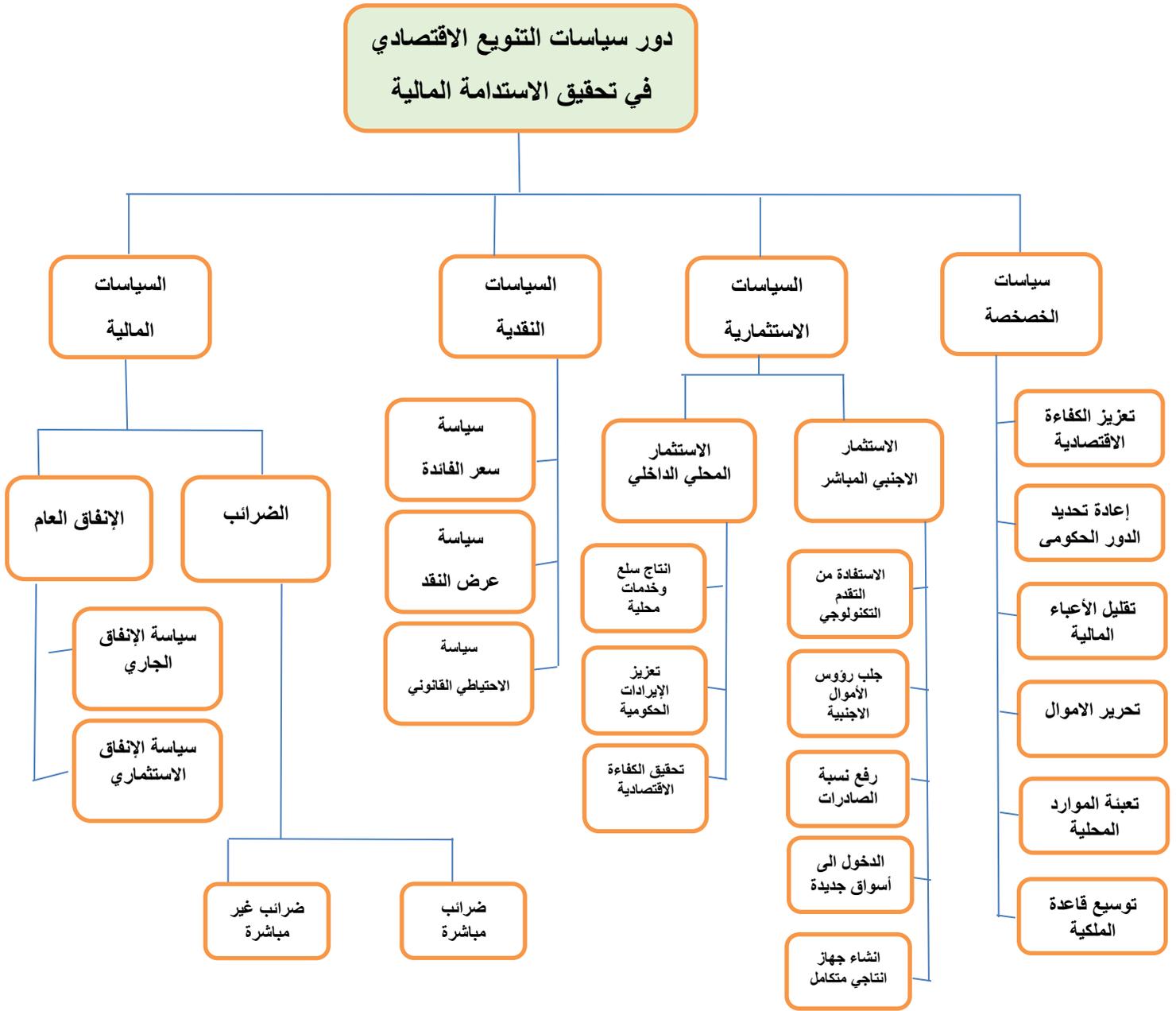
من جانب اخر يظهر اثر السياسة الضريبية على التنويع الاقتصادي من خلال اثر الاستثمار والذي يُعدُّ من أهم السياسات التي تساهم في تنوع مصادر الدخل، ويظهر تأثير الضرائب على الاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الربح فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، فضلاً عن ان التأثير السلبي للضرائب على الإنتاج قد يدفع أصحاب المشاريع إلى مضاعفة انتاجهم تعويضاً للمقتطع من الضريبة باستخدام احدث الأساليب الفنية في الإنتاج، في حين ان الأثر الإيجابي يتحقق بتخفيض الضرائب على الأرباح ومنح إعفاءات وامتيازات على الأرباح المعاد استثمارها مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة ومن ثم زيادة الاستثمارات⁽²⁾.

ويوضح المخطط (1) التالي دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية:

¹- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 693.

²- مسعي أسماء، رايس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2019)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 314.

مخطط (1) دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة

الفصل الثاني

تجارب دول مختارة في مجال التنويع الاقتصادي

والاستدامة المالية

المبحث الأول: دراسة التجربة الصينية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية

المبحث الثاني: دراسة التجربة الاماراتية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية.

المبحث الثالث: دراسة التجربة العراقية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية.

تمهيد:

استطاعت العديد من الدول المتقدمة والنامية سواء كانت غنية أو قليلة الموارد الطبيعية من تنويع اقتصادها ومن ثم تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق الانتقال من اقتصادات تعتمد على الموارد الريعية إلى اقتصادات تعتمد على الإنتاج الصناعي والتكنولوجيا المتقدمة، وسيتم في هذا الفصل الأخذ ببعض التجارب الدولية مثل (الصين - الإمارات العربية المتحدة) والتي تمكنت من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة عن طريق اتباع بعض السياسات مثل سياسة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية أو زيادة الاستثمار في القطاع الخاص فضلاً عن سياسة تنمية الصادرات فضلاً عن الإصلاحات في الهيكل الضريبي، من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي لتضمن استمرارية وديمومة استدامتها المالية على المدى الطويل، ومن هنا تبرز أهمية هذه التجارب والتي يمكن أن يستفاد منها العراق كون هذه البلدان قد مرت بظروف اقتصادية مشابهة للعراق كون اقتصادها في بدايته كان يعتمد على تصدير مواد خام و سلع ذات موارد طبيعية.

المبحث الأول

دراسة التجربة الصينية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية

المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني:

أولاً: نبذة مختصرة عن الاقتصاد الصيني

في بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبرى على المسرح الدولي. ففي عام 2006، أصبحت رابع قوة اقتصادية في العالم على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إذ منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين وضعت الصين تحديث اقتصادها في المركز الأول من ضمن أولوياتها، وعملت كل ما في وسعها من أجل تحقيق هذا الهدف فعبأت مصادرها الضخمة من اليد العاملة، وبذلت جهداً استثمارياً هائلاً من أجل تحديث الصناعة، وتطوير البنى التحتية ومضاعفة اعداد العاملين، وجذبت الصين رؤوس أموال أجنبية كثيفة خلقت إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي (1).

ولقد أدت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الصين إلى تغيير الكثير من ملامح الاقتصاد الصيني، فقد انتقلت إلى دولة تقف في مصاف الدول المتقدمة، وقد ساعدها في ذلك قاعدتها السكانية الكبيرة، ومن بين الأسباب التي كانت وراء هذا النمو هو الارتفاع غير العادي للمدخرات والمكاسب الكبيرة في الإنتاجية نتيجة لسياسة الإصلاح وتخصص العمالة إضافة إلى منح المزارعين والعمال حوافز للنهوض بالنمو (2).

وبذلك فإن الاقتصاد الصيني أصبح من الاقتصادات المتطورة على مستوى العالم عن طريق النقلة النوعية للاقتصاد، وقد تميزت السياسة الاقتصادية في الصين بالآتي:

1. تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما الأمريكي والياباني وخلق المناخ الملائم له.
2. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على أساس أن هذه الإستراتيجية هي أساس بناء الاقتصاد.
3. دعم وتطوير رأس المال البشري عن طريق زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير وبراءات الاختراع ودعم جودة التعليم العالي.
4. الحفاظ على مستوى مناسب من التضخم يتناسب وطبيعة الاقتصاد الصيني؛ لأن استقرار الأسعار عامل مشجع لجذب الاستثمار الأجنبي.

1- فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص6.

2- محمد صالح جسام، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وآفاقها المستقبلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد 6، العدد

5. اشراك الحكومات المحلية في دعم وتنمية الاقتصاد عن طريق زيادة الاستثمارات في الصناعات المحلية في المدن والقرى والارياف تحت رعاية ودعم الحكومة المحلية.

6. محاربة الفساد المالي والإداري ومعالجة المشاكل الاجتماعية عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية ومعالجة التكاليف البيئية (1).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم المجتمع بإنتاجها داخل حدود البلد خلال سنة معينة ويختلف عن الناتج القومي الإجمالي بأنه يمثل قيمة ما انتجه المجتمع باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أو من قبل الأجانب الذين يعملون داخل حدود البلد.

ويعكس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي، ويمكن القول بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين يعتبر مؤشراً مهماً للقوة الاقتصادية، وتتميز الصين بامتلاكها ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (2).

ويشير الجدول (1) إلى ما هو متحقق من نتائج ايجابية وفقاً للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فحققت الصين نجاحاً اقتصادياً كبيراً منذ انطلاق سياسة الباب المفتوح * عام 1979، وحتى عام 2009، فكان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الصين بالأسعار الجارية (9.4%) وهو ما يقارب اربعة اضعاف الارقام القابلة للمقارنة (2.7%) في الولايات المتحدة، و (2.3%) في اليابان و (2.1%) في المانيا، فخلال المدة (2004 – 2009) تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر سوق للسيارات والمانيا باعتبارها اكبر مصدر، اضافة لكونها المشتري الأول في العالم لخام الحديد والنحاس وثاني أكبر مستورد للنفط الخام، وقد زادت احتياطات الصين من النقد الاجنبي بسرعة مع نموها الاقتصادي وتوسع فائضها التجاري بسبب زيادة الطلب على الصادرات الصينية إلى ما يقارب (2.5) ترليون دولار امريكي لتسجل في نهاية عام 2009 معدل نمو مقداره (9.4%) (3).

1- عبد الله زيدان خلف، وسام احمد عسكر، محددات النمو الصناعي مدخلاً في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين للمدة (1985 – 2021) دراسة قياسية، مجلة اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، المجلد 3، العدد 3، 2022، ص 261.

2 - محمد احمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 46.

* سياسات الباب المفتوح: هي مبادرة أطلقها الولايات المتحدة وأسمتها بـ(بيان المباديء) وتهدف لتأمين امتيازات متساوية بين الدول التي تتعامل تجارياً مع الصين، ولدعم الوحدة الصينية إقليمياً وإدارياً.

3 - Pan WANG, ESSAYS ON CHINA'S OUTWARD FOREIGN DIRECT INVESTMENT: 1991- 2009, Thesis submitted to the University of Nottingham for the degree of Doctor of Philosophy, University of Nottingham, 2012, p 2.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو السنوي في الصين للمدة (2004 – 2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010 = 100 (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %
2004	2831.6	-	23219.5	-
2005	3300.6	11.4	26400.6	13.7
2006	4000	12.7	30413.5	15.2
2007	5071.6	14.2	35675	17.3
2008	6870.2	9.7	39813.3	11.6
2009	7778.2	9.4	43754.8	9.9
2010	9180.6	10.6	50099.3	14.5
2011	11280.8	9.6	56161.3	12.1
2012	12529.6	7.9	60429.6	7.6
2013	13872	7.8	64780.5	7.2
2014	15265.1	7.4	68991.2	6.5
2015	15596.4	7	72785.7	5.5
2016	14620.1	6.8	77298.5	6.2
2017	15562.5	9.9	84719.1	9.6
2018	17355	6.7	91666.1	8.2
2019	16563.3	6	95607.7	4.3
2020	16619	2.2	95894	0.3
2021	21682.7	8.1	107593.7	12.2
معدلات النمو المركبة				
المدة الزمنية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	
2021 - 2004	8.33		1.44	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

$$R = \left(\frac{NT-NO}{NO} \right) * 100 \quad \text{تم احتساب معدلات النمو السنوية بموجب الصيغة الآتية: -}$$

$$R = \left(\frac{q_1}{q_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100 \quad \text{تم احتساب معدلات النمو المركبة بموجب الصيغة الآتية: -}$$

ويشير الجدول أيضاً أن عامي (2008 – 2009) شهدا تباطؤاً في نمو (GDP) بالأسعار الجارية من (9.7%) إلى (9.4%) أما على مستوى الأسعار الثابتة فكانت معدلات النمو (11.6%) و (9.9%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية (2008 – 2009)، واستمر النمو بالتصاعد إلى أن وصل الناتج بالأسعار الجارية في عام 2011 إلى (9.6%) والأسعار الثابتة (12.1%) وذلك بسبب زيادة حصة الاستثمار من (GDP) (1)، وشهد نمو (GDP) خلال المدة (2012 إلى 2016) نمو بطيء نسبياً قياساً بالسنوات السابقة ويرجع ذلك بسبب سوء الظروف الاقتصادية إذ إن المحركين الرئيسيين للناتج المحلي واصلاً المراوحة وهما سوق العقارات الغارق في فائض العرض والصادرات التي سجلت تباطؤاً كبيراً في مواجهة الظروف الاقتصادية الدولية (2).

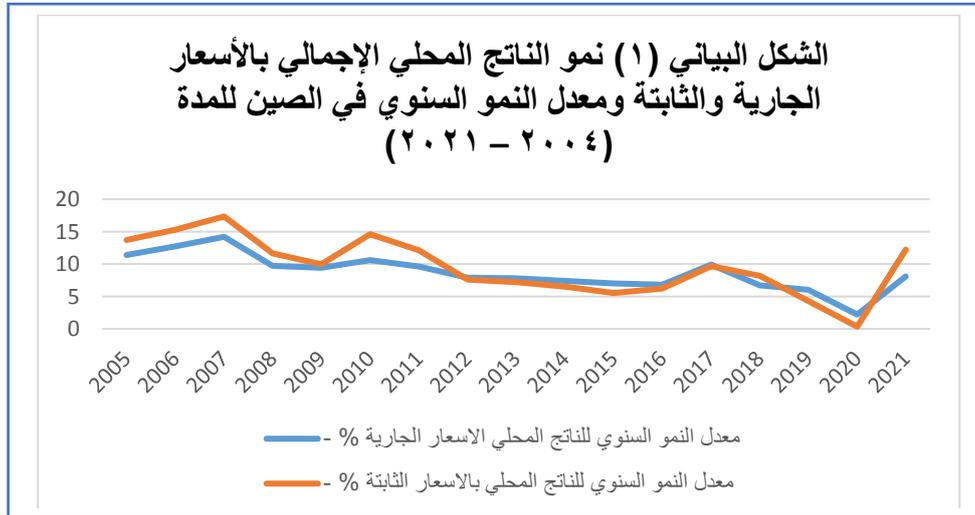
¹ - Nicholas Lardy and Nicholas Borst: A blueprint for Rebalancing the Chinese Economy , Peterson Institute for International Economics , Massachusetts , 2013 , P-2.

² - النمو الاقتصادي الصيني في أدنى مستوياته منذ نحو ربع قرن، يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي: <https://alghad.com/>

وأظهرت البيانات الموضحة في الجدول (1) ان الناتج المحلي الصيني بالأسعار الجارية في عام 2017 حقق نمواً ملحوظاً بـ (9.9%) متجاوزاً ما تستهدفه الحكومة، وذلك بفضل نمو التجارة الخارجية ومبيعات التجزئة (1). وسرعان ما انخفض معدل نمو (GDP) في العام 2018 ليسجل معدل مقداره (6.7%) وذلك بسبب الحرب التجارية المشتعلة آنذاك مع الولايات المتحدة وعدم التوصل لاتفاق نهائي حينها، رغم جولات المفاوضات، وشهدت السنوات (2019 – 2020) معدل نمو بطيء في الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل العام 2020 أدنى معدل نمو بالأسعار الجارية منذ عام 2004 بـ (2.2%)، مقابل معدل (0.33%) بالأسعار الثابتة لنفس السنة، وذلك بسبب جائحة (كوفيد 19) وما ألقته بضلالها على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الصيني بشكل خاص، وفي نهاية عام 2021 بلغ نمو الناتج المحلي الصيني بالأسعار الثابتة (12.2%) ويعود ذلك نتيجة ارتفاع الطلب العالمي والمحلي وتسارع وتيرة التعافي من جائحة كورونا (2).

اما معدل النمو المركب فيعدُّ أحد أكثر الطرق دقة لحساب وتحديد معدل النمو خلال فترة معينة، وغالباً ما يتم تحديده على أساس سنة واحدة وثلاث سنوات وخمس سنوات وعشر سنوات.. الخ. وبالتالي يتمكن المستثمرون من مقارنة أداء الاستثمارات المختلفة بسهولة خلال نفس الفترات الزمنية، فقد كان المعدل خلال المدة التي نما فيها (GDP) بالأسعار الجارية (8.33%)، والاسعار الثابتة (1.44%) ويسمح هذا المعدل على مدى فترة النمو والتي تبلغ (17) سنة بتقييم الأداء السابق للناتج المحلي ووضع توقعات لقيمه في المستقبل (3).

ويوضح الشكل البياني (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الصين:



المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

1- نمو اقتصاد الصين في 2017، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/>

2- اقتصاد الصين ينمو بـ (8.1%) في 2021 مدفوعاً بتحسّن الطلب الداخلي والخارجي. يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar>

3- معدل النمو السنوي المركب (CAGR)، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://fbs.ae/>

ثالثاً. تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في الصين

يُعدُّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أفضل المؤشرات للدخل الحقيقي بالنسبة لغالبية افراد المجتمع، لأنه يمثل التغير في التكاليف المعيشية فضلاً عن متوسط أسعار السلع والخدمات التي تشكل نسبة عالية من ميزانية الاسرة كالغذاء والملابس وايجار البيت والماء والكهرباء وبذلك فهو يعكس القوة الشرائية لوحددة النقد المستخدمة في البلد التي يملكها الافراد وينفقونها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية (1).

يتضح من الجدول (2) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الصين، وان معدل التضخم في عام 2005 بلغ (1.8%)، وانخفض بشكل طفيف في السنة اللاحقة 2006 إلى (1.6%) بسبب الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية في تلك السنة، وشهدت السنوات اللاحقة (2007 – 2008) ارتفاعاً في مستويات الرقم القياسي لأسعار المستهلك فبلغ (4.9%) (5.8%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية نظراً للازمة الاقتصادية العالمية، وشهد العام 2009 انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدل (-0.7%) ويعود ذلك إلى تجاوز الصين لتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية.

جدول (2) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في الاقتصاد الصيني

للمدة (2004 – 2021)

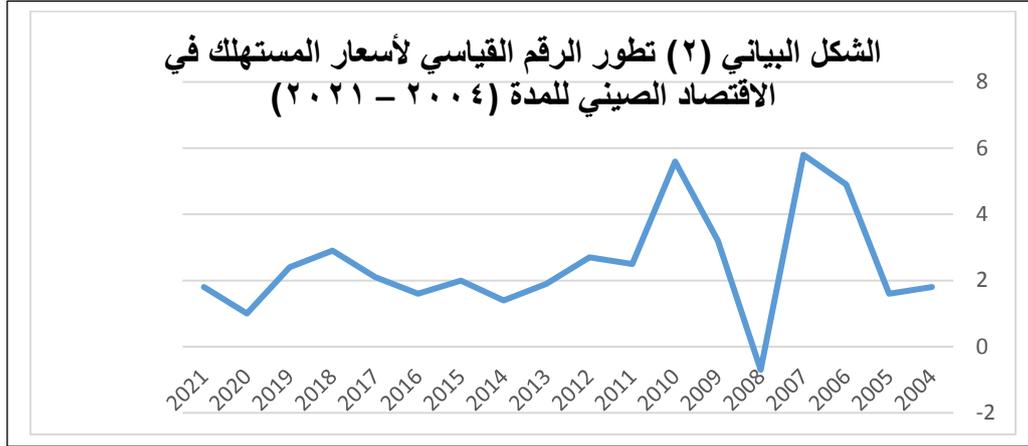
السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100 = 2010	معدل النمو السنوي %
2004	85	
2005	86.5	1.8
2006	87.9	1.6
2007	92.20	4.9
2008	97.6	5.8
2009	96.9	-0.7
2010	100	3.2
2011	105.6	5.6
2012	108.3	2.5
2013	111.2	2.7
2014	113.3	1.9
2015	114.9	1.4
2016	117.2	2
2017	119.1	1.6
2018	121.6	2.1
2019	125.1	2.9
2020	128.1	2.4
2021	129.4	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

1- عبد السلام الادريسي، الاقتصاد الكلي، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت، 1986، ص 99.

وشهدت الأعوام اللاحقة (2010-2020) معدلات متفاوتة ولغاية عام (2021) إذ بلغ (1%) وذلك بسبب جائحة فيروس كورونا وما سببته من ضغوط تضخمية على الاقتصاد الصيني وارتفاع مستوى الأسعار ومنها السلع الاستهلاكية الأساسية.

ويوضح الشكل البياني (2) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الصيني:



المصدر: الرسم البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

رابعاً: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي الصيني

1. القطاع السلعي: شكل القطاع السلعي أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الصين فاذا ما قارنا بين القطاع الصناعي والزراعي ونسبة مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول (3) نجد ان القطاع الزراعي هو اقل القطاعات مساهمة في تكوين الناتج المحلي فكانت أعلى نسبة مساهمة له في تكوين الناتج المحلي في العام 2004 بنسبة بلغت (12.91%)، وانخفضت في السنوات اللاحقة لتسجل أدنى نسبة مساهمة في العام 2018 ليسجل (7.04%) من مجموع القطاع السلعي المساهم في تكوين الناتج المحلي.

اما القطاع الصناعي فقد وصل إلى حوالي النصف من نسبة مساهمته في GDP في عام 2006 سجل أعلى نسبة مساهمة له فقد بلغ (47.55%) لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة بشكل تدريجي في السنوات اللاحقة لتسجل أدنى نسبة مساهمة في العام 2020 بنسبة بلغت (37.84%) من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع سبب تدني مساهمة مكونات القطاع السلعي (الصناعي والزراعي) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى زيادة نسبة مساهمة قطاعات أخرى، نتيجة لسياسة التنويع الاقتصادي المتبعة في الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة.

2. قطاع الخدمات: شكل قطاع الخدمات في الاقتصاد الصيني قوة دافعة رئيسة للنمو الاقتصادي، فتميز بارتفاع نسبة مساهمته في (GDP) بعكس القطاع السلعي الذي تميز بانخفاض نسبة المساهمة خلال مدة البحث، فقد حققت مكونات قطاع الخدمات المختلفة مثل قطاع النقل والمواصلات والتخزين وخدمات البريد وبرامج الحاسوب وخدمات تقنية المعلومات والخدمات التجارية وغيرها من نمو سريع نسبياً وأصبحت القوة المحركة الرئيسية لنمو

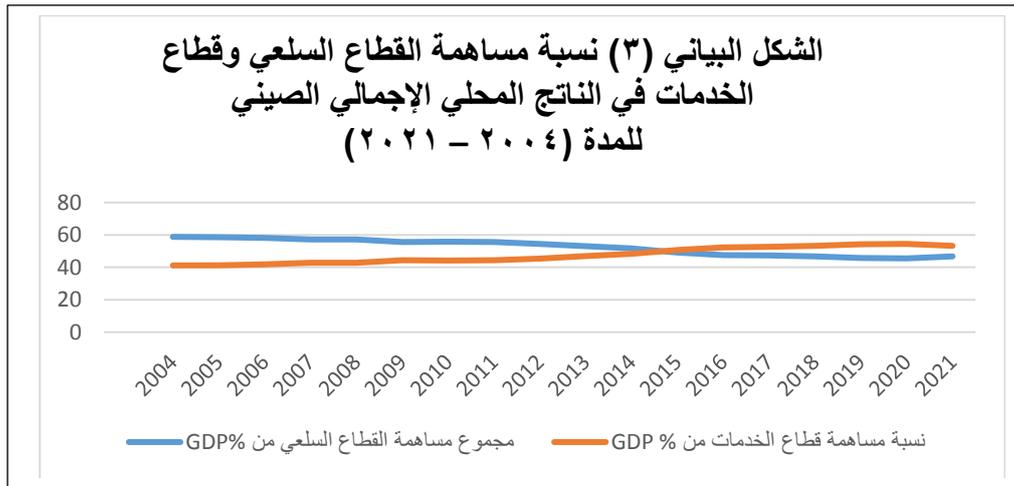
الاقتصاد فاستطاع قطاع الخدمات ان يبلغ أعلى نسبة مساهمة في (GDP) في عام 2020 بنسبة بلغت (54.45%) من (GDP) على الرغم من جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات على الاقتصاد الصيني، وساهمت هذه الزيادة في حدوث تغيرات ملحوظة في جودة وفعالية هيكل الناتج الصيني والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي (1).

جدول (3) نسبة مساهمة القطاع السلعي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الصيني للمدة (2004 – 2021) (مليون دولار)

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الصناعي من %GDP	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من %GDP	مجموع مساهمة القطاع السلعي من %GDP	نسبة مساهمة قطاع الخدمات من %GDP
2004	45.90	12.91	58.81	41.19
2005	47.02	11.64	58.66	41.34
2006	47.55	10.62	58.17	41.83
2007	46.88	10.24	57.12	42.88
2008	46.97	10.16	57.13	42.87
2009	45.95	9.63	55.58	44.42
2010	46.49	9.32	55.81	44.19
2011	46.52	9.17	55.69	44.31
2012	45.42	9.11	54.53	45.47
2013	44.17	8.94	53.11	46.89
2014	43.08	8.64	51.72	48.28
2015	40.84	8.38	49.22	50.78
2016	39.58	8.05	47.63	52.37
2017	39.85	7.46	47.31	52.69
2018	39.68	7.04	46.72	53.28
2019	38.58	7.14	45.72	54.28
2020	37.84	7.69	45.53	54.47
2021	39.42	7.26	46.68	53.32

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المعلق (1)

ويوضح الشكل البياني (3) نسبة مساهمة القطاع السلعي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الصيني:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (3)

1 - مساهمات الاقتصاد الصيني، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/index.htm>

المطلب الثاني. سياسات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الصيني

اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة في التنويع الاقتصادي عبر الاستفادة من أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر فضلاً عن التركيز على الإنتاج والتصدير لمنتجات عالية التكنولوجيا، وقد حاولت الصين الاستفادة من تجارب الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا ضمن هذا المجال، ويمكن توضيح أبرز السياسات التي قامت الصين باتباعها لتحقيق التنويع الاقتصادي فيما يأتي:

أولاً. سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر: منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينات القرن العشرين اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يُعدُّ أهم عناصر سياسة الانفتاح الصينية، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا المتقدمة والموارد الرأسمالية والخبرات وتجارب الإدارة، مما يُعدُّ ذلك عنصر أساس هام جداً لتطور الاقتصاد الصيني⁽¹⁾.

جدول (4) الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الصيني

للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP %
2004	812.6	3.50
2005	1214.4	4.60
2006	1368.6	4.50
2007	1569.7	4.40
2008	1473	3.70
2009	1137.6	2.60
2010	2003.9	4.00
2011	2077.9	3.70
2012	1692	2.80
2013	1943.4	3.00
2014	1793.7	2.60
2015	1601.2	2.20
2016	1236.7	1.60
2017	1101.3	1.30
2018	1283.3	1.40
2019	2198.9	2.30
2020	1630.1	1.70
2021	2044.2	1.90

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

وحقق الاقتصاد الصيني إنجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2002 تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن زيادة

¹ - عبود زرقين، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي، الجزائر، العدد 1، المجلد 1، 2014، ص 58.

استثمار الاتحادات المالية الدولية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات بسرعة ملحوظة مما ساهم بزيادة المشروعات كثيفة راس المال والتكنولوجيا، وأدى ذلك إلى ارتفاع مكانة الصين بشكل ملحوظ في تقسيم الصناعات الدولية وتأثير بالغ في الأسواق العالمية (1).

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، فيوضح الجدول (4) ارتفاع نسبة مساهمته في GDP من (3.50 %) عام 2004 إلى (4.50 %) عام 2006، بفضل الإصلاحات والحوافز التجارية والاستثمارية في الصين والتي كانت المصدر الأساس للمكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتجاري السريع (2).

إلا أن هذه الزيادة سرعان ما تراجعت إلى (3.70 %) عام 2008 و (2.56 %) عام 2009 على التوالي، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفعت في العام 2010 إلى (4%) بسبب تجاوز الأزمة المالية العالمية وزيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الصين، إلا أنه عاود الانخفاض في عام 2012 إلى أن وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2.80%)، نظراً لانخفاض استثمارات الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة اليورو آنذاك (3).

أما في السنوات اللاحقة (2013 – 2021) فقد شهدت تذبذب نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من زيادة مقدار الاستثمار الأجنبي في بعض السنوات وذلك بسبب زيادة مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعامل الصين مع الاستثمار الأجنبي المباشر جاء على وفق سياسات وإجراءات لتشجيعه أبرزها (4):

1. الاعتماد على النفس كعامل رئيس وكسب العون الأجنبي كعامل مساعد.

2. التمسك بمبدأ المساوات والمنفعة المتبادلة و ضمان الحقوق والمصالح للطرفين.

3. أن يؤدي هذا الاستثمار إلى تعجيل تنمية الاقتصاد الصيني.

1 - عبود رزق، مصدر سابق، ص 59.

2 - Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, Washington, 2019, P 14.

3 تراجع الاستثمار الأجنبي في الصين، يمكن الوصول إليه عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net>

4 - عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 371.

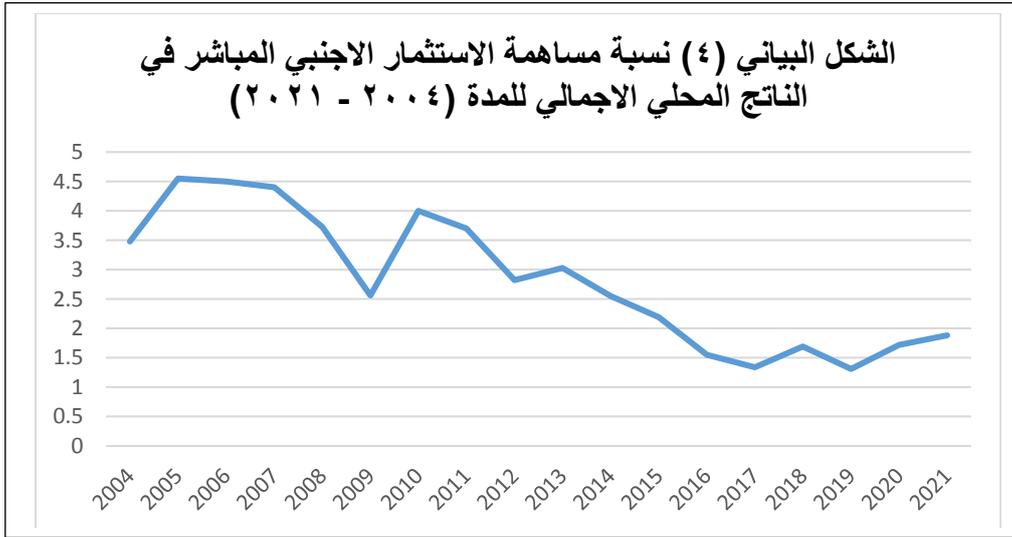
4. إلزام المستثمر الأجنبي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وأسلوب الإدارة الحديثة وتطوير الإنتاج نوعاً وكماً وتوسع الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية.

5. منح الاستثمار الأجنبي المباشر معاملة تفضيلية في الرسوم والضرائب.

6. اعتماد سياسات مرنة في التشغيل والأجور والأسعار للمشاريع المشتركة.

ويوضح الشكل البياني (4) نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الصيني

للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (4)

ثانياً. سياسة تنويع الصادرات: ارتكز الاقتصاد الصيني على عدد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تنويع الصادرات وقد حاولت الصين في ذلك الاستفادة من تجربة الدول حديثة العهد في شرق اسيا في هذا المجال، إذ تشابهت السياسات الصينية في تنمية الصادرات مع تلك السياسات التي اتبعتها هذه الدول، وقد حاولت الصين انشاء العديد من الهياكل المؤسسية المماثلة لتلك الموجودة في هذه الاقتصادات، ويمكن القول ان هنالك ثلاثة عوامل ساهمت بشكل فعال في نجاح استراتيجية تنويع ودعم الصادرات الصينية وهي:

1. تبني الحكومة المركزية استراتيجية واضحة لدعم الصادرات.

2. المشاركة الفعالة للسلطات المحلية.

3. وجود مستثمرين أجانب بحثاً عن مصدر العمالة الرخيصة (1).

وتتميز الصين بوجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بالتصدير، إذ له دور فعال في تطوير الصادرات من خلال توفير المواد الخام والسلع الوسيطة للإنتاج والمساهمة في التحديث التكنولوجي للمشروعات الصينية

1 - برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات - دراسة تحليلية، مجلة الحقيقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 36، المجلد 1، 2015، ص 398.

والترويج لها في الأسواق العالمية، إضافة إلى وجود المجلس الصيني لتنشيط التجارة الدولية وتعد وظيفته الأساسية هي تقوية مركز الصين كدولة مصدرة إضافة إلى مسؤولية اختيار شركات التجارة الخارجية (1).

جدول (5) هيكل صادرات الاقتصاد الصيني ونسبة المساهمة إلى الصادرات الكلية

للمدة (2004 - 2021)

السنوات	معدل نمو الصادرات %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة %	نسبة صادرات المواد الأولية الزراعية إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات المواد الغذائية إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات الخدمات التجارية إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إجمالي الصادرات %	صادرات أخرى %
2004	-	25.78	0.55	29.1	3.50	12.97	30.00	23.88
2005	27.5	28.92	0.53	30.34	3.23	10.08	30.70	25.12
2006	23.8	31.08	0.48	30.48	2.87	9.42	30.70	26.05
2007	20.6	31.96	0.46	30.15	2.71	10.71	29.30	26.67
2008	7.1	30.69	0.44	29.36	2.50	10.85	27.70	29.15
2009	-18.3	22.80	0.46	31.93	2.93	11.29	29.70	23.69
2010	30.3	25.96	0.47	32.12	2.80	10.71	29.10	24.8
2011	15.1	26.67	0.55	30.48	2.85	9.98	26.80	29.34
2012	5.3	26.1	0.48	30.84	2.74	9.22	27.10	29.62
2013	5.1	25.72	0.46	31.57	2.71	8.74	27.40	29.12
2014	4.8	25.33	0.49	29.70	2.71	9.26	25.90	31.94
2015	-1.9	23.54	0.41	30.42	2.77	8.78	26.60	31.02
2016	-1.9	21.73	0.44	30.24	2.15	8.77	26.50	31.9
2017	10.6	21.94	0.41	30.90	3.04	9.60	27.10	28.95
2018	7	21.71	0.41	31.54	2.91	8.72	27.30	29.12
2019	4.9	21.85	0.39	30.81	2.87	9.19	26.50	30.24
2020	3.9	22.65	0.32	31.27	2.86	8.29	27.10	30.16
2021	21.1	24.46	0.33	29.95	2.29	9.48	27.25	30.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ويوضح الجدول (5) اعتماد الصين على الصادرات نسبة إلى الناتج المحلي بأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة المساهمة في عام 2004 بـ (25.78%) وارتفعت نسبة المساهمة هذه إلى أن وصلت إلى أقصاها في عام 2007 بـ (31.96%) ومن ثم تذبذبت هذه النسبة في السنوات اللاحقة وصولاً إلى العام 2021 ويعود سبب هذا التذبذب إلى زيادة مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول أيضاً تنوع الصادرات الصينية للمدة (2004 - 2021) فنلاحظ ان الصادرات ذات التكنولوجيا العالية والمتقدمة احتلت النسبة الأكبر هيكل الصادرات، فوصل أعلى نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة يقدر (32.12%) في عام 2010، فضلاً عن صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تميزت هي

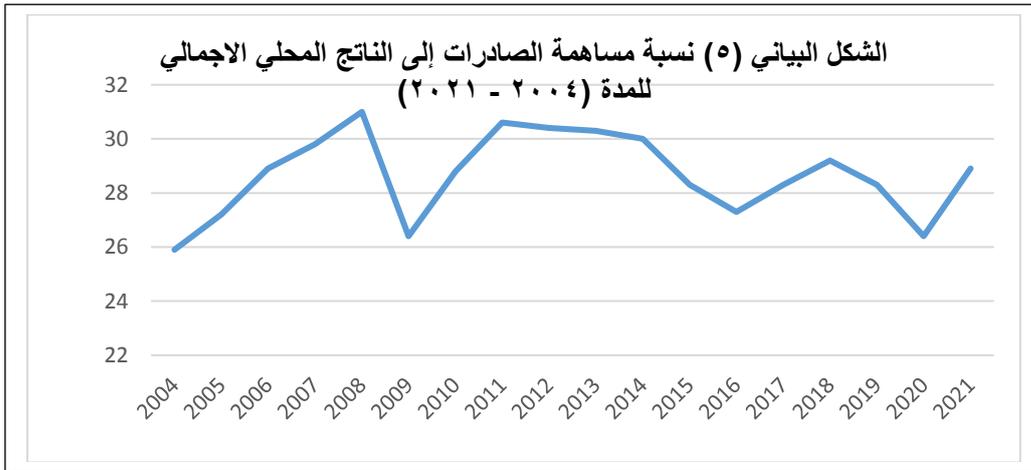
¹ - Thomas I. Palley, External Contradictions of the Chinese Development Model: export-led growth and the dangers of global economic contraction, Journal of Contemporary China, United Kingdom, Volume 15, Issue 46, P 46.

الأخرى بارتفاع نسبة مساهمتها من مجموع الصادرات الإجمالية إذ وصلت في العام 2021 إلى (30.70%) من إجمالي الصادرات، فكلهما يشكلان حوالي ثلثي صادرات الصين وهذا يدل على نجاح الحكومة الصينية في سياسة تنمية صادراتها وتنويعها ولاسيما الصناعات الالكترونية والآلات والمعدات ذات التكنولوجيا العالية.

ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول (5) انخفاض نسبة مساهمة صادرات المواد الأولية الزراعية من مجموع الصادرات فقد تميزت بالانخفاض منذ بداية مدة البحث إلى أن وصلت نسبة مساهمتها إلى (0.33%) في عام 2021، أما صادرات المواد الغذائية هي الأخرى تميزت بانخفاض نسبة مساهمتها من (3.50%) عام 2004 إلى (2.29%) عام 2021، وهذا يدل على توجه الحكومة الصينية إلى سياسة تصدير المواد عالية التكنولوجيا على حساب المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية المصنعة.

الخدمات التجارية (خدمات النقل، السياحة، التامين والخدمة المالية) هي الأخرى سجلت في عام 2004 نسبة مساهمة تقدر بـ (12.9%) انخفضت بعد ذلك في نهاية مدة البحث لتصل في عام 2021 إلى (9.4%).

ويوضح الشكل البياني (5) هيكل الصادرات في الاقتصاد الصيني ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (5)

ثالثاً. السياسة الضريبية في الاقتصاد الصيني: تتميز الصين بنظام ضريبي يهدف إلى تحقيق اهداف سياسية واقتصادية مدروسة وفعالة و ايجابية فكان النظام الجبائي الصيني قبل عام 1993 يدار من قبل مكتب ضرائب الدولة، وهو بمثابة وكالة على مستوى الوزارة يقدم تقارير لوزارة المالية، وبعد عام 1993 تم استبدال هذا النظام وتم تعويضه بجدول ضريبي عادي، وتم إدخال بعض التعديلات في النظام الضريبي مثل دمج الضريبة على دخل الأشخاص الصينيين والاجانب من أجل فرض نظام جديد على المداخيل وغيرها من التعديلات، ومن مميزات

النظام الضريبي الصيني انه يحتوي على انظمة اخرى وأنه ليس نظاماً موحداً فنجد نظام خاص بالصين الشعبية وهونغ كونغ وماكو وتايوان ايضاً (1) .

ويمكن ابراز دور الضرائب في تنويع مصادر الإيرادات في الاقتصاد الصيني ومدى مساهمتها في تمويل الميزانية الحكومية بالإيرادات اللازمة من خلال الجدول (6) فنلاحظ انها وصلت إلى نسبة مساهمة مقدارها (18.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، ونلاحظ ايضاً تنوع الهيكل الضريبي للاقتصاد الصيني، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

جدول (6) هيكل الضرائب في الاقتصاد الصيني ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

للمدة (2004 2021)

السنوات	معدل نمو الإيرادات الضريبية %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	نسبة ضريبة الدخل إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة الاستهلاك المحلي إلى الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة الشركات إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة التعريفية الكمركية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %	نسبة ضريبة الاعمال إلى إجمالي الإيرادات الضريبية %	ضرائب اخرى %
2004	-	91.5	12.6	7.18	6.21	37.31	16.37	4.31	14.82	28.58
2005	19.1	90.9	13.2	7.27	5.67	37.50	18.56	3.70	14.70	27.99
2006	21.3	89.7	13.9	7.05	5.41	36.73	20.22	3.28	14.73	27.29
2007	30.8	88.8	15.5	6.98	4.83	33.90	19.24	3.14	14.42	31.88
2008	18.7	88.4	16.5	6.86	4.73	33.19	20.61	3.26	14.06	31.33
2009	9.9	86.8	16.5	6.63	7.99	31.04	19.38	2.49	15.14	32.58
2010	22.8	88	17.7	6.60	8.29	28.81	17.54	2.76	15.24	35.97
2011	22.8	86.3	19.4	6.74	7.72	27.04	18.68	2.85	15.24	36.94
2012	12	85.8	20.2	5.78	7.82	26.25	19.53	2.76	15.65	37.83
2013	9.8	85.5	20.7	5.90	7.4	26.06	20.29	2.37	15.59	37.90
2014	7.5	84.9	20.9	6.18	7.47	25.89	20.67	2.38	14.92	37.38
2015	4.9	82	20.8	6.89	8.43	24.90	21.72	2.04	15.45	35.98
2016	4.1	81.6	20.4	7.73	7.83	31.23	22.13	1.99	8.82	29.06
2017	10.6	83.6	20.6	8.28	7.08	39.05	22.24	2.07	9.43	21.25
2018	8.2	85.3	20.6	8.86	6.79	39.34	22.58	1.82	10.32	20.58
2019	1.4	82.9	20.03	6.57	7.95	39.46	23.60	1.8	11.22	20.57
2020	-2.3	84.3	19.5	7.49	7.79	36.80	23.60	1.66	13.45	22.63
2021	11.6	85.3	19.4	8.10	8.03	36.77	24.33	1.62	14.43	21.12

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

1 - رمضاني لعلا، شارف عبد القادر، الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا، الصين)، مجلة دفاقر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الاغواط، العدد 2، المجلد 8، 2018، ص 205 - 206.

1. ضريبة الدخل: تتميز ضريبة الدخل في الصين بانها ملزمة الدفع من قبل جميع الافراد الصينيين الاصليين أو المقيمين في الصين، ويوضح الجدول (6) نسبة مساهمة ضريبة الدخل من اجمالي الإيرادات الضريبية فسجلت خلال مدة البحث متوسط نسبة مساهمة من الإيرادات الضريبية حوالي (7.06%) وهو ما يوضح انخفاضها قياساً ببقية الضرائب وذلك بسبب الإعفاءات الضريبية على الدخل الشخصي ولاسيما الممنوحة لأصحاب الدخل المنخفض من قبل الحكومة الصينية كجزء من الجهود المبذولة لتحفيز النمو الاقتصادي (1).

2. ضريبة الاستهلاك المحلي: يتم فرض هذه الضريبة على السلع الاستهلاكية والمواد الكيماوية مثل التبغ والمشروبات الكحولية والعربات ذات المحركات والمحروقات وكذلك المواد الاستهلاكية المستوردة، وشكلت نسبة مساهمة من اجمالي الضرائب الإجمالية بمعدل مساهمة خلال مدة البحث بلغ (7.08%) وهي اقل نسبة مساهمة من مجموع الإيرادات الضريبية وذلك بسبب تخفيض الحكومة الصينية الضرائب على الاستهلاك المحلي من خلال الإعفاءات الضريبية سابقة الذكر..

3. ضريبة القيمة المضافة: تفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات التي يتم استيرادها والمستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة، وقد شكلت نسبة كبيرة جداً من اجمالي المساهمة في الإيرادات الضريبية بمتوسط خلال مدة البحث حوالي (32%) وهي اعلى نسبة مساهمة من مجموع الإيرادات الضريبية في الصين ذلك لسعي الصين المستمر لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية التي تدخل السوق وتوسيع قدرة الإنتاج المحلي.

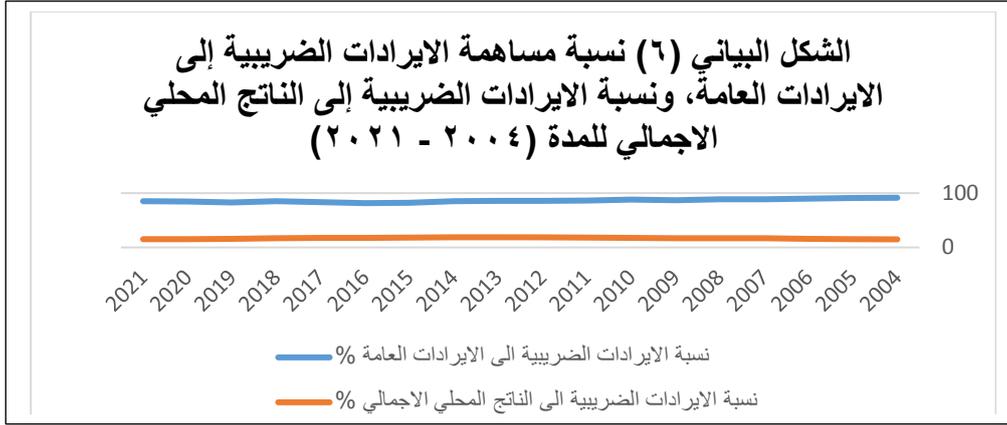
4. ضريبة الشركات: تفرض هذه الضريبة على اجمالي الدخل الخام للشركة، وهي ثاني أعلى ضريبة مساهمة في هيكل الضرائب الصيني بمتوسط خلال مدة البحث بلغ (24.33%) وان سبب هذا الارتفاع في نسبة المساهمة من مجموع الإيرادات الضريبية هو ارتفاع عدد الشركات المحلية والأجنبية في الصين مما يؤثر ذلك في زيادة الحصيلة الضريبية في الصين.

5. الضرائب الجمركية: وهي تفرض على البضائع المستوردة وتكون مصنفة في قائمة متعددة مفصلة حسب اهمية هذه البضائع، وسجلت هذه الضرائب اقل نسبة مساهمة في اجمالي الإيرادات الضريبية فبلغت خلال مدة البحث متوسط نسبة مساهمة وصلت لـ (2.5%) وذلك بسبب توجه الصين الى خفض الضرائب الجمركية بهدف تعزيز الاستهلاك ومواصلة انفتاح الصين بتعزيز المستوردات.

6. ضريبة الاعمال: تفرض هذه الضريبة على المؤسسات التجارية حسب حجم اعمالها، وقد سجلت خلال مدة البحث متوسط نسبة مساهمة حوالي (10.4%) (2).

1 - رمضان لعلا، شارف عبد القادر، مصدر سابق، 206.

2 - رمضان لعلا، شارف عبد القادر، مصدر سابق، ص 207.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (6)

رابعاً. مؤشر هيرفندال – هيرشمان

يبرز هذا المؤشر التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكونات الناتج المحلي الإجمالي فتبين نتائج الجدول (7) ان قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمان ومن خلال ناتج القطاع الزراعي خلال مدة البحث انها كانت قريبة من الصفر بمتوسط (0.16) وهذا يعني ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي في الصين وهذا ما ينص عليه هذا المؤشر فكما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي وقوة هيكل الناتج المحلي وتوسع القاعدة الانتاجية الإجمالي وعدم التعويل على قطاع معين في عملية تمويل الإيرادات العامة في البلد.

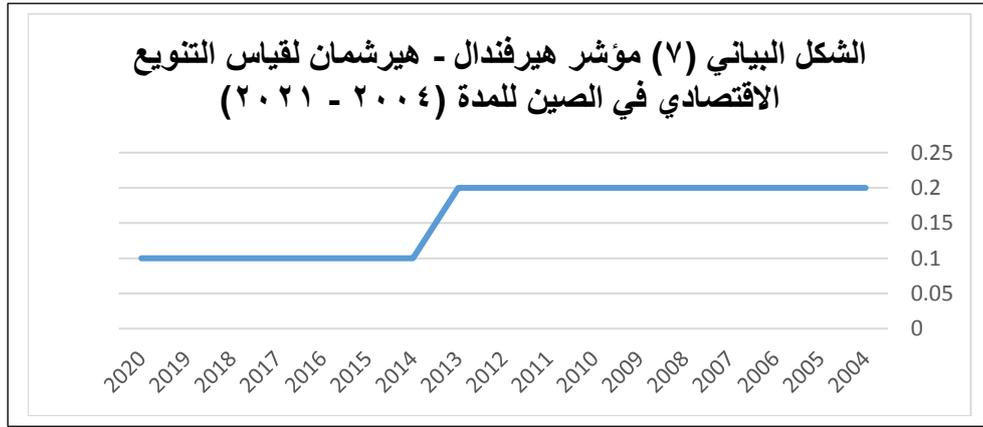
جدول (7) مؤشر هيرفندال – هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الصين للمدة (2004 – 2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	ناتج القطاع الزراعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي %	قيمة المؤشر
2004	23219.5	2997.6	12.91	0.3
2005	26400.6	3073	11.64	0.2
2006	30413.5	3229.9	10.62	0.2
2007	35675	3653.1	10.24	0.2
2008	39813.3	4045	10.16	0.2
2009	43754.8	4213.5	9.63	0.2
2010	50099.3	4669.2	9.32	0.2
2011	56161.3	5149.9	9.17	0.2
2012	60429.6	5505.1	9.11	0.2
2013	64780.5	5791.3	8.94	0.2
2014	68991.2	5960.8	8.64	0.2
2015	72785.7	6099.4	8.38	0.1
2016	77298.5	6222.5	8.05	0.1
2017	84719.1	6320	7.46	0.1
2018	91666.1	6453.2	7.04	0.1
2019	95607.7	6826.3	7.14	0.1
2020	95894	7374.2	7.69	0.1
2021	107593.7	7811.3	7.26	0.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

$$\text{تم احتساب قيمة المؤشر من خلال الاعتماد على المعادلة: } \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

ويوضح الشكل البياني (7) مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الصين للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (7)

المطلب الثالث. مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الصيني

اولاً. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: بشكل عام، يمكن تقسيم ديون الصين إلى ديون محلية وخارجية، فالدين المحلي الصيني، المقوم بـ "اليوان" يتكون من ثلاثة مكونات، ديون الشركات، والأسر المعيشية، والديون الحكومية، فديون الشركات تشمل قروض القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة، والدين العام هو مزيج من ديون الحكومة الوطنية والمحلية، وديون الأسرة هي الدين المشترك لجميع أفراد الأسرة، بما في ذلك ديون المستهلك وقروض الرهن العقاري⁽¹⁾.

جدول (8) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الدين العام بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	4365.2	18.8
2005	4596.3	17.41
2006	4850.9	15.95
2007	6878.1	19.28
2008	6640.8	16.68
2009	7560.8	17.28
2010	8211.2	16.39
2011	8289.4	14.76
2012	8701.8	14.40
2013	9470.9	14.62
2014	10210.6	14.8
2015	11259.9	15.47
2016	12429.5	16.08
2017	13716	16.19
2018	14914	16.27
2019	16281.9	17.03
2020	19763.7	20.61
2021	21776.9	20.24

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

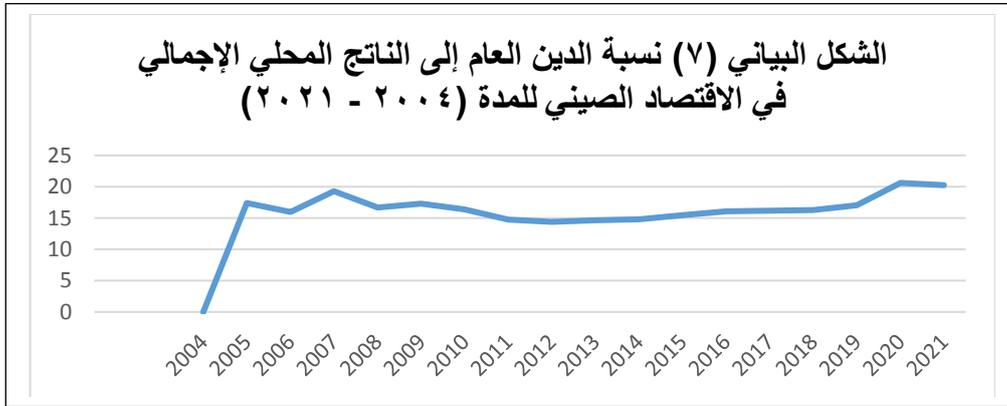
¹ - كورونا يزيد قبضة الديون الصينية على العالم، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com>

أما الدين الخارجي للصين بعملات أخرى غير "اليوان"، فهو يشمل اقتراض شركات القطاع الخاص من البنوك الأجنبية، والائتمان المتعلق بالتجارة للشركات الصينية من الشركاء التجاريين الأجانب، وسندات الدين الصادرة عن الشركات الصينية المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص للمستثمرين الأجانب.

وينمو الدين العام للصين منذ عام 2008، بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب الجدول (8) فقد سجل نسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقدارها (16.68%). وفي محاولة لمواجهة تأثير الأزمة المالية العالمية، أطلقت بكين حزمة تحفيز لتعزيز اقتصادها، ما أدى إلى زيادة الاقتراض من قبل الحكومات المحلية والشركات المملوكة للدولة ومنذ عام 2016 زادت الصين من جهودها لخفض تراكم ديونها للحد من الأخطار المالية في إطار حملة تقليص المديونية التي يقودها البنك المركزي.

ومع ذلك فقد أدى وباء كورونا الذي بدأ في عام 2020 إلى ارتفاع معدل الرفع المالي الإجمالي للصين مرة أخرى، وارتفعت مستويات ديون الصين بشكل كبير عام 2020 نتيجة للسياسة المالية المتساهلة للمساعدة في إنعاش الاقتصاد المتضرر من فيروس كورونا فقد وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لـ (20.61%) وهو مستوى قياسي (1).

ويمكن توضيح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (7)

1- كورونا يزيد قبضة الديون الصينية على العالم، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com>

ثانياً. مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي: يتضح من الجدول (9) ان نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 – 2008) اتسمت بالانخفاض وذلك بسبب انخفاض نسبة العجز السنوي للمدة المذكورة بفعل زيادة الإيرادات بنسبة أكبر من زيادة النفقات، وفي عام 2009 زادت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد سجلت (2.23%) وذلك بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وما سببته من انخفاض في الإيرادات وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2010 بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.64%) بانخفاض عن العام السابق بفضل سرعة تجاوز الصين الازمة الاقتصادية العالمية وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتميزت المدة اللاحقة (2011 - 2019) بارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي بسبب زيادة النفقات بفعل برامج الدعم المالي لمجموعات الأفراد ذات الدخل المنخفض والبرامج التي تهدف إلى مساندة القطاع الزراعي والتعليم والتكنولوجيا والأمان الاجتماعي والتوظيف والرعاية الصحية وحماية البيئة بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات مما أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (9) مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد الصيني للمدة (2004 – 2021)

السنوات	الإيرادات مليون يوان	النفقات مليون يوان	العجز السنوي مليون يوان	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
2004	5148.4	3058	2090.42	1.29
2005	5913.7	3632.7	2280.99	1.21
2006	5865.6	4203.1	1662.53	0.75
2007	3696.6	5237	-1540.43	0.57
2008	7481.1	6218.8	1262.31	0.39
2009	15701.2	7919.6	7781.63	2.23
2010	15860.6	9088	6772.65	1.64
2011	15864.2	10490.9	5373.36	1.10
2012	20519.4	11820	8699.45	1.61
2013	23790.1	12787.6	11002.46	1.85
2014	24896.4	13480.8	11415.53	1.77
2015	38405.8	14797.3	23608.54	3.42
2016	44066	15915.7	28150.24	3.77
2017	46580.8	16088.1	30492.72	3.66
2018	55382.5	17838.2	37544.29	4.08
2019	67140.4	18672.1	48468.29	4.91
2020	80706.9	17941.7	62765.15	6.19
2021	65540.8	22422.5	43118.36	3.75

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

وفي عام 2020 وصلت نسبة العجز إلى الناتج المحلي لمستوى قياسي حيث بلغت (6.19%)، وذلك بسبب جائحة كورونا، إذ كافحت السلطات الصينية لتغطية نفقاتها، كما قامت بتخفيضات ضريبية هائلة مما أدى إلى تخفيض دخل الحكومة بشكل حاد فتقلص النشاط في قطاع الخدمات، الذي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد الصيني، إذ تم إغلاق المدن الكبرى، المتاجر والمطاعم، ومنع السفر، واستطاع الاقتصاد الصيني في العام 2021 التعافي

بشكل مقبول، إذ أثر ذلك على مستوى العجز فقد سجل نسبة العجز إلى الناتج حوالي (3.75%) بفضل اللقاءات المكتشفة ومعاودة النشاط الاقتصادي (1).

ويوضح الشكل البياني (9) مؤشر الفائض أو العجز الأولي إلى (GDP) في الاقتصاد الصيني



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (9)

1 - عجز ميزانية الصين يقترب من تريليون دولار وسط تباطؤ النمو: يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي: www.alarabiya.net

المبحث الثاني

دراسة التجربة الإماراتية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية

المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي

أولاً: نبذة مختصرة عن الاقتصاد الإماراتي

اعتمد الاقتصاد الإماراتي قديماً وبشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور، واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات من القرن العشرين، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وانعكس بشكل كبير على استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، والتجارة، والعقارات، وخدمات الأعمال، والإنشاءات والبناء، والتصنيع، كما توفر دولة الإمارات بيئة مثالية داعمة لنمو الشركات البحرية متعددة الجنسيات، مدعومة بموقعها الجغرافي الاستراتيجي على طول بعض الممرات التجارية البحرية الأكثر ازدحاماً في العالم. ترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح، ولاعب في التجارة الدولية. وتتميز ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط (1).

يمتاز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بعدة خصائص تجعله مختلفاً عن معظم اقتصادات البلدان النامية ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: اتباع نظام الاقتصاد الحر، والاعتماد على النفط، القوى العاملة الوافدة، الاستثمارات الأجنبية، والموقع الجغرافي.

واختلافاً مع معظم الاقتصادات النامية تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية، والخدمية، والتجارة الداخلية والخارجية بدون أي تدخل يذكر من قبل الحكومة. فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني إذ اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الاستراتيجية العامة للاقتصاد الحر (2).

1- زيرمي نعيمة، تجربة الاقتصاد الإماراتي في التنافسية العالمية، مجلة دفاثر اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 18، العدد 2، 2022، ص 320.

2- محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، تركيا، المجلد 23، العدد 1، 2002، ص 2.

ويتميز الاقتصاد الإماراتي بعدة مميزات من أهمها ما يأتي (1):

1. **الموقع الجغرافي:** تطورت الإمارات كمركز رئيس للتجارة الدولية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة اتصال اقتصادية بين أوروبا وشبه القارة الهندية والصين والشرق الأوسط، وإفريقيا.
2. **احتياطات مالية قوية:** تحتفظ الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازنتها العامة دون تعثرات مالية.
3. **صناديق سيادية:** وفقاً لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم ويساهم هذا الصندوق في زيادة وزن البلد ونفوقه، في النظام المالي والاقتصادي العالمي، ويحمي الاقتصاد من مخاطر الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.
5. **بيئة اقتصادية واعدة:** تتبوأ الإمارات مراكز متقدمة كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك لتمتعها بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال، واستقرار عملتها مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها، وعدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال، والتشريعات الضريبية المواتية، ومزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة، والكلفة المنافسة للعمالة.
6. **إنفاق حكومي مستمر:** يشمل الإنفاق الحكومي مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والإنفاق، والمباني الاتحادية، ومشروع القطر الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُمت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبو ظبي ودبي.
7. **مناطق حرة:** أسست الإمارات العربية المتحدة بنيات تحتية مهمة ومتطورة بلغت (خمسـين) منطقة حرة، وحرصت على أن تشمل العديد من القطاعات والأنشطة التجارية الرئيسية في مجالات الصناعة والتجارة والصحة والتكنولوجيا والتعليم والاستشارات الهندسية والفنية وغيرها وقد تميزت بقدرتها الفائقة على إدارة كل هذا التنوع في الأنشطة الاستثمارية.
8. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** نقلاً عن تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 الصادر عن الأونكتاد، استقطبت الإمارات نحو 10.4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بمتوسط نمو قدره 1.6 % خلال المدة (2012 – 2017) وعملت على توفير البيئة المثالية المشجعة للاستثمارات الأجنبية في الدولة، سواء بتسيير وتحديث الإجراءات والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية (2).

1 - زيرمي نعيمة، مصدر سابق، ص 230.

2 - زيرمي نعيمة، مصدر سابق، ص 321.

ثانياً. الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول (10) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للمدة (2004 - 2021) في الإمارات، إذ حقق الناتج ارتفاعاً خلال المدة (2004 - 2014) بفضل امتلاكه العديد من المزايا والمتمثلة في نظام سياسي مستقر، وبنى تحتية متطورة، إضافة إلى الموقع الجغرافي المميز فوصل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ذروته في العام 2014 إذ سجل (399372) مليون دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ (1.9%).

جدول (10) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الإمارات للمدة (2004 - 2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100 = 2010 (مليون دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي %
2004	104180	-	147982	-
2005	138331	32.7	186681	26.1
2006	168331	21.6	213077	14.1
2007	196643	16.8	226026	6
2008	250517	27.3	256677	13.5
2009	259733	3.6	262091	2.1
2010	283916	9.3	283916	8.3
2011	338690	19.2	335668	18.2
2012	372314	10	3668.11	9.2
2013	402340	8	391762	6.8
2014	419741	4.3	399372	1.9
2015	358135	-14.7	327662	-17.9
2016	357045	-0.3	321372	-1.9
2017	385606	8	340340	5.9
2018	422215	9.5	361485	6.2
2019	421142	-0.2	367809	1.7
2020	360681	-14.3	321749	-12.5
2021	419877	16.4	364476	13.2
معدلات النمو المركبة				
المدة الزمنية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	
2021 - 2004	3.19		7.55	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

اما الاعوام 2015 و 2016 فقد سجلت تراجع بمعدل (17.9%) و (1.9%) على التوالي وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي، وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية، وفي الأعوام اللاحقة 2017 و 2018 حقق الناتج المحلي معدل نمو بلغ (5.9%) و (6.2%)، ويعود ذلك إلى تعافي أسعار النفط العالمية وايضاً قدرة الاقتصاد الإماراتي على تنويع موارده في مختلف القطاعات والانفتاح على الاسواق العالمية (1).

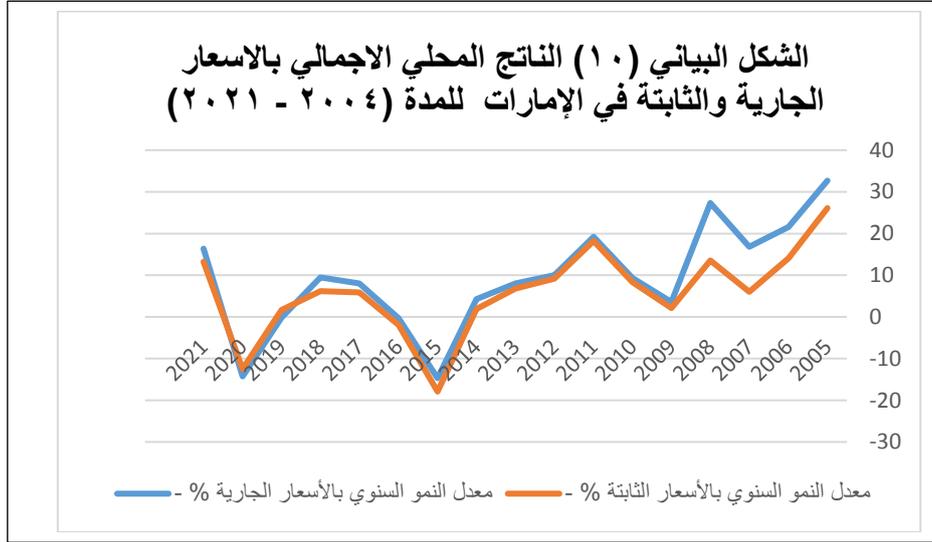
اما السنوات الأخيرة 2019 و 2020 و 2021، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل طفيف من (361485) مليون دولار عام 2018 إلى (367809) مليون دولار عام 2019، اما عام 2020

(1) محمد سعد عميرة، مصدر سابق، ص7.

وبسبب أزمة كورونا فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليسجل معدل سالب بلغ (-12.5%)، ليعود في العام 2021 ليسجل ارتفاعاً في معدل النمو ليكون مقداره (13.2%) وذلك بفضل تعافي الاقتصاد العالمي من فايروس كورونا.

ويوضح الشكل البياني (10) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في دولة الإمارات العربية

المتحدة للمدة (2021 - 2004):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

ثالثاً. تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الإمارات:

يوضح الجدول (11) تطور الارقام القياسية في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2021 - 2004)، وإذا استعرضنا سلسلة الارقام القياسية نجد اتجاهاً تصاعدياً منسوباً إلى سنة الاساس 2010، فقد بلغ الرقم القياسي عام 2005 حوالي (74.1%) عن مستواه عام 2004 والذي كان (70.4%)، مقابل معدل تضخم بلغ (6.2%) عام 2005.

واستمر هذا الاتجاه التصاعدي إلى أن وصل إلى (116.8%) في العام 2018، بمعدل تضخم بلغ (3.1%)، ويعكس هذا الارتفاع الموجة التضخمية والتي بدأت في العام 2004 ولغاية 2018، والتي تعود بصفة اساسية إلى الزيادة السكانية وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والذي خلق طلباً كبيراً على مجموعة الايجارات والوقود والكهرباء، هذا فضلاً عن تأثير الواردات والتضخم المستورد على الاسعار المحلية، كما أن الزيادة في المرتبات وغيرها من الدخول خلقت طلباً فعالاً من الطبيعي ان ينتج عنه ارتفاع في الاسعار (1).

1 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الارقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون - الامانة العامة، قطاع شؤون المعلومات - إدارة الاحصاء،

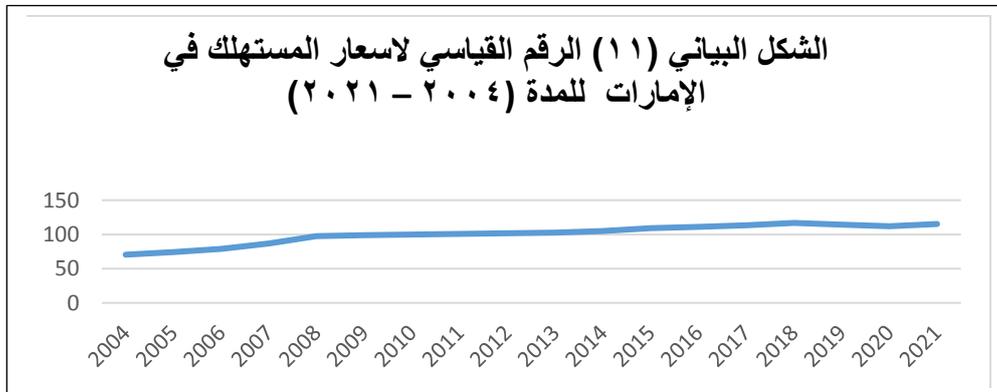
جدول (11) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في الإمارات للمدة (2004 – 2021)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100 = 2010	معدل النمو السنوي %
2004	70.4	-
2005	74.1	6.2
2006	79	9.3
2007	87	11.1
2008	97.6	12.3
2009	99.1	1.6
2010	100	0.9
2011	100.9	0.9
2012	101.5	0.7
2013	102.7	1.1
2014	105.1	2.3
2015	109.3	4.1
2016	111.1	1.6
2017	113.3	2
2018	116.8	3.1
2019	114.5	- 1.9
2020	112.1	- 2.1
2021	115.2	0.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

وشهد الرقم القياسي في الإمارات في السنوات اللاحقة انخفاضاً نحو (114.5%) عام 2019 و (112.1%) عام 2020 بمعدل تضخم سنوي بلغ (1.9%-) و (2.1%-) على التوالي، وتزامن هذا الانخفاض مع بدأ الإمارات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات منذ العام 2018، وشهد الرقم القياسي ارتفاعاً طفيفاً في عام 2021 وقد سجل (115.2%) بمعدل تضخم سنوي مقداره (0.7%) وتشير البيانات ان سبب ذلك الارتفاع هو ارتفاع اسعار مجموعة النقل والتعليم والمطاعم والفنادق والاثاث والادوات المنزلية عن مستوياتها السابقة (1).

ويوضح الشكل البياني (11) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم السنوية في الإمارات:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

1 - المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملخص الاحصائي حول معدلات التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط، سلطنة عمان، 2022، ص 8.

رابعاً: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي

تزايدت وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الإماراتي نتيجة تحسن أنشطة قطاع الصناعة والخدمات والسياحة وزيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية المحفزة للنمو الاقتصادي، والتي يمكن توضيحها فيما يأتي:

أ. **القطاع السلعي:** يعد القطاع السلعي من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت نسبة مساهمته في GDP إلى حوالي النصف خلال مدة البحث، ويمكن تقسيمه ما يأتي:

أ. **القطاع الصناعي:** تتمتع الإمارات بقطاع صناعي مزدهر في ظل رؤية البلد الذي يرمي إلى تنويع مصادر الدخل، إذ قامت بتطوير البنية التحتية اللازمة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي عبر مجموعة من القطاعات، فكانت أولى الخطوات انشاء المدن الصناعية ومن ثم استقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة بالتزامن مع انشاء المعاهد الصناعية لأعداد وتدريب اليد العاملة وانشاء مراكز أبحاث متخصصة، إذ اضحى هذا القطاع يساهم بشكل كبير بتكوين الناتج المحلي، فنلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إذ تجاوزت 50% في معظم سنوات البحث كما موضح في الجدول (12).

جدول (12) نسبة مساهمة القطاع السلعي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي بالأسعار الثابتة

للمدة (2004 – 2021)

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الصناعي من GDP %	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من GDP %	مجموع مساهمة القطاع السلعي من GDP %	نسبة مساهمة قطاع الخدمات من GDP %
2004	51.7	1.7	53.4	46.6
2005	55.6	1.4	57	43
2006	57.9	1.1	59	41
2007	54.8	1	55.8	44.2
2008	58	0.8	58.8	41.2
2009	52	1	53	47
2010	52.5	0.8	53.3	46.7
2011	58	0.7	58.7	41.3
2012	56.6	0.6	57.2	42.8
2013	54.2	0.6	54.8	45.2
2014	52	0.6	52.6	47.4
2015	43.4	0.7	44.1	55.9
2016	41	0.8	41.8	58.2
2017	42.5	0.8	43.3	56.7
2018	46.9	0.7	47.6	52.4
2019	44.5	0.7	45.2	54.8
2020	42.2	1	43.2	56.8
2021	47.5	0.9	48.4	51.6

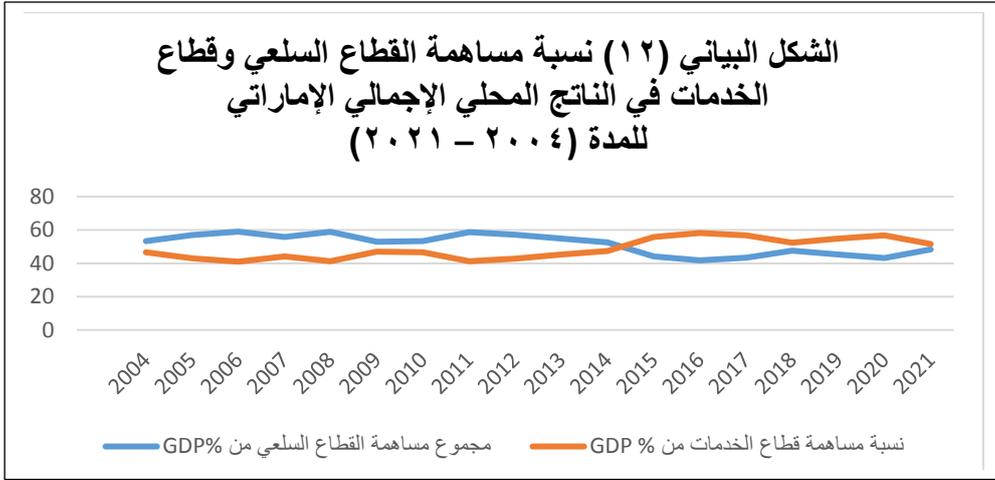
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المعلق (2)

ب. **القطاع الزراعي:** أسست الإمارات قاعدة قوية للزراعة بتحضير الأراضي الزراعية وتوزيعها مجاناً وتسهيل الحصول على القروض الزراعية والمعدات مما انعكس على استقرار المزارعين وتوفير الخدمات لهم بالقرب من

أراضيهم الزراعية، ثم الاهتمام بالتجارب الزراعية ضمن مراكز البحث المتخصصة، وعلى الرغم من ذلك ومن خلال الجدول (12) نلاحظ ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال مدة البحث كانت ضعيفة نسبياً، إذ لم تتجاوز (1.7%) وذلك بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج (1).

2. قطاع الخدمات: حقق قطاع الخدمات في سنوات البحث الأخيرة في دولة الإمارات مساهمة فعالة في الناتج المحلي وذلك بسبب كون الإمارات أصبحت مؤخراً نقطة ارتكاز أساسية في حركة التجارة في مجالات ادارة الموانئ والاتصالات. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول (12) بارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج (2).

ويوضح الشكل (12) نسبة مساهمة القطاع السلعي وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الإماراتي

تشير غالبية التقارير والدراسات حول التنويع الاقتصادي للدول النفطية، إلى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الإمارات العربية المتحدة، إذ نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهم في تجاوز التحديات المختلفة التي مر ويمر بها الاقتصاد الإماراتي في ظل الانخفاض الواضح في اسعار النفط، فحرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، من خلال اتباع سياسات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي (3)، ويمكن توضيح أبرز السياسات التي قامت الإمارات باتباعها لتحقيق التنويع الاقتصادي فيما يأتي:-

1- التقرير الاقتصادي السنوي للإمارات العربية المتحدة لعام 2019، وزارة الاقتصاد الإماراتية، الإمارات ، 2019، ص 88.

2 - Fekir Kamel, Yousfat Ali , Diversification of income sources and its Impact on economic growth "An analytical study of the case of the United Arab Emirates, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Université Ahmed Draya d'Adrar, Algérie, Vol. 3, No. 2, 2015, P 13.

3- مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي -اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 28، العدد 3، 2017، ص 13.

أولاً. سياسة الخصخصة: من الثوابت في السياسة الاقتصادية لدولة الإمارات ، العمل المستمر على تحفيز وتوجيه القطاع الخاص ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني، وقد تم وضع التوجهات حول القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، بحيث تحفظ للقطاع الخاص دوراً أساسياً وفعالاً وتحميه من العوامل التي تحد من هذا الدور وقد وضعت القوانين والاجراءات والضوابط لتحقيق ذلك وشهدت اواخر السبعينات واول الثمانينات من القرن العشرين قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي، واتسعت في التسعينات فقد أدت الى رفع إنتاجية العمل وزيادة الكفاءة الإنتاجية باقل تكلفة ممكنة من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات مما ينعكس ذلك على تحقيق إيرادات مالية اضافية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، وتأتي الخصخصة لتؤرخ لمرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمام ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية لكفاءته بعد ان اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالعالم الخارجي⁽¹⁾.

جدول (13) نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة بالأسعار الثابتة (2004 - 2021) (مليون دولار)

السنوات	اجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليون دولار)	اجمالي تكوين القطاع الخاص (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الخاص من رأس المال الثابت %	نسبة مساهمة القطاع الخاص من GDP %
2004	29532	10938.9	37	10.5
2005	36425.5	15493	42.5	11.2
2006	42802.9	18011.4	42	10.7
2007	64720.4	32446	50.1	16.5
2008	79178.1	33569.2	42.4	13.4
2009	80205.8	41557.3	51.8	16
2010	78479.7	42019.5	53.5	14.8
2011	81287.3	43352.32	53.3	12.8
2012	82100.7	46539.2	56.6	12.5
2013	75234.8	38624.6	51.3	9.6
2014	89488.0	42813.5	47.8	10.2
2015	91938.1	42618	46.3	11.9
2016	92936.9	44987.6	48.4	12.6
2017	94923.0	36632.5	38.5	9.5
2018	99269.1	33777.2	34	8
2019	93725.2	42114.2	45	10
2020	79632.3	30657.8	38.4	8.5
2021	80493.2	38628.6	48	9.2

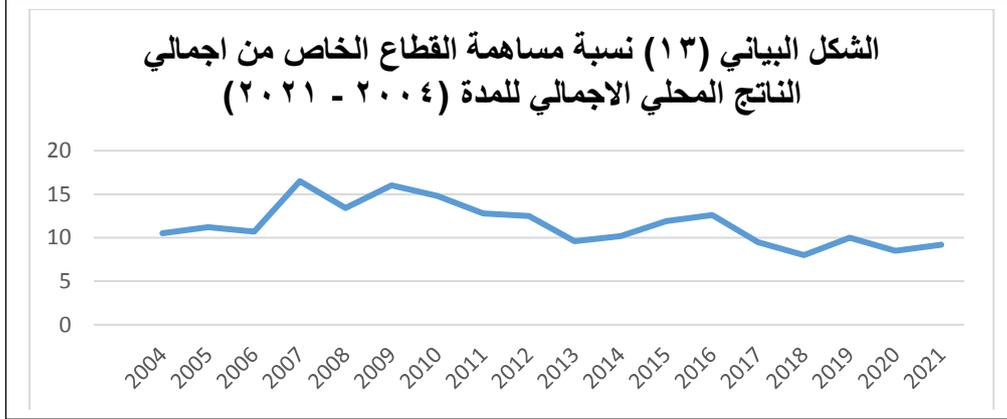
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ويبين الجدول (13) مساهمة القطاع الخاص فيما يقارب من (56.6%) عام 2012 من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كأعلى نسبة مساهمة، وحوالي (16.5%) عام 2007 من الناتج المحلي الإجمالي فبالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة، الا انه وبتشجيع من الدولة، قام القطاع الخاص بدفعات

1 - لحسن علاوي، مختار بوقاب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الإمارات)، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2016، ص 11.

استثمارية قوية انعكست على الاداء العام وهو ما يؤكد حرص الإمارات العربية المتحدة على بناء نموذج اقتصادي يفوده القطاع الخاص مما يساهم في تخفيف العبء على القطاع العام والتخلص من التبعية للريع النفطي (1).

ويوضح الشكل البياني (13) نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

ثانياً: الاستثمار الاجنبي المباشر

تميزت الإمارات العربية المتحدة بأنها من بين أهم مراكز جذب الاستثمارات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط، والبلدان العربية، ويوضح ذلك حجم الاستقطاب الكبير للاستثمارات الأجنبية، كما يؤكد على فعالية السياسات والتشريعات والتحفيزات التي سنتها حكومة الإمارات، وطورتها في الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، التي تنعكس لا محالة على رفاهية وتطور الاقتصاد الإماراتي، وهو ما يظهر من خلال المؤشرات العالمية المتعلقة بتنافسية الاقتصاد، ورفاهية المجتمع، وارتفاع القدرة الشرائية والدخول (2).

ويوضح الجدول (14) اختلاف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات من سنة لأخرى، ونسبة مساهمتها من اجمالي الناتج ضمن مدة البحث فقد سجل أعلى نسبة مساهمة تقدر بـ (6.8%) عام 2004 ثم شهدت تراجع في السنوات اللاحقة إلى أن وصلت نسبة المساهمة في العام 2009 إلى (0.4%) كأدنى نسبة مساهمة من اجمالي الناتج المحلي، وهذا التراجع بسبب انعكاسات الازمة المالية العالمية عام 2008، فيما شهدت المدة اللاحقة (2010 - 2018) تذبذب نسبة المساهمة وذلك بسبب عدم زيادة التدفقات الاجنبية المباشرة بنسب كبيرة.

الا ان نسبة المساهمة ارتفعت بعد ذلك في العام 2019 مسجلة نسبة مساهمة مقدارها (4.3%) وذلك يرجع إلى ارتفاع التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر، ولم تنخفض نسبة المساهمة في العامين اللاحقين

1 - لحسن علاوي، مختار بوقاب، مصدر سابق، ص 11.

2 - سعود وسيلة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة - واقع وآفاق، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بتندوف،

المجلد 2، العدد 3، 2018، ص 56.

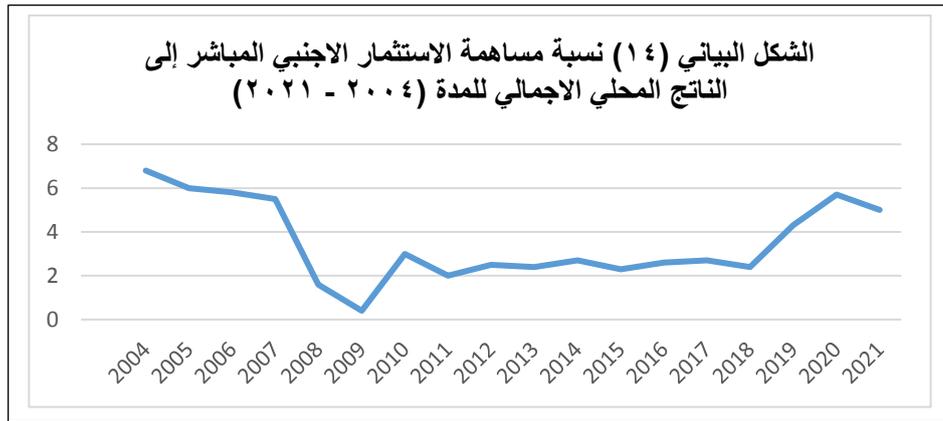
(2020 - 2021) بل ارتفعت على الرغم من جائحة كورونا فقد سجلت نسبة مساهمة (5.7%) و (5%) على التوالي ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي وزيادة التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر.

**جدول (14) نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي
بالأسعار الثابتة للمدة (2004 - 2021)**

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر من GDP %
2004	7084.2	6.8
2005	8299.8	6
2006	9763.2	5.8
2007	10815.3	5.5
2008	4008.2	1.6
2009	1038.9	0.4
2010	8517.4	3
2011	6773.8	2
2012	9307.8	2.5
2013	9656.1	2.4
2014	11333	2.7
2015	8237.1	2.3
2016	9283.1	2.6
2017	10411.3	2.7
2018	10133.1	2.4
2019	18109.1	4.3
2020	20558.8	5.7
2021	20993.8	5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ويوضح الشكل (14) نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

ثالثاً. سياسة تنويع الإيرادات غير النفطية:

يهدف التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تنمية مستدامة في المستقبل أقل اعتماداً على المورد النفطي. وهذا يستوجب تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة بهدف توجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكن من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى، ويعني هذا ان التنويع يقتضي تعزيز قطاعات أو

صناعات جديدة كثيفة النمو تتسم بالقدرة على المنافسة العالمية مثل الصناعة، والسياحة، والتجارة، والخدمات والتأمين والمواصلات، والتي ارتفعت أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

جدول (15) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي

للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الإيرادات النفطية (مليون دولار)	أسعار النفط العالمية (دولار)	الإيرادات غير نفطية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من GDP %	نسبة مساهمة الإيرادات غير نفطية من GDP %
2004	20940.2	38.5	57611.5	20.1	55.3
2005	34306	54.6	49660.8	24.8	35.9
2006	42251	65.7	53697.6	25.1	31.9
2007	45031.2	74.8	84163.2	22.9	42.8
2008	68641.6	99.9	66637.5	27.4	26.6
2009	46751.9	62.2	70647.3	18	27.2
2010	61609.7	80.2	38612.5	21.7	13.6
2011	97204	112.9	31836.8	28.7	9.4
2012	105737.2	111	39092.9	28.4	10.5
2013	103803.7	109.5	44257.4	25.8	11
2014	96540.4	100.2	47430.7	23	11.3
2015	46915.7	53.1	48706.3	13.1	13.6
2016	38560.8	45	91760.5	10.8	25.7
2017	50128.7	54.1	129949.2	13	33.7
2018	70087.7	71.3	142286.4	16.6	33.7
2019	68646.1	64.4	138976.8	16.3	33
2020	41478.3	41.9	120106.7	11.5	33.3
2021	50385.2	71.3	141498.5	12	33.7

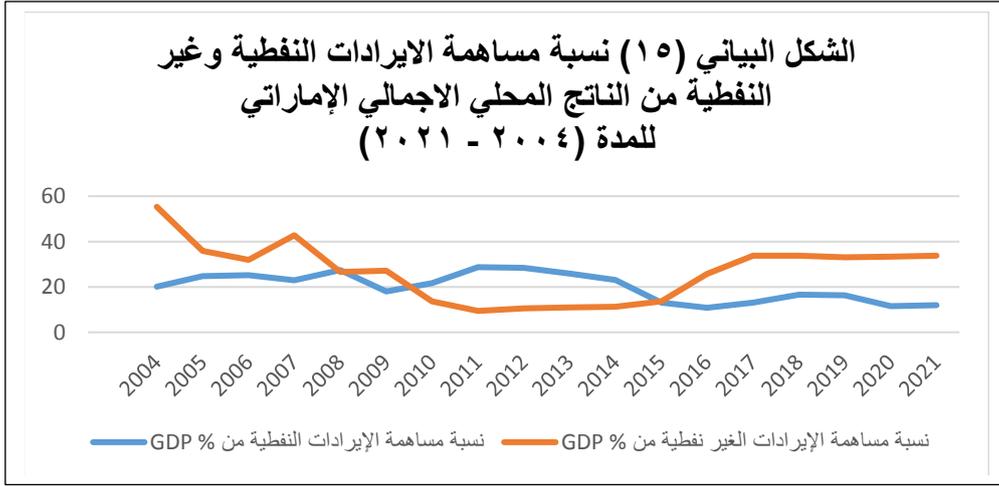
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ويشير الجدول (15) ان الإيرادات الغير نفطية طيلة مدة الدراسة سجلت نسبة مساهمة أعلى من الإيرادات النفطية، باستثناء الأعوام (2008، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014)، فقد سجلت الإيرادات النفطية في العام 2008 نسبة مساهمة بلغت (27.4%) من اجمالي الناتج المحلي أي أعلى من الإيرادات الغير نفطية في تلك السنة والتي بلغت (26.6%)، وذلك نتيجة ارتباط سوق الإمارات، بالسوق العالمي، والسوق العقاري على وجه الخصوص والذي أدى إلى تعرّض عددٍ من الشّركات الخاصة والحكوميّة إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المترتبة على الاستثمارات المفرطة في القطاع العقاري.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (15) والذي يبين نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير

النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للمدة (2004 - 2021):

¹ - Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, 2013, p 14.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

رابعاً: سياسة تنمية الصادرات الإماراتية

تهدف سياسة تنمية الصادرات الإماراتية إلى الانفتاح على أسواق عالمية جديدة، وذلك في إطار دعم التجارة الخارجية للدولة وإيجاد حيز للسلع الإماراتية لزيادة تواجدتها في الأسواق العالمية، وإضافة قيمة أعلى في مجالات السلع المصدرة، وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

فضلاً عن تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الاستفادة من فرص الانتعاش الاقتصادي وذلك عبر التخطيط المسبق والتركيز على الأسواق التي يمكن من خلالها زيادة فرص نفاذ الصادرات الوطنية فيها وتنمية العلاقات والشراكات التجارية معها. وتعتمد السياسة على محاور عدة من ضمنها فتح قنوات تواصل مباشر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتجارة والاستثمار في البلدان محور التركيز، وتشكيل اللجان المشتركة، وإقامة الاتفاقيات التي تدعم تواجد السلع الإماراتية والاستثمار في هذه البلدان بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة (1).

ويوضح الجدول (16) تنوع هيكل الصادرات الإماراتية للمدة (2004 - 2021) فقد تنوعت ما بين صادرات المواد الزراعية والأولية الصناعية إضافة إلى صادرات الوقود والمعادن وحسب نسبة المساهمة لكل منها من إجمالي صادرات السلع والخدمات فكانت نسبة المساهمة الأكبر لصادرات الوقود بنسبة مساهمة من إجمالي الصادرات (77.8%) في عام 2019، أما الصادرات التي شكلت أقل نسبة مساهمة من فكانت صادرات المواد الزراعية الأولية فلم تتعدى نسبة مساهمتها (0.1%) في العام 2018 من إجمالي صادرات السلع والخدمات.

1 - سياسة تنمية الصادرات الإماراتية، البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://u.ae>

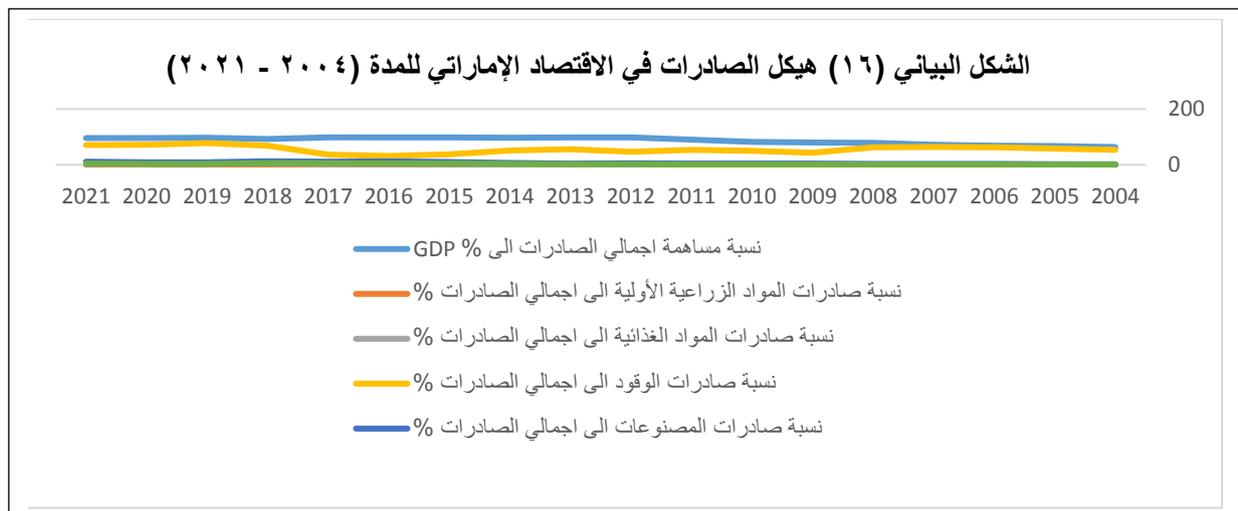
جدول (16) هيكل صادرات الاقتصاد الإماراتي ونسبة مساهمة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 - 2021)

السنوات	معدل نمو الصادرات %	نسبة مساهمة إجمالي الصادرات إلى GDP %	نسبة صادرات المواد الزراعية الأولية إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات المواد الغذائية إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات الوقود إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات المصنوعات إلى إجمالي الصادرات %	نسبة صادرات الركائز والمعادن إلى إجمالي الصادرات %	صادرات أخرى %
2004		63.6	0.04	0.8	54	1.8	1.1	42.3
2005	28.9	67.6	0.05	1	57.7	2.6	1	37.6
2006	24.1	68.7	0.04	0.8	62.2	3	1.4	32.5
2007	22.6	72.4	0.05	0.9	63.7	3	1.2	31.1
2008	33.9	78.9	0.03	0.8	62.3	3.8	1	32
2009	-19.8	79.7	0.04	1.1	43.5	4.2	0.9	50.2
2010	11.3	82.2	0.04	1.4	50	4.7	1	42.8
2011	41.4	90.1	0.06	1.3	53.5	4.1	1.1	39.9
2012	19.1	97.6	0.05	1.48	47.2	5.4	1.6	44.2
2013	3.1	98	0.06	1.2	55.8	4.7	2	36.2
2014	7.6	96.9	0.07	1.5	50.8	7.1	3.3	37.2
2015	-9.5	97.6	0.07	1.9	37.6	10.3	4.5	45.6
2016	-0.1	97.7	0.08	2.2	31.5	12.3	4.9	49
2017	6.4	98.3	0.1	2	36	11.2	5.3	45.4
2018	2.2	92	0.1	4.2	68.5	12.8	6	8.4
2019	2.8	96.7	0.05	3	77.8	8.4	3.8	6.9
2020	-17	95.9	0.04	3.5	71.4	9.4	3.4	12.2
2021	20.2	96	0.06	3.1	70.3	10.7	4.8	11

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ويوضح الجدول (16) أيضاً الارتفاع التدريجي بنسبة مساهمة إجمالي الصادرات من إجمالي الناتج المحلي فقد كانت بداية مدة البحث في العام 2004 حوالي (63.6%) من إجمالي الصادرات واتسمت بعد ذلك بالزيادة حتى وصلت إلى أقصى نسبة مساهمة لها في العام 2017 إذ كانت (98.3%) من إجمالي الناتج، ويعود سبب ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو ارتفاع حجم الصادرات الإماراتية بشكل كبير وهو ما ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة.

ويوضح الشكل البياني (16) نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

خامساً. مؤشر هيرفندال - هيرشمان

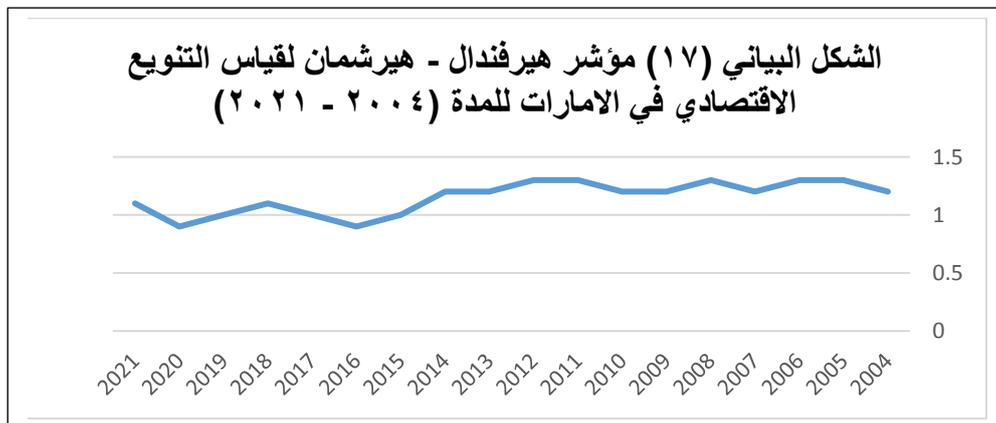
يبرز هذا المؤشر التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكونات الناتج المحلي الإجمالي فتبين نتائج الجدول (17) ان قيمة مؤشر هيرفندال - هيرشمان ومن خلال ناتج القطاع الصناعي خلال مدة البحث انها كانت قريبة من الواحد بمتوسط (1.1) وهذا يعني الابتعاد عن التنويع الاقتصادي في الامارات ما عدا السنوات 2016 و 2020 فقد كانت قيمة المؤشر (0.9) وهي السنوات التي سجلت اقل نسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني ارتفاع التنويع الاقتصادي وذلك بسبب ارتفاع نسب المساهمة لبقية القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مثل القطاعات الزراعية والخدمية.

جدول (17) مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس التنويع الاقتصادي في الامارات للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	ناتج القطاع الصناعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي %	قيمة المؤشر
2004	147982	76506.6	51.7	1.2
2005	186681	103794.6	55.6	1.3
2006	213077	123371.5	57.9	1.3
2007	226026	123862.2	54.8	1.2
2008	256677	148872.6	58	1.3
2009	262091	136287.3	52	1.2
2010	283916	149055.9	52.5	1.2
2011	335668	194687.4	58	1.3
2012	3668.11	2076.1	56.6	1.3
2013	391762	212335	54.2	1.2
2014	399372	207673.4	52	1.2
2015	327662	142205.3	43.4	1
2016	321372	131762.5	41	0.9
2017	340340	144644.5	42.5	1
2018	361485	169536.4	46.9	1.1
2019	367809	163675	44.5	1
2020	321749	135778	42.2	0.9
2021	364476	173126.1	47.5	1.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ويوضح الشكل البياني (17) مؤشر هيرفندال - هيرشمان في الامارات للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

المطلب الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الإماراتي

أولاً. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

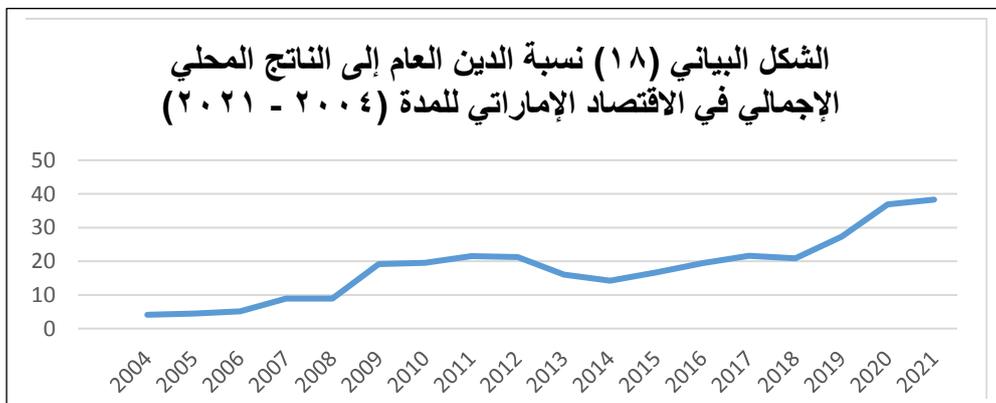
يتضح أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن المعدلات الطبيعية والتي تنص عليها معاهدة ماستريخت والتي يجب ان لا تتجاوز (60%) من اجمالي الناتج المحلي، فعلى الرغم من الارتفاع المستمر الذي سجله الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي خلال مدة البحث الا ان اقصى نسبة وصلها كانت في نهاية مدة الدراسة وتحديدأ في عام 2021 فكانت (38.3%)، وهي نسبة طبيعية حسب ما بينا سابقاً، وهذا يدل على تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد الإماراتي حسب هذا المؤشر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (18) التالي: -

جدول (18) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 - 2021)

السنوات	اجمالي الدين العام (مليون دولار)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	4271.3	4.1
2005	6224.8	4.5
2006	8584.8	5.1
2007	17501.2	8.9
2008	22296	8.9
2009	49868.7	19.2
2010	55363.6	19.5
2011	72818.3	21.5
2012	78930.5	21.2
2013	64374.4	16
2014	59603.2	14.2
2015	59808.5	16.7
2016	69266.7	19.4
2017	83290.8	21.6
2018	88242.9	20.9
2019	114971.7	27.3
2020	133091.2	36.9
2021	160812.8	38.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ويوضح الشكل البياني (18) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18)

ثانياً. مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي

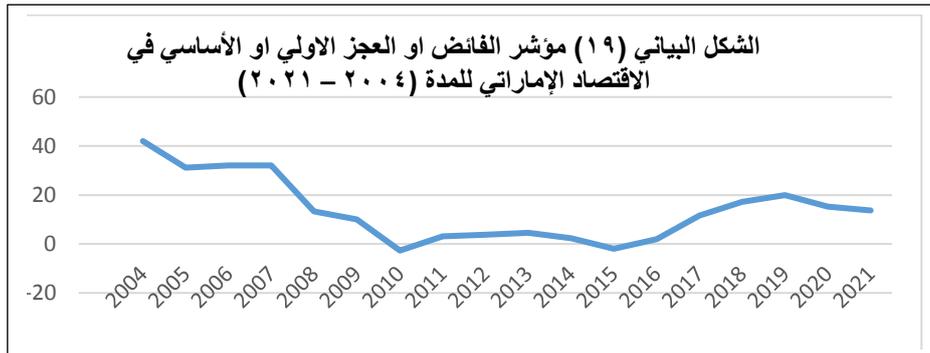
يتضح من الجدول (19) ان الموازنة العامة في الإمارات حققت فائضاً اولياً موجباً طيلة مدة الدراسة باستثناء السنوات 2010 و 2015 حققت عجز، وقد سجل مؤشر العجز الأولي في تلك السنوات قيمة سالبة تقدر بـ (-) 2.7% و (-)2 على التوالي، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة في تلك السنوات، وذلك يرجع إلى انخفاض أسعار النفط وما لها من أثر كبير على الإيرادات العامة في الاقتصاد الإماراتي، ويدل ذلك على عدم تحقيق الاستدامة المالية في تلك السنوات.

جدول (19) مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2004 – 2021)

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)	الفائض أو العجز الاولي (مليون دولار)	نسبة الفائض أو العجز إلى % GDP
2004	70031	26214.8	43816.2	42
2005	71635	28435.7	43199.3	31.2
2006	88322	34302.8	54019.2	32
2007	106521	43492.4	63028.6	32
2008	104098	70599.5	33498.5	13.3
2009	102697	76485.9	26211.1	10
2010	83082	90744.1	-7662.1	-2.7
2011	103259	92578.5	10680.5	3.1
2012	112396	98102.8	14293.2	3.8
2013	120411	101845	18566	4.6
2014	122823	112973	9850	2.3
2015	93652	100926	-7274	-2
2016	115295	108510	6785	1.9
2017	154968	109951	45017	11.6
2018	186981	114041	72940	17.2
2019	194110	109769	84341	20
2020	161623	106735	54888	15.2
2021	171234	113678	57556	13.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

اما بقية سنوات البحث فقد حققت نسبة فائض اولي موجب وهذا يدل على تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد الإماراتي حسب هذا المؤشر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (19) والذي يبين مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2004 – 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19)

المبحث الثالث

دراسة التجربة العراقية في دور سياسات التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية

المطلب الأول: تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

أولاً: نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي

إن دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا الاقتصاد لصدمات لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة، ورافقه مشاكل وازمات منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد إلى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخل، فضلاً عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بجميع انواعه في جميع القطاعات الاقتصادية، وان النهوض بالواقع الاقتصادي يتطلب تضافر الجهود لإعادة الاستقرار السياسي والامن من أجل توفير بيئة امنة في العراق تعمل على جذب الاستثمارات وخلق تنمية حقيقية في العراق (1).

وان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تتطلب تحليل أهم السمات التي يتصف بها ومن اهم ما يأتي (2):

1. احادية الاقتصاد العراقي: يعاني الاقتصاد العراقي وبشكل واضح من مشكلة رئيسية وهي اختلال هيكله الانتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل اساس، مما يؤدي إلى عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لموازنته الأمر الذي يجعل الاقتصاد رهناً لأسعار النفط وحجم الطلب عليها مما يؤدي إلى عدم التناسق الواضح في نسبة المساهمة في الناتج للقطاعات الاقتصادية.

2. قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي: فقد انخفض الانتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كفاء وذلك لنقص الآلات والمعدات والدمار الواسع الذي لحق بالقطاعات الانتاجية من جراء الحروب والحصار الاقتصادي والاعتماد على مستلزمات الانتاج المستوردة بشكل كبير وعدم صيانة المكنات والمعدات وبالتالي انخفاض عمرها الانتاجي.

3. تدهور قطاع الخدمات: يعاني العراق من قصور كبير في توفير الخدمات الاساسية (الكهرباء مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي) إذ الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي اثر بشكل سلبي على مجمل نواحي الحياة فجعلت المواطن العراقي يتحمل تكاليف اغلب هذه الخدمات واعتماده على تجهيز الكهرباء من المولدات الاهلية، وكذلك قيام المواطنين بنصب مضخات لتصفية مياه الشرب في المنازل بسبب تلوث مياه الشرب

1 - همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، تقلبات اسعار النفط واثرها على واقع الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهريين، المجلد 4، العدد 2، 2023، ص 4.

2 - يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، دار الساقى للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 115.

، فضلاً عن افتقار المواطن لخدمات الترفيه العامة كالحدايق والمتنزهات، وان تردّي الواقع الخدمي وعدم قدرة الدولة على تحسينه دليل على ضعف مقدرات الدولة بالاهتمام بالإنسان الذي يعتبر غاية التنمية ووسيلتها وهو ما ينعكس بشكل سلبي في تنمية القطاع الاقتصادي بكافة مؤشراتته (1).

4. العجز الواسع في الموازنة العامة: عانت موازنة العراق من عجز مالي هيكلي يعود سببه إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبصورة مستمرة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والخدمية والعسكرية واستمرار الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية والصناعية، في حين اتسمت الإيرادات العامة للدولة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب اعتمادها على النفط والذي يرتبط أساساً بالأسواق العالمية، في حين كانت نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى قليلة جداً في تمويل الموازنة مما أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة (2).

5. ضعف الاستثمارات الأجنبية: يعاني العراق من ضعف الاستثمارات الأجنبية بسبب عدم توفر المناخ الأمني والتشريعي الملائم للاستثمار فضلاً عن عدم توفر البنى التحتية الملائمة التي تشجع على جذب الاستثمارات الخارجية فضلاً عن انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة الأمر الذي لا يجعل من الاستثمار الأداة الحقيقية لزيادة معدلات النمو (3).

6. اختلال هيكل الصادرات: يهيمن القطاع النفطي بشكل كبير على الصادرات العراقية إذ تصل إلى (97%) من مجموع الصادرات، وعند مقارنتها ببلدان نفطية أخرى نجد أن هذه النسبة مرتفعة، ويزداد هذا الاختلال بزيادة اختلال الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا الاختلال لا يمكن التخلص منه في الأمد القصير والمتوسط لأن العراق لا يمتلك مصادر لتمويل تنمية القطاعات الأخرى إلا من خلال زيادة إنتاج وتصدير النفط وهذا بالتأكيد سوف يعمق الاختلالات الهيكلية في القطاعات الأخرى بسبب الاعتماد الكبير على النفط (4).

7. التضخم النقدي: عانى الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينيات ولحد الآن من ظاهرة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار وضعف القطاع الإنتاجي وعم قدرته للاستجابة للطلب الكلي، فضلاً عن العوامل الأخرى التي تخص الأزمات والحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي مما أدى إلى تعميق ظاهرة التضخم.

8. تدهور قيمة الدينار العراقي: انخفضت القدرة الشرائية للعملة الوطنية المتداولة اتجاه العملات الأخرى وخاصة الدولار نتيجة ارتفاع أسعار السلع بسرعة تزيد أكبر من عرض النقد ومن ثم فإن القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية قد انخفضت باستمرار مما يفسر الهروب من الاحتفاظ بالنقود باتجاه الموجودات النقدية الحقيقية كالعقارات والذهب

1 - همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، مصدر سابق، ص 8.

2 - شيماء فاضل محمد وآخرون، عجز موازنة العراق الاتحادية: الأسباب والمعالجات للمدة (2004 - 2019)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد، 2، العدد، 1، 2021، ص 81.

3 - يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص 116.

4 - عبد الحسين العنبيكي، اقتصاد العراق النفطي: فرضى تنموية .. خيارات الانطلاق، ط1، دار الساقى للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 100.

والسلع الاستهلاكية الدائمة والعملات الاجنبية اي أن الطلب على الدينار كمستودع للقيم قد انخفض وحل محله الدولار بشكل خاص في تأدية هذه الوظيفة وبقي الدينار وسيلة دفع ومبادلة داخلية (1).

فضلاً عن ذلك لم يستطع الاقتصاد العراقي تكوين فكر اقتصادي وسياسة اقتصادية واضحة وسليمة تركز على المشاريع الانتاجية التي توفر للمواطن ما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية فضلاً عن عم وجود رؤية محددة لدى الجهات المختصة حول الطرق والبرامج التي تنهض بالاقتصاد العراقي (2).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يعكس الناتج المحلي الإجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية معينة هي سنة، ومن خلال علاقته بحجم السكان يكشف مدى كفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه وفيما يخص الاقتصاد العراقي فثمة خصائص عديدة ارتبطت بمساره الاقتصادي عكست اثارها على حجم الناتج ومعدلات نموه، وكان اهمها ضيق القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي التي تتمثل بتذبذب اسعار النفط وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي (3).

نلاحظ من خلال الجدول (20) انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعامين 2005 و 2006 عن العام السابق بمعدل (-0.6%) و (-15%) على التوالي وذلك بسبب الاحداث التي مر بها العراق في هذين العامين، ثم ارتفع بعد ذلك في العام 2007 بمعدل (3.9%) و 2008 بمعدل (31.2%) وذلك بسبب ارتفاع صادرات العراق النفطية مما انعكس ذلك على ارتفاع الإيرادات العامة آنذاك، اما العام 2009 فقد شهد انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل (-21.9%) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري العالمية مما سببت انخفاض في أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات المالية في العراق، ثم ارتفع معدل النمو في الأعوام اللاحقة حتى عام 2013 وذلك بفضل تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط مما ساعد العراق على تحقيق إيرادات مالية كبيرة فقد سجل العام 2013 معدل نمو قدره (5.6%)،

الا ان معدل نمو الناتج انخفض في الاعوام 2014 و 2015 و 2016 بمعدل (-3.1%) و (-25.5%) و (-7.7%) على التوالي ويعود ذلك إلى التراجع الكبير بأسعار النفط مما ادى إلى تراجع العوائد المالية فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال داعش لبعض اجزاء العراق وتدمير البنى التحتية، ومن ثم عاود الناتج المحلي الارتفاع تدريجياً في الاعوام اللاحقة إلى أن وصل في العام 2019 إلى معدل نمو قدره (5.4%)،

1 - يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص 116.

2 - المصدر نفسه، ص 116.

3 - ميثم عبود محمود السلماني، ممدوح عطا الله فيحان، قياس وتحليل اثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنويع القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004 - 2020)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد، العدد 4، 2022، ص 42.

ويعود ذلك إلى معاودة أسعار النفط الارتفاع مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة والتي بدورها أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول (20) ان الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في عام 2020 سجل تراجع بمعدل

(-14.1%) و 2021 بمعدل (-12%) بسبب جائحة كورونا وما سببته من انخفاض أسعار النفط ومما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة.

جدول (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004 - 2021)

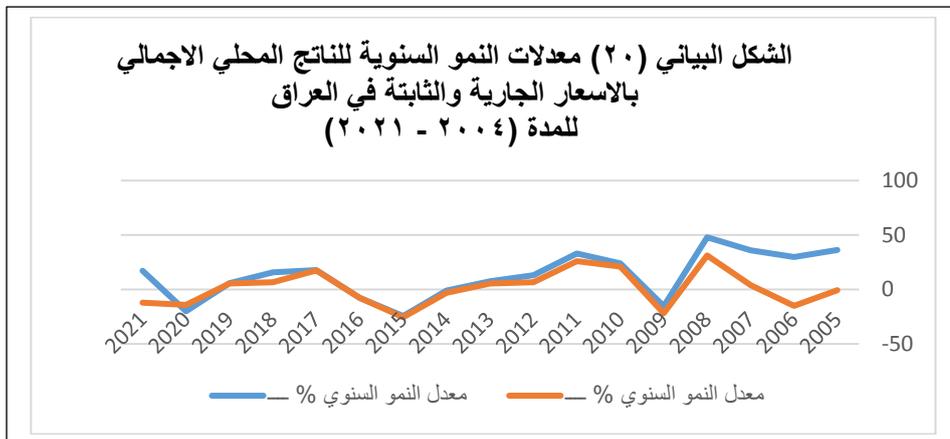
السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار امريكي)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100 = 2007 (مليون دولار امريكي)	معدل النمو السنوي %
2004	367140.4	—	1008627.4	—
2005	500228.5	36.2	1002462.1	-0.6
2006	650258.1	29.9	851123.2	-15
2007	884569.9	36	884569.9	3.9
2008	1308550.5	47.9	1161091.8	31.2
2009	1107137.1	-15.3	906746.2	-21.9
2010	1373428.5	24	1097864.5	21
2011	1826278.2	32.9	1382496.7	25.9
2012	2066873.9	13.1	1475284.7	6.7
2013	2224288.8	7.6	1558716.7	5.6
2014	2201821.3	-1.0	1509130.4	-3.1
2015	1663009.5	-24.4	1123655.1	-25.5
2016	1535440.2	-7.6	1036759.1	-7.7
2017	1807961.4	17.7	1218302.8	17.5
2018	2094221.9	15.8	1302061.1	6.8
2019	2219875.3	5.9	1373674.5	5.4
2020	1774468.1	-20	1179144.4	-14.1
2021	2080459.7	17.2	1036606.2	-12

معدلات النمو المركبة

المدة الزمنية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
2021 - 2004	5.1	1.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويوضح الشكل البياني (20) معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20)

ثالثاً: تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق

يبين الجدول (21) سلسلة التغيرات التي حدثت في معدلات التضخم في العراق خلال مدة البحث ارتفاعاً وانخفاضاً وذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدتها العراق ما بعد العام (2003) وما رافقها من تدهور في مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي، فخلال السنوات (2005 - 2007) ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير إذ وصلت في العام 2006 إلى أقصى حد بمعدل (53%) ويعود سبب ذلك إلى اتساع النفقات الحكومية الجارية والتي عادة ما تكون ذات طبيعة استهلاكية وارتفاع تكاليف النقل والانتاج⁽¹⁾.

جدول (21) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك معدل التضخم في الاقتصاد العراقي

للمدة (2004 – 2021)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100 = 2007	معدل النمو السنوي %
2004	36.4	-
2005	49.9	37
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.5
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148	1.4
2016	148.1	0.6
2017	148.4	0.2
2018	149	0.4
2019	148.7	0.4
2020	149.6	0.6
2021	158.6	6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

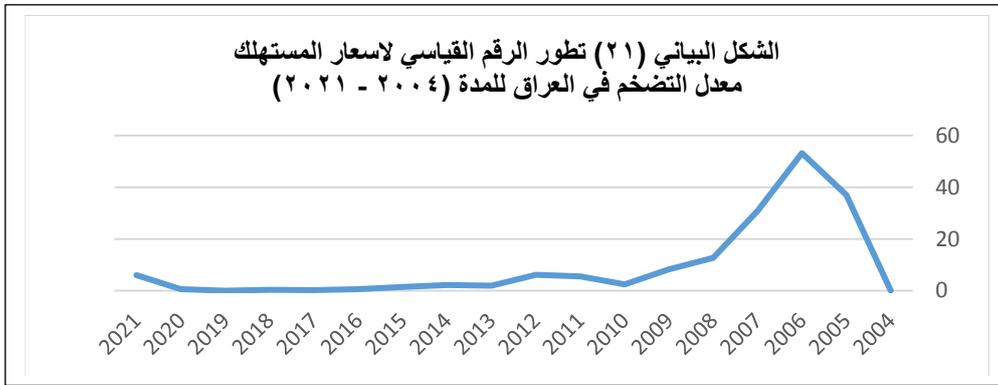
وشهد عام 2008 نمو في معدل التضخم ولكن بمعدل اقل من السنوات السابقة مقداره (12.7%) نتيجة سياسة البنك المركزي والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، واستمر هذا الانخفاض في معدلات التضخم خلال الاعوام (2009 – 2014) إذ بلغ معدل التضخم (1.4%) في العام 2015 ويعكس هذا المعدل نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار كهدف اساسي للسياسة النقدية وكذلك

1 - سحر عبد الحسين مجيد وآخرون، معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2019)، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية والادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 42، المجلد 11، 2022، ص 128.

انخفاض اسعار المواد الغذائية فضلاً عن ارتفاع حجم الودائع الجارية للمؤسسات الحكومية مما كان له اثر ايجابي على معدلات التضخم (1).

وكما موضح في الجدول (21) ان معدلات التضخم انخفضت بنسب مقبولة خلال المدة (2016 – 2020) بمعدل نمو اقل من (1%) ويعود سبب ذلك إلى الانخفاض العالمي لأسعار السلع الرئيسية مثل السلع الغذائية نتيجة الانتاج القياسي للمحاصيل الزراعية، فضلاً عن نجاح السلطة النقدية في احتواء التضخم (2)، ثم ارتفع معدل التضخم في العام 2021 بمعدل (6%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار عدد من السلع الاستهلاكية من بينها الأغذية الزيوت والأسماك واللحوم والحبوب (3).

ويوضح الشكل البياني (21) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) في العراق:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (21)

رابعاً: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي

تتباين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، الا ان هذا التباين رافقته حقيقة ثابتة وراسخة تتمثل في حصول قطاع النفط على نسبة مساهمة عالية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مع تذبذب نسب الارتفاع ارتباطاً بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرة التي مرت على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تأثير متغيرات النفط بالمعطيات الدولية وخاصة الأسعار وعلية تأثرت نسب المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (4)، ويبين الجدول (22) نسب مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي في العراق.

1- رحيم حسوني زيادة، مرتضى هادي جندي ناجي، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق "دراسة قياسية للمدة

1988 – 2015" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 105، المجلد 24، 2017، ص 435.

2 - - سحر عبد الحسين مجيد واخرون، مصدر سابق، ص 128.

3 - ارتفاع معدلات التضخم في العراق والحكومة تعتبره "طبيعي"، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://7al.net/abdullah/news/>

4 - كاظم احمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي، مصدر سابق، ص 215.

1. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ في الجدول (22) تأرجح نسبة مساهمة القطاع الزراعي ارتفاعاً وانخفاضاً إذ وصلت اقصى نسبة مساهمه له في الناتج إلى (6.9%)، واخذت هذه النسبة بالانخفاض إلى أن وصلت في العام 2020 إلى أدنى نسبة مساهمة بـ (1.3%) ويعود سبب ذلك إلى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي، فضلاً عن الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وتراجع التدفقات المائية من نهري دجلة والفرات فضلاً عن عدم استخدام الطرق الحديثة بالزراعة.

جدول (22) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2004 – 2021)

السنوات	قطاع السلع						قطاع الخدمات		
	الزراعة والغابات %	القطاع النفطي %	الصناعة التحويلية %	قطاع الكهرباء والماء %	قطاع البناء والتشييد %	النقل والمواصلات %	تجارة الجملة والمفرد والفنادق %	خدمات المال والتأمين والعقارات %	الخدمات الاجتماعية %
2004	5.4	54.6	1.5	0.6	2.1	11.9	6.1	8.3	8.6
2005	6.9	50.7	1.4	0.7	4.4	11.3	6.7	8.5	9.4
2006	6.9	50.7	1.5	0.7	4.4	8	6.8	8.7	12.4
2007	4.9	53.5	1.6	0.8	4.4	6.5	6.2	9.7	12.7
2008	3.8	55.3	1.5	0.8	4.5	6.4	6.2	9.8	12.6
2009	3.9	54.4	1.7	0.9	4.3	6.2	6.3	9.6	13.1
2010	3.6	51.7	1.7	0.9	6.1	6.4	6.8	10.2	12.5
2011	3.9	52	1.6	1.1	5.8	6.1	6.7	9.9	13.1
2012	3.8	51.6	1.7	1.3	6.2	7.3	6.9	9.7	12.8
2013	4.1	49.5	1.5	1.2	8.6	6.8	8	7.1	12.1
2014	4	51.7	1.1	1.1	8.1	7.4	8.2	6.3	10.8
2015	2.5	59.1	0.9	1.1	5.1	7.4	8.2	4.8	10.6
2016	2.1	64.5	0.8	1	4	7.6	6.3	4.5	10
2017	1.8	64	1.2	1.3	4.3	7.2	6.2	5.3	10.3
2018	1.9	63.7	1.1	1.1	3.5	7.8	5.9	5.2	10.6
2019	1.7	63.9	0.8	0.9	3.4	8.2	6.1	5.1	10.7
2020	1.3	65.7	0.8	0.8	4.1	8	5.4	4.8	10.4
2021	1.4	62	0.7	1.1	4.2	8.3	6	5.4	11.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المعلق (4)

2. مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي: يساهم قطاع النفط والتعدين بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي إذ سجلت أعلى نسبة له وكما مبين في الجدول (22) في عام 2020 وهي (65.7%)، ونستنتج من هذه النسب العالية ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في عملية توليد العوائد المالية والذي يتسم بعدم الاستقرار لكونه يتأثر بتقلبات أسعار النفط، وهو ما يدل على عدم تنويع الاقتصاد العراقي (1).

3. مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: يُعدُّ القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحرك للنشاط الاقتصادي نظراً لامتلاكه قدرات وإمكانات تمكنه من المساهمة الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، لكنه اتسم بتدني نسبة مساهمته من

1 - كاظم احمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي، مصدر سابق، ص 216.

اجمالي الناتج إذ وصلت نسبة مساهمته وتحديداً في العام 2021 وكما مبين في الجدول (22) إلى (0.7%)، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب واهمها نقص مصادر الطاقة (الكهرباء والوقود) وايضاً هجرة أصحاب المعامل والايدي الماهرة إلى الخارج بسبب الاحداث الأمنية التي شهدها العراق، فضلاً عن عدم القدرة على منافسة السلع المستوردة والتي تباع بسعر اقل من السلع المحلية (1).

4. مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي: يلاحظ من خلال الجدول (22) انخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت مساهمته بين (2.1%) في العام 2004 إلى (8.6%) في العام 2013 بالرغم من الحاجة الكبيرة إلى بناء واعمار ما خلفته الحرب من دمار للبنية التحتية في العراق وهذا يعود إلى ضعف التمويل والتخطيط في هذا القطاع (2)، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء هي الأقل بالنسبة لمساهمة باقي القطاعات الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب في العراق على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق الإنتاج الذي دفع إلى استيراد الكهرباء من دول الجوار فلم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء حاجز (1.3%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (3). اما قطاع المال والتأمين فقد استحوذ على اهتمام متزايد في إطار تأهيل الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته الا انه لم يشهد تطوراً كبيراً فقد شهد هذا القطاع تراجعاً خلال المدة (2010 - 2021) إلى أن وصلت نسبة مساهمته في الناتج إلى (5.4%) في عام 2021 ويعود سبب هذا إلى التراجع الكبير في الائتمان المصرفي وميل الافراد إلى الاحتفاظ بالنقد السائل مما يؤثر على الموجودات المصرفية، فضلاً عن عدم استجابة القطاع المصرفي العراقي لمتطلبات التنمية الاقتصادية (4).

وفي الحديث عن مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد شهد هذا القطاع استقراراً نسبياً خلال مدة البحث ما عدا سنوات محددة شهدت تراجع فقد تراوحت نسبة مساهمته في اجمالي الناتج بين (5.4 %) في عام 2020 و (8.2%) في العام 2015، ويعود سبب هذا التحسن إلى اتساع حركة النشاط التجاري لتلبية حاجة السوق المحلية، ولكن مع ذلك لاتزال نسبة مساهمته قليلة (5)، يلاحظ ايضاً أن قطاع النقل والمواصلات هو الآخر شأنه شأن القطاعات الأخرى تدنت نسبة مساهمته في اجمالي الناتج فقد وصلت نسبة مساهمته في عام 2021 إلى (8.3%) ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى حالة الفساد الإداري والمالي التي يعانيتها هذا القطاع وعدم تحصيل الإيرادات بشكل صحيح، ولا يختلف قطاع الخدمات الاجتماعية عن غيره فيشمل جملة من الخدمات ومنها (قطاع الإسكان، الخدمات

1- سعدية هلال حسن، دور جهود التنمية الاقتصادية في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2007 - 2018)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد 16، العدد 55، 2021، ص 171.

2 - احمد صدام عبد الصاحب، هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1999 - 2007) دراسة تحليلية استقرائية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 42، العدد 2، 2014، ص 203.

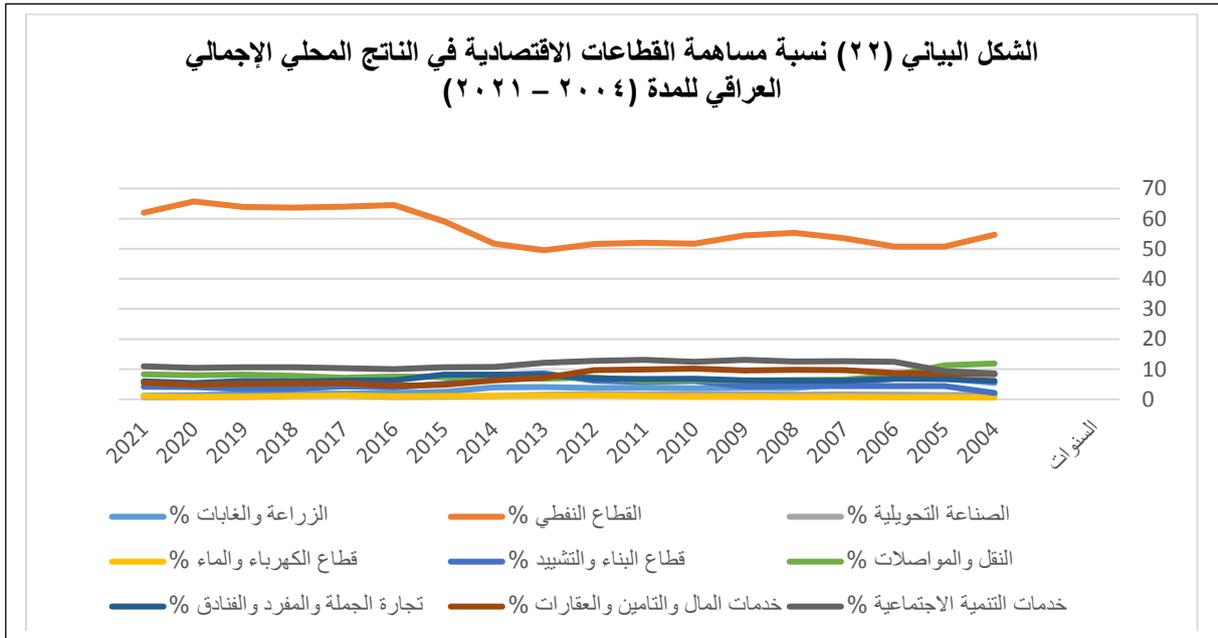
3 - سعدية هلال حسن، مصدر سابق، ص 171.

4 - احمد صدام عبد الصاحب، مصدر سابق، ص 209.

5 - كاظم احمد البطاط واخرون، مصدر سابق، ص 2018.

الحكومية مثل الإدارة العامة والدفاع والاعمال الصحية والخدمات التربوية) فقد شهدت اقل نسبة مساهمة في العام 2004 بنسبة (8.6%) و اعلى نسبة مساهمة لها في عام 2011 بنسبة (13.1%) فتؤشر هذه النسب ضعف مستوى الخدمات الحكومية الأمر الذي يتطلب زيادة التخصيصات والاستثمارات للنهوض بالواقع الخدمي في العراق (1).

ويبين الشكل البياني (22) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (22)

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي:

اولاً. نسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية

تشكل الإيرادات غير النفطية المصدر الثاني في تمويل الموازنة العامة في العراق بعد الإيرادات النفطية، وتشمل هذه الإيرادات جميع مكونات الإيرادات في الموازنة العامة بضمنها، الإيرادات الضريبية والرأسمالية وإيرادات إيجار املاك الدولة والإيرادات التحويلية، وخدمات الدوائر والإيرادات غير المصنفة(2).

ويبين الجدول (23) انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من اجمالي الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمتها من مجموع الإيرادات العامة خلال مدة البحث إذ ارتفعت من (1.7%) في عام 2004 إلى (22.8%) في العام 2015 وهي أعلى نسبة مساهمة من مجموع الإيرادات العامة

1 - احمد صدام عبد الصاحب، مصدر سابق، ص 212، ص 214.

2 - مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، أثر الإيرادات العامة غير النفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2020-

2004)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، 2022، ص 488.

وصلت إليها الإيرادات غير النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية في هذه السنة مما اضطر الحكومة العراقية البحث عن مصادر للإيرادات تكون بديلة لتعويض ذلك الانخفاض، ويُعدُّ ذلك أحد أهم أسباب اختلال هيكل الاقتصاد العراقي الناتج عن الصدمات الخارجية بسبب الارتباط بأسعار النفط العالمية التي تكون متقلبة نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية (1).

جدول (23) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021) (مليون دولار)

السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	أسعار النفط العالمية %	الإيرادات غير النفطية	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الكلية %	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية %
2004	227467.1	224373.6	38.5	3093.5	1.3	98.6
2005	275529.8	269605.9	54.6	5923.8	2.1	97.8
2006	333711.1	329706.6	65.7	4004.5	1.2	98.8
2007	413069	402742.3	74.8	10326.7	2.5	97.5
2008	668768.1	659405.4	99.9	9362.7	1.4	98.6
2009	468165.4	438577.4	62.2	29588.1	6.3	93.6
2010	594730.7	571595.6	80.2	23135.1	3.9	96.1
2011	840325.8	824275.6	112.9	16050.2	1.9	98
2012	974123.7	950744.8	111	23378.9	2.4	97.6
2013	924938.1	899779.8	109.5	25158.3	2.7	97.2
2014	870963.8	802244.7	100.2	68719.1	7.9	92.1
2015	6796416.3	5246833.3	53.1	1549582.9	22.8	77.2
2016	417292.5	339509.2	45	77783.3	18.6	81.7
2017	618687.6	520563.7	54.1	98123.8	15.7	84.1
2018	888081.9	787995.1	71.3	100086.8	11.8	88.7
2019	896391.6	826831.6	64.4	69559.9	7.7	92.2
2020	509674.9	498054.3	41.9	11620.5	2.3	97.7
2021	698759.5	626088.5	71.3	72670.9	10.4	89.6

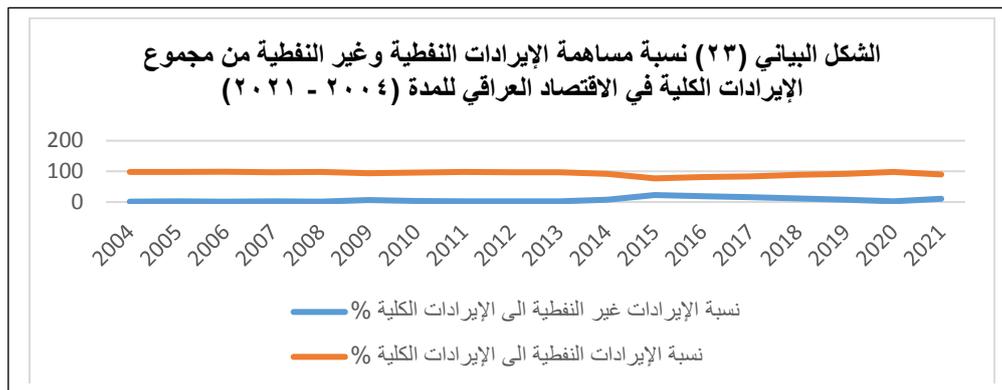
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويُعدُّ الاقتصاد العراقي نموذج للاقتصادات النامية لعدم وجود التنوع في مصادر الدخل بل الاعتماد على العوائد النفطية أي أنه أحادي الجانب (اقتصاد ريعي) وفي ظل هذه التوجهات يعاني من استمرار الاختلالات الهيكلية والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة وكذلك الضريبية والاعتماد على مصدر واحد للإيرادات وعدم توسيع قاعدة الإيرادات وهو ما ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على شكل النظام الاقتصادي فضلاً عن غياب الترابط بين إنتاج القطاعات الاقتصادية والقطاع النفطي ونتيجة لذلك بقي الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كلي على العوائد النفطية وبنسبة تقارب (92.8%) من الإيرادات العامة (2).

ويوضح الشكل (23) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات الكلية في العراق:

1 - ميثم عبود محمود السلمان، ممدوح عطا الله فيحان، مصدر سابق، ص 42.

2 - مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، مصدر سابق، ص 490.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (23)

ثانياً. مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات

تبين احصائيات التجارة الخارجية في العراق ان صادراته تتكون من مجموعتين رئيسيتين من الصادرات، وهي النفط الخام والصادرات غير النفطية، إذ تمثل صادرات النفط الخام نسبة مرتفعة من اجمالي صادرات العراق، تراوحت بين (96%) إلى (99.7%) من اجمالي الصادرات الكلية، خلال المدة (2004 - 2021) وكما موضح في الجدول (24) (1).

جدول (24) نسبة مساهمة الصادرات الغير نفطية في اجمالي الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021) (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الصادرات	معدل نمو اجمالي الصادرات %	نسبة اجمالي الصادرات الى GDP %	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات الغير نفطية الى اجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP %
2004	567857.2	-	56.3	545142.9	22714.2	4	96	2.2
2005	544336.8	-4.1	54.3	526918.1	17418.7	3.2	96.8	1.7
2006	434072.8	-20.2	51	419314.4	14758.4	3.4	96.6	1.7
2007	406017.6	-6.4	45.9	395461.1	10556.4	2.6	97.4	1.2
2008	584029.12	43.8	50.3	560668	23361.1	4	96	2
2009	357258.1	-38.8	39.4	350827.3	6430.6	1.8	98.2	0.7
2010	432558.6	21	39.4	429530.7	3027.9	0.7	99.3	0.3
2011	613828.5	41.9	44.4	587433.9	26394.6	4.3	95.7	1.9
2012	656501.7	6.9	44.5	653875.6	2626	0.4	99.6	0.2
2013	618810.5	-5.7	39.7	615716.5	3094	0.5	99.5	0.2
2014	587051.7	-5.1	38.9	585290.5	1761.1	0.3	99.7	0.1
2015	387661.1	-33.9	34.5	386110.3	1550.6	0.4	99.6	0.1
2016	291329.3	-24.8	28.1	290163.9	1165.3	0.4	99.6	0.1
2017	413004.6	41.7	33.9	410113.6	2891.1	0.7	99.3	0.2
2018	517778.7	25.3	39.7	515189.8	2588.8	0.5	99.5	0.2
2019	483513.9	-6.6	35.1	481579.8	1934	0.4	99.6	0.1
2020	334050.7	-30.9	28.5	332714.5	1336.2	0.4	99.6	0.1
2021	394898.1	18.2	38	393713.4	1184.6	0.3	99.7	0.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

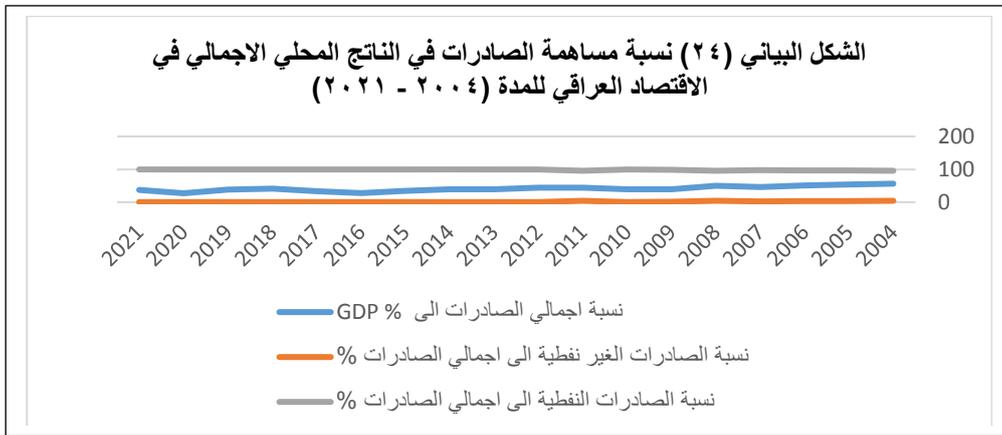
1 - خطاب عمران صالح الضامن، واقع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2017 - 2021)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت،

اما المجموعة الثانية من الصادرات تتمثل بالصادرات غير النفطية والتي سجلت تذبذب قيمها ومعدلات نموها طوال مدة البحث والتي انعكست على أداء الاقتصاد العراقي، وكما موضح في الجدول (24) ان أعظم مساهمة للصادرات غير النفطية كانت في العام 2011 بنسبة بلغت (4.3%)، في حين أن هذه النسبة انخفضت في السنوات العشرة الأخيرة من مدة البحث إذ انها لم تتجاوز (1%) من اجمالي الصادرات، وهذا يبين ان هيكل الصادرات العراقية غير متوازن بدرجة كبيرة، وكانت معظم هذه الصادرات غير النفطية مع دول الجوار (ايران وتركيا، الكويت، السعودية، الأردن، سوريا)، وتركزت الصادرات العراقية غير النفطية على مجموعة من السلع التالية:-

1. الصادرات الغذائية: (التمور الرطبة المجففة ودبس التمر غير المخمور فضلاً عن بعض السكريات والفواكه).
2. صادرات المواد الخام: (جلود الحيوانات والاصواف والمواد العلفية فضلاً عن بعض مستحضرات التجميل).
3. السلع الاستهلاكية غير الغذائية: (السجاد اليدوي والانسجة القطنية، الشمع والفلين).

وامتازت هذه السلع بانخفاض أسعارها وكمياتها المصدرة مما أثر ذلك على هيكل الصادرات العراقي، وانعكس ذلك بدوره سلباً على وضعية الاقتصاد العراقي وعدم التنويع بالصادرات بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تؤهله ليصبح قوة اقتصادية في المنطقة (1).

ويوضح الشكل البياني (24) نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (24)

ثالثاً. مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت

ينشط القطاع الخاص العراقي في جميع القطاعات الاقتصادية ماعدا قطاع النفط الخام الذي يُعدُّ قطاعاً عاماً بشكل كامل، الا أن حجم القطاع الخاص يتفاوت بحسب طبيعة كل قطاع، وما تسمح به الحكومة من دور للقطاع

1 - جبار عبد جليل، تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003 - 2015)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية،

الخاص، ويتوزع القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، وقطاع التشييد والبناء والتجارة والفندقة وقطاع النقل والمواصلات والخزن⁽¹⁾.

جدول (25) مساهمة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة للمدة (2004 - 2021) (مليون دولار)

السنوات	اجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليون دولار)	اجمالي تكوين القطاع الخاص (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الخاص من رأس المال الثابت %	نسبة مساهمة القطاع الخاص من GDP %
2004	53457.2	311665.8	12.9	30.9
2005	138339.7	328807.5	4.3	32.8
2006	150648.8	252783.5	5.3	29.7
2007	59266.1	273332	8.8	30.9
2008	171841.5	310011.5	3.3	26.7
2009	93394.8	305573.4	10	33.7
2010	177854.1	382056.8	7.9	34.8
2011	236406.9	421661.4	5.2	30.5
2012	221292.7	482418.1	13.7	32.7
2013	313302.2	542433.4	17.1	34.8
2014	316917.3	552341.7	28.7	36.6
2015	292150.3	440472.7	36.8	39.2
2016	150330.1	442696.1	39.4	42.7
2017	176653.9	470264.8	45.9	38.6
2018	44417.2	429680.1	40.8	33
2019	251274.9	472544.1	38	34.4
2020	89653.3	474016	39.7	40.2
2021	76669.1	394946.9	35.5	38.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

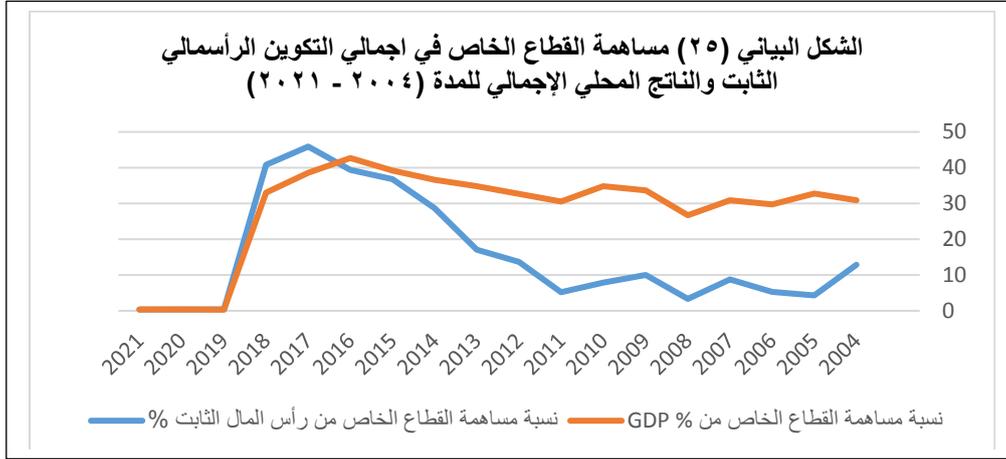
وبلغت أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وكما موضح في الجدول (25) في عام 2016 بنسبة (42.7%)، اما اقل نسبة مساهمة فكانت في العام 2008 بنسبة (26.7%)، ولم تتجاوز نسبة المساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لـ (50%) طيلة مدة البحث، وهذا يدل على هيمنة القطاع العام في النشاط الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد على النفط الذي جعله اقتصاد احادي الجانب، وأدى إلى أن يكون دور القطاع الخاص هامشياً في النشاط الاقتصادي.

ومن جهة أخرى نجد ان مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت تشكل نسبة اقل من النصف مقارنة بالقطاع العام الذي يشكل النسبة الأكبر، فقد كانت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت حوالي (45.9%) في العام 2017، مقابل اقل نسبة مساهمة فكانت في عام 2008 بنسبة (3.3%)، فضلاً

¹ حسن لطيف الزبيدي، علي طالب جواد الشمري، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 4، 2021، ص 28.

عن انه في السنوات التي تشهد ارتفاعاً لنسبة مساهمة القطاع الخاص تقابلها انخفاض في أسعار النفط بسبب ان مساهمة القطاعات الأخرى التي سوف تزداد وقد تقترب إلى نسبة مساهمة النفط (1).

ويوضح الشكل البياني (25) مساهمة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والناج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

رابعاً. نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

لم يكن العراق بلداً جذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب العوائق امام هذه التدفقات، الا انه وبعد عام 2003 شهد العراق تغيرات التوجهات الاقتصادية تمثلت في اصدار قانون الاستثمار 39 لسنة 2003 من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق والذي اكد على جلب رؤوس الأموال غير ان هذا القانون لم يتم تفعيله نظراً لكونه صدر من قبل سلطة لا تتمتع بالشرعية اللازمة (2)، وبعد ذلك تم تبني إصلاحات تنظيمية وتشريعية بإقرار قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 والذي يتضمن توفير حوافز تجارية وضريبية للمستثمرين الأجانب مما ترتب على ذلك زيادة في حجم الاستثمارات وخاصة في القطاع النفطي (3).

ويوضح الجدول (26) اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004 - 2021) فيوضح لنا ان المرحلة الأولى خلال المدة (2004 - 2012) تعطي انطباع ولو بشكل نسبي عن تحسن المناخ الاستثماري في العراق حتى وان كانت نسبة التدفقات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (1.6%) ولا سيما ان تلك المرحلة شهدت تدهوراً أمنياً ووضع اقتصادي غير مستقر، ولكن رغم ذلك التدفقات في هذه المرحلة افضل

1 - حسن لطيف الزبيدي، علي طالب جواد الشمري، مصدر سابق، ص 28.

2 - كاظم احمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي، مصدر سابق، ص 148.

3 - علي احمد درج الدليمي، مصطفى حمزة حسين، واقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004 - 2019)، مجلة جامعة الانبار للعلوم

الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد 14، العدد، 1، 2022، ص 38.

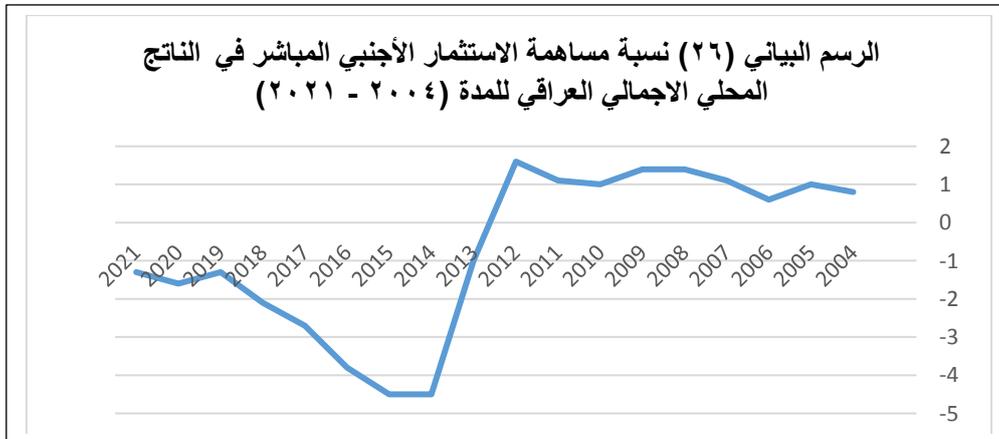
بكثير اذا ما قارناها بالتدفقات خلال المرحلة الثانية والتي كانت خلال المدة (2013 - 2021) والتي شهدت فيها التدفقات تراجعاً كبيراً وبالقيم السالبة وذلك نتيجة تراجع الأوضاع الأمنية في العراق وسيطرة المجاميع الإرهابية على أجزاء من العراق وبالخصوص عام 2014 إذ بدأ مسار تدفقي نحو الخارج من خلال الهجرة العكسية والتي شملت أيضاً رؤوس الأموال الوطنية.

جدول (26) الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفق) (مليون دولار)	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في GDP %
2004	8069.1	0.8
2005	10024.6	1
2006	5106.7	0.6
2007	9730.2	1.1
2008	16255.2	1.4
2009	12694.4	1.4
2010	10978.6	1
2011	15207.4	1.1
2012	23604.5	1.6
2013	-15587.1	1-
2014	-67910.8	4.5-
2015	-50564.4	4.5-
2016	-39396.8	3.8-
2017	-32894.1	2.7-
2018	-27343.2	2.1-
2019	-17857.7	1.3-
2020	-18866.3	1.6-
2021	-13475.8	1.3-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويوضح الشكل البياني (26) نسبة مساهمته الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في العراق:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (26)

خامساً. نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية

تمثل الإيرادات الضريبية أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة، إلا أنها في الاقتصاد العراقي ظلت للمدة (2004 - 2021) تعاني حالة الجمود وعدم مرونتها وقد يعود السبب في ذلك إلى سوء السياسة الضريبية، فضلاً عن التهرب الضريبي، ولكون الاقتصاد العراقي احادي المورد يعتمد في تمويل إيراداته على النفط بنسبة تفوق (95%) والتي تتسم بعدم الثبات والتقلبات أتجاه الأسعار والكميات.

جدول (27) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 - 2021)

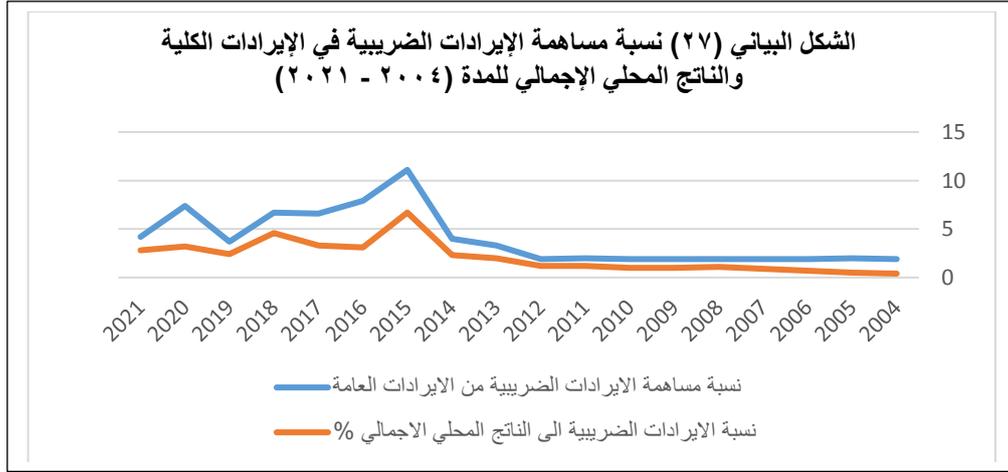
السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	227467.1		4367.3	1.9	0.4
2005	275529.8	21.1	5427.9	2	0.5
2006	333711.1	21.1	6507.3	1.9	0.7
2007	413069	23.7	8054.8	1.9	0.9
2008	668768.1	61.9	12974.1	1.9	1.1
2009	468165.4	-29.9	8895.1	1.9	1
2010	594730.7	27	11299.8	1.9	1
2011	840325.8	41.2	16722.4	2	1.2
2012	974123.7	15.9	18703.1	1.9	1.2
2013	924938.1	-5	30800.4	3.3	2
2014	870963.8	-5.8	35186.9	4	2.3
2015	679616.3	-21.9	75442.2	11.1	6.7
2016	417292.5	-38.5	33091.2	7.9	3.1
2017	618687.6	48.2	41018.9	6.6	3.3
2018	888081.9	43.5	60123.1	6.7	4.6
2019	896391.6	0.9	33435.4	3.7	2.4
2020	509674.9	-43.1	38021.7	7.4	3.2
2021	698759.5	37	29347.9	4.2	2.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويبين الجدول (27) أنها لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة حاجز (4%) للمدة (2004 - 2014)، وفي العام 2015 وبسبب انخفاض الإيرادات النفطية فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية التي مر بها العراق فارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة إلى ذروتها بنسبة (11.1%) بسبب قيام الحكومة بالبحث عن مصادر تمويل قد تخفف من حدود العجز في الموازنة العامة، إلا أنها عادت لتتخفف في العام 2019 إلى (3.7%) من إجمالي الإيرادات العامة لتأثرها بارتفاع الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، ثم تعود للارتفاع في العام 2020 إلى حوالي (7.4%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية نظراً لما أحدثته جائحة كورونا بانخفاض أسعار النفط والطلب العالمي، لتعاود بعدها في العام 2021 نسبة مساهمة إلى (4.2%) نظراً لتعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع الإيرادات النفطية في العراق.

ويعود ارتفاع الضرائب في سنوات معينة سببه إلى انخفاض أسعار النفط الخام فتقوم الحكومة بتعويض انخفاض الإيرادات النفطية برفع الضرائب، وكون الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف نشاط القطاع الخاص وخصوصاً في مجال الاستثمار وهذا يمكن أن يشكل سبباً إلى جملة من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية التي تعد من أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة (1).

ويوضح الشكل البياني (27) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية والنتاج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (27)

رابعاً. مؤشر هيرفندال – هيرشمان

يبرز هذا المؤشر التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكونات الناتج المحلي الإجمالي فتبين نتائج الجدول (28) ان قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمان ومن خلال ناتج القطاع النفطي خلال مدة البحث انها كانت قريبة من الواحد بمتوسط (1.3) وهذا يعني الابتعاد عن التنويع الاقتصادي في العراق ووجود تركيز هائل للنشاط الريعي والمهيمن على النشاط الاقتصادي الامر الذي يضعف هيكل الناتج المحلي الإجمالي بحكم اعتماد الأنشطة الاقتصادية على إيرادات هذا الربيع وعليه فان الاقتصاد العراقي ضعيف التنويع الاقتصادي ذي قاعدة إنتاجية ضيقة.

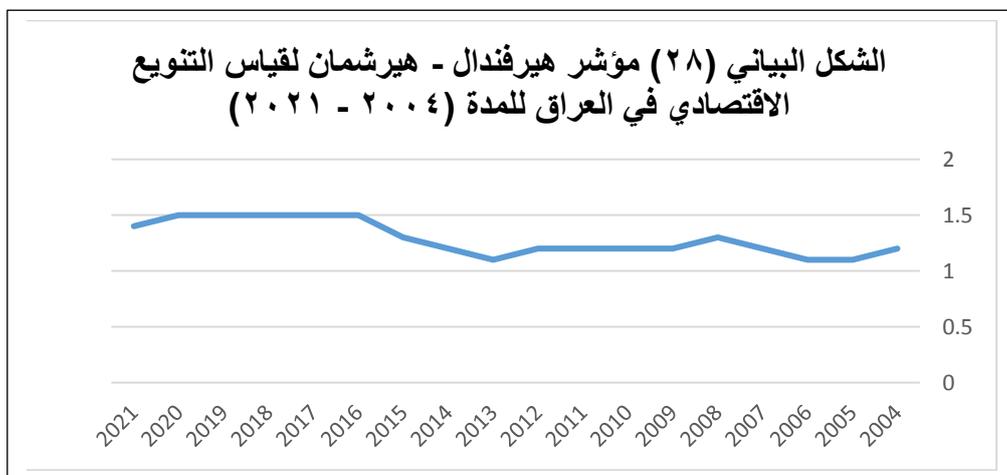
1 - حميد علي صالح، عبد القادر نايف، تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003 – 2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 66، 2021، ص 247، 248.

جدول (28) مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس في العراق للمدة (2004 - 2021) بالأسعار الثابتة

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	ناتج القطاع النفطي (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي %	قيمة المؤشر
2004	1008627.4	550710.5	54.6	1.2
2005	1002462.1	508248.2	50.7	1.1
2006	851123.2	431519.4	50.7	1.1
2007	884569.9	473244.8	53.5	1.2
2008	1161091.8	642083.7	55.3	1.3
2009	906746.2	493269.9	54.4	1.2
2010	1097864.5	567595.9	51.7	1.2
2011	1382496.7	718898.2	52	1.2
2012	1475284.7	761246.9	51.6	1.2
2013	1558716.7	771564.7	49.5	1.1
2014	1509130.4	780220.4	51.7	1.2
2015	1123655.1	664080.1	59.1	1.3
2016	1036759.1	668709.6	64.5	1.5
2017	1218302.8	779713.7	64	1.5
2018	1302061.1	829412.9	63.7	1.5
2019	1373674.5	877778	63.9	1.5
2020	1179144.4	774697.8	65.7	1.5
2021	1036606.2	642695.8	62	1.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويوضح الشكل البياني (28) مؤشر هيرفندال - هيرشمان في العراق للمدة (2004 - 2021):



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (28)

المطلب الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي

اولاً. مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول (29) ان مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق سجل نسب

مرتفعة في السنوات الاولى (2004 و 2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2009) فقد كانت أعلى نسبة في العام

2004 بنسبة (253%) من اجمالي الناتج و اقل نسبة كانت العام 2008 بنسبة (71%)، ويعود سبب ارتفاع هذه النسب إلى الديون المرتفعة على العراق بعد فرض العقوبات الاقتصادية قبل العام 2003.

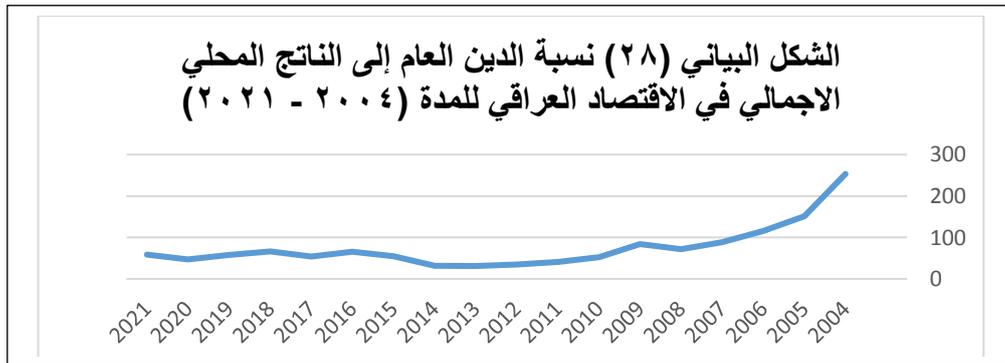
ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (29) للسنوات الأولى ان هذه النسب المرتفعة أعلى من (60%) وهي النسبة الطبيعية التي يجب ان يكون عندها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي نصت عليها اتفاقية ماسترخت، وفي السنوات اللاحقة انخفضت هذه النسب ضمن المعدلات الطبيعية فقد سجلت اقل نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013 بنسبة (31.1%) ويعود ذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية مما ساهم بتوليد فوائض مالية مكنت العراق من تسديد جزء كبير من ديونه.

جدول (29) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الدين العام (مليون دولار)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	2555861.8	253.4
2005	1512715.3	150.9
2006	984749.5	115.7
2007	784613.5	88.7
2008	831341.7	71.6
2009	764387	84.3
2010	574183.1	52.3
2011	561293.6	40.6
2012	511923.7	34.7
2013	486319.6	31.2
2014	484430.8	32.1
2015	620257.6	55.2
2016	684261	66
2017	655446.9	53.8
2018	863266.5	66.3
2019	796731.2	58
2020	560093.5	47.5
2021	611597.6	59

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويوضح الشكل البياني (29) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (29)

ثانياً. مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي

عند مراجعة بيانات الجدول (30) نلاحظ ان الموازنة حققت فائضاً اولياً موجباً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث ماعدا السنوات 2016 و 2020 فكانت قيم المؤشر سالبة بنسبة (-4.6%) و (-4.8%) على التوالي، كما يبين الجدول (29).

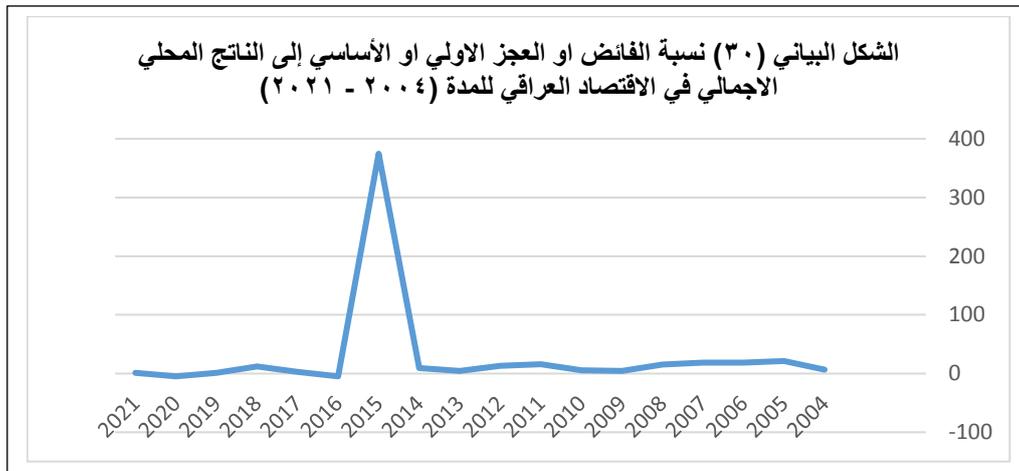
ويعود سبب ذلك إلى انخفاض اسعار النفط في تلك السنوات ففي العامين 2015 و 2016 انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير، فضلاً عن جائحة كورونا وما أحدثته من انخفاض في أسعار النفط في عام 2020 بسبب انخفاض الطلب العالمي، مما أثر سلباً على انخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على تغطية النفقات العامة المتزايدة في العراق لكونه اقتصاده ريعي وعدم وجود تنويع في مصادر الدخل مما أثر سلباً على عدم إمكانية تحقيق الاستدامة المالية.

جدول (30) مؤشر الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2021 – 2004)

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	النفقات العامة (مليون دولار)	الفائض أو العجز الأولي (مليون دولار)	نسبة الفائض أو العجز إلى GDP %
2004	227467.1	162914.9	64552.1	6.4
2005	275529.8	60000.4	215529.3	21.5
2006	333711.1	177104.4	156606.6	18.4
2007	413069	250308.1	162760.8	18.4
2008	668768.1	489959.9	178808.1	15.4
2009	468165.4	430082.1	38083.3	4.2
2010	594730.7	532152.4	62578.2	5.7
2011	840325.8	623273.8	217051.9	15.7
2012	974123.7	777910.8	196212.8	13.3
2013	924938.1	857913.2	67024.8	4.3
2014	870963.8	730614.6	140349.1	9.3
2015	6796416.3	2586080.6	4210335.6	374.7
2016	417292.5	464983.4	-47690.9	-4.6
2017	618687.6	583356.8	35330.7	2.9
2018	888081.9	727928.3	160153.5	12.3
2019	896391.6	882242.7	14148.8	1.03
2020	509674.9	566273.8	-56598.9	-4.8
2021	698759.5	687356.8	11402.6	1.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ويوضح الشكل البياني (30) نسبة الفائض أو العجز الأولي أو الأساسي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق:



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (30)

الفصل الثالث

قياس وتحليل دور سياسة التنويع الاقتصادي

في تحقيق الاستدامة المالية

المبحث الأول: قياس وتحليل دور سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الصين.

المبحث الثاني: قياس وتحليل دور سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الإمارات.

المبحث الثالث: قياس وتحليل دور سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تقدير وتحليل النماذج القياسية في بلدان العينة المختارة وهي كل من جمهورية الصين الشعبية، ودولة الامارات العربية المتحدة، والعراق، للمدة (2004 – 2021) باعتماد بيانات سنوية لإيجاد دور سياسة التنوع الاقتصادي وأثرها على الاستدامة المالية، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

المبحث الأول

قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الصين

توصيف متغيرات النموذج القياسي: -

النوع	المعنى	الرمز
المتغيرات التابعة	مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.	DGDP
	مؤشر نسبة الفائض أو العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	SGDP
المتغيرات المستقلة	مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.	IGDP
	مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.	XGDP
	مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.	TGDP
	مؤشر نسبة القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.	PGDP
	مؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي.	NOGDP
	مؤشر نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي.	XNOGDP

جدول (31) من أعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البحث

المطلب الأول: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

استناداً إلى الجدول (32) يمكن توضيح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع، إذ يتضح استقرار (DGDP) مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول، في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% و5% و1% على التوالي، كما يتضح استقرار (IGDP) مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول أيضاً في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% و5% و1% على التوالي.

جدول (32) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الصين

المتغيرات	المستوى						الفرق الأول					
	قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام		قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام	
	1%	5%	1%	5%	1%	5%	1%	5%	1%	5%	1%	5%
DGDP	1.5	2.7	1.5	3.3	0.07	1.6	*4.9	3.9	**6	4.6	*5	2.7
TG	2.5	3	2.7	3.3	1.3	1.6	*4.9	3.9	*5	4.7	*4.9	2.7
SGDP	1.1	2.7	3.1	3.3	0.1	1.6	**3.8	3	3.5	3.3	4*	2.7
IGDP	1.2	2.7	3.5	3.3	0.9	1.6	*5.1	3.9	**4	3.7	*5	2.7
XGDP	0.8	2.7	2.3	3.3	1.3	1.6	3.6**	3	5.4*	4.9	3.3*	2.7
TGDP	1.09	2.7	0.3	3.3	**2	1.6						

من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

** معنوي عند مستوى 5%

* معنوي عند مستوى 1%

كما يوضح الجدول (32) استقرار (XGDP) مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع فقط ووجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و1% و1% على التوالي.

أما (TGDP) مؤشر الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، استقر عند المستوى بوجود قاطع واتجاه عام فقط عند مستوى معنوية 5%، في حين ان مؤشر الفجوة الضريبية (TG) استقر عند الفرق الأول أيضاً في حالة وجود قاطع فقط ووجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و1% و1% على التوالي.

أما مؤشر الفائض او العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي (SGDP) فقد استقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و1%.

المطلب الثاني: تقدير دالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)

أولاً: تقدير دالة (DGDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة ARDL

$$DGDP = f(IGDP, XGDP, TGDP)$$

استناداً إلى نتائج نموذج ARDL لدالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين والتي يوضحها الجدول (33)، ان المتغيرات المستقلة تفسر 99.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين ان 0.3% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة Adjusted R-squared = 98.9%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (127.6) ان النموذج معنوي عند مستوى 1%.

جدول (33) انموذج ARDL لدالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP (-1)	-0.646341	0.074142	-8.717615	0.0010
DGDP (-2)	-1.448181	0.097903	-14.79206	0.0001
IGDP	0.863672	0.185382	4.658877	0.0096
IGDP (-1)	1.050358	0.174086	6.033565	0.0038
IGDP (-2)	0.290317	0.153602	1.890055	0.1317
XGDP	-1.004612	0.067113	-14.96899	0.0001
XGDP (-1)	0.227374	0.067709	3.358093	0.0284
XGDP (-2)	0.123477	0.039943	3.091304	0.0365
TGDP	1.519156	0.230517	6.590219	0.0027
TGDP (-1)	-4.813360	0.358995	-13.40788	0.0002
TGDP (-1)	-1.001327	0.342327	-2.925064	0.0430
C	133.3867	6.941753	19.21513	0.0000
R-squared	0.997160	Mean dependent var		16.62813
Adjusted R-squared	0.989349	S.D. dependent var		1.911893
S.E. of regression	0.197314	Akaike info criterion		0.294337-

Sum squared resid	0.155731	Schwarz criterion	0.285105
Log likelihood	14.35469	Hannan-Quinn criter	0.264664-
F-statistic	127.6661	Durbin-Watson stat	3.026030
Prob (F-statistic)	0.000143		

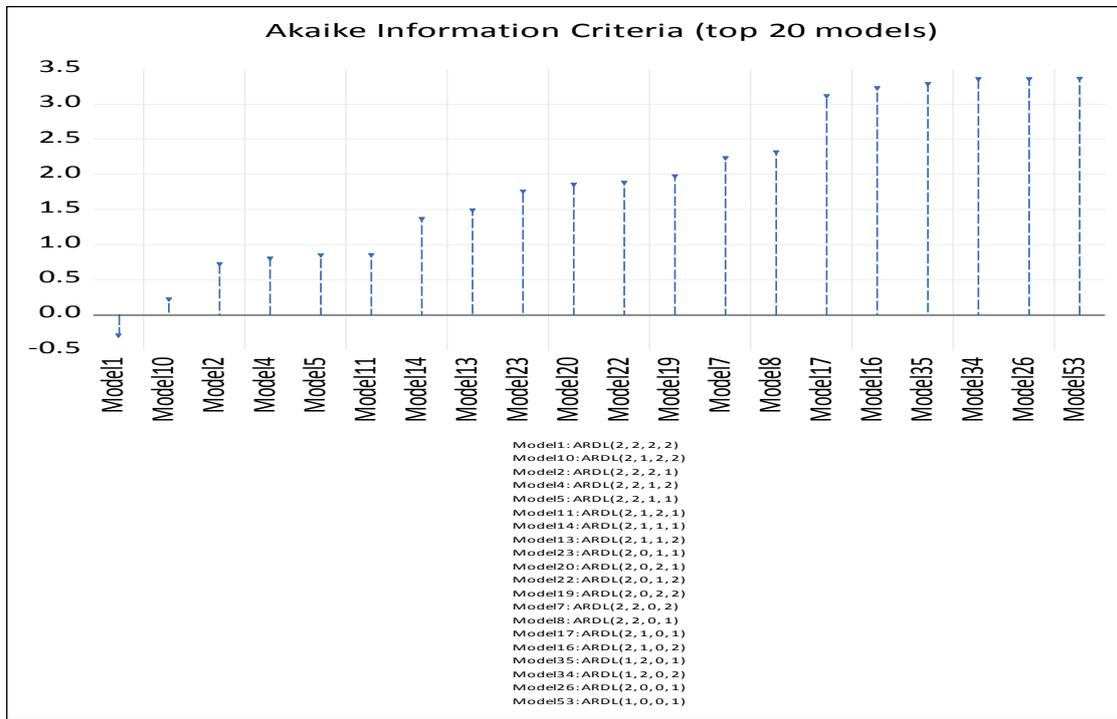
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً. اختبار فترات الابطاء المثلى

يوضح الشكل البياني (31) فترات الابطاء المثلى بالاستناد إلى معيار (Akaike) إذ هي (2,2,2,2)، إذ

انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (31) فترات الابطاء المثلى



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً إلى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (34)، يتضح ان قيمة F المحتسبة هي F-

statistic= 103.4685 وهي أكبر من قيمة F الحرجة العظمى عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة

توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية

طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (34) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	103.4685	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		%10	2.618	3.532
		%5	3.164	4.194
		%1	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		%10	2.676	3.586
		%5	3.272	4.306
		%1	4.614	5.966

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (35)، ان القيمة الاحتمالية لكل من $F\text{-statistic} = 0.5192$ و $\text{Chi-Square} = 0.3673$ ، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فأنها غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (35) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.073704	Prob. F (11,4)	0.5192
Obs*R-squared	11.95212	Prob. Chi-Square (11)	0.3673
Scaled explained SS	0.948612	Prob. Chi-Square (11)	1.0000

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (36)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار LM الارتباط التسلسلي بين البواقي $F\text{-statistic}$ ، والتي بلغت (0.6431) و Chi-Square والتي بلغت (0.0575) أي انها اكبر من 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (36) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

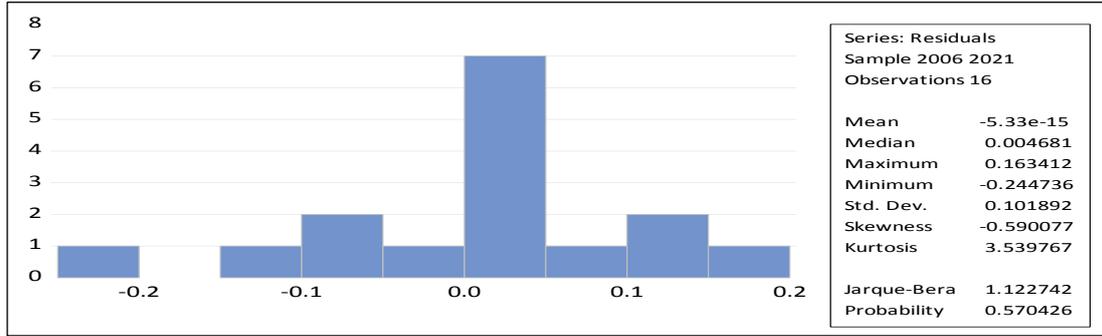
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.555050	Prob. F (2,2)	0.6431
Obs*R-squared	5.710939	Prob. Chi-Square (2)	0.0575

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

خامساً. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (32) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera هي (0.570426) وهي أكبر من 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (32) توزيع الأخطاء العشوائية

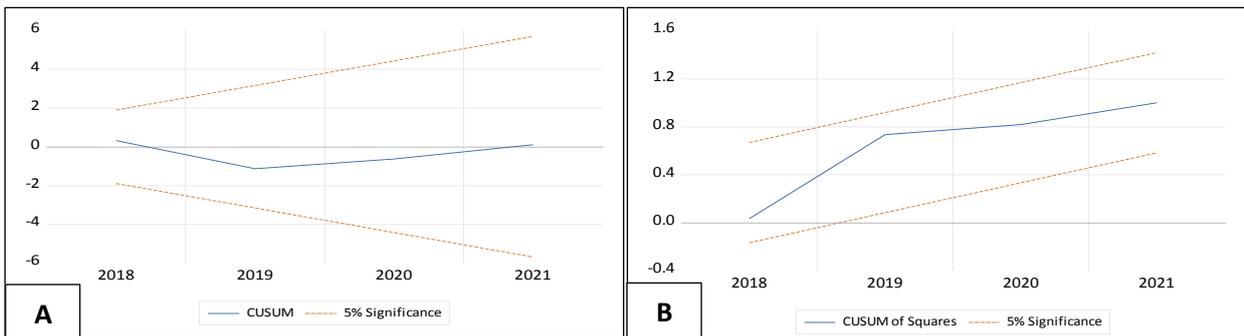


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (33) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى معنوية 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (33) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics



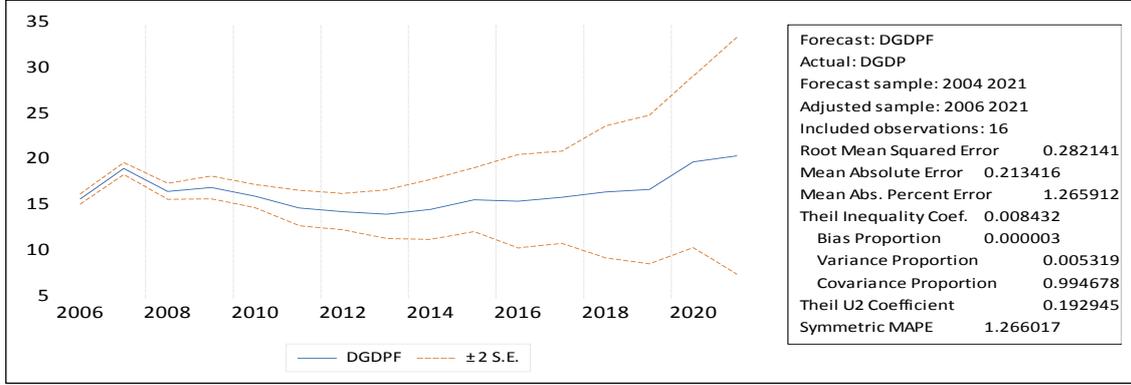
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سابعاً. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استناداً إلى نتائج الشكل البياني (34) ان نتائج معامل ثايل (Theil U2 Coefficient) مقدارها (0.192945) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين ان قيمة نسبة التحيز (Bias Proportion) هي (0.000003) قريبة من الصفر، أما قيمة التباين (Variance Proportion) بلغت (0.005319) وهي قريبة من الصفر ايضاً، في حين

بلغت نسبة التباين (Covariance Proportion) (0.996678) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الانموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج للتنبؤ بالمستقبل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (34) اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 12 Eviews

ثامناً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (37)، ان التغيرات في مؤشر (IGDP) ذات تأثير معنوي في مؤشر (DGDP) في الصين، أي بمعنى زيادة مؤشر (IGDP) في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع مؤشر (DGDP) في السنة الحالية بمقدار (-0.290317) وهنا يتضح ان زيادة الاستثمار الاجنبي له أثر سلبي على الدين العام، كما يتضح من الجدول (37) ان (XGDP) له تأثير معنوي أي أن زيادة مؤشر (XGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى تراجع مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بمقدار (-0.123477)، ويمكن تبرير ذلك بان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة ومن ثم تخفيض (DGDP).

وبين الجدول (37) ان مؤشر (TGDP) له تأثير معنوي على (DGDP) أي أن زيادة مؤشر (TGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى زيادة (DGDP) في السنة الحالية بمقدار (1.001327)، ويمكن تعليل ذلك بأن الدين العام يأتي نتيجة لزيادة الانفاق العام الذي يمول بالضرائب مباشرة كانت او غير مباشرة.

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (37) يتضح ان قيمة (-1) CoIntEq هي (-3.094522) أي انها معنوية عند مستوى 1% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف سريعة $0.323 = 3.094522 - 1$ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل اكثر من ثلاثة اشهر.

جدول (37) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد الصيني

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (DGDP (-1))	1.448181	0.062143	23.30415	0.0000
D (IGDP)	0.863672	0.096302	8.968326	0.0009
D (IGDP (-1))	-0.290317	0.077150	-3.763046	0.0197
D(XGDP)	-1.004612	0.039359	-25.52418	0.0000
D (XGDP (-1))	-0.123477	0.022306	-5.535469	0.0052
D (TGDP)	1.519156	0.112424	13.51269	0.0002
D (TGDP (-1))	1.001327	0.149429	6.701009	0.0026
CointEq (-1)*	-3.094522	0.096203	-32.16653	0.0000
R-squared	0.995888	Mean dependent var		0.176875
Adjusted R-squared	0.992289	S.D. dependent var		1.588915
S.E. of regression	0.139522	Akaike info criterion		0.794337-
Sum squared resid	0.155731	Schwarz criterion		0.408042-
Log likelihood	14.35469	Hannan-Quinn criter.		0.774555-
Durbin-Watson stat	3.026030			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (38) يتضح ان مؤشر (IGDP) كان معنوي عند مستوى 1%، إذ إن زيادته بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (0.712339) وذلك لان بعض التدفقات الأجنبية المباشرة تعتبر ديون على البلد المستقبل لهذه التدفقات لصالح الدول الأجنبية، في حين أن مؤشر (XGDP) يكون له تأثير معنوي سالب أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع مؤشر (DGDP) بمقدار (-0.211264) وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات بفعل زيادة الصادرات، ويوضح الجدول (38) ان مؤشر (TGDP) له تأثير معنوي سالب هو الآخر فان زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر (DGDP) بمقدار (-1.388108)، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بفعل زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الدين العام.

جدول (38) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد الصيني

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IGDP	0.712339	0.082854	8.597507	0.0010
XGDP	-0.211264	0.013699	-15.42135	0.0001
TGDP	-1.388108	0.028511	-48.68674	0.0000
C	43.10414	0.636121	67.76088	0.0000
EC = DGDP - (0.0119*IGDP -0.1509*EGDP -1.5544*TGDP + 46.6683)				

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

المطلب الثالث: تقدير دالة العجز او الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: تقدير دالة (SGDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

$$SGDP = f (IGDP, XGDP, TGDP)$$

استناداً إلى نتائج نموذج ARDL لدالة (SGDP) في الصين والتي يوضحها الجدول (39)، ان المتغيرات المستقلة تفسر 93.5 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين أن 6.5% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة Adjusted R-squared = 65%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F المحتسبة والبالغة (31.8) ان النموذج معنوي عند مستوى 1%.

جدول (39) انموذج ARDL لدالة العجز او الفائض الأولي او الاساسي إلى

الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SGDP (-1)	0.524971-	0.291242	1.802525-	0.0989
IGDP	0.291991-	0.370056	0.789044-	0.4468
XGDP	0.146287-	0.104067	1.405703-	0.1874
XGDP (-1)	0.166798-	0.097273	1.714740-	0.1144
TGDP	0.852304-	0.199728	4.267317-	0.0013
C	26.76862	5.436198	4.924143	0.0005
R-squared	0.935471	Mean dependent var		2.523529
Adjusted R-squared	0.906139	S.D. dependent var		1.671492
S.E. of regression	0.512090	Akaike info criterion		1.769931
Sum squared resid	2.884596	Schwarz criterion		2.064006
Log likelihood	9.044414-	Hannan-Quinn criter		1.799163
F-statistic	31.89309	Durbin-Watson stat		2.225408
Prob (F-statistic)	0.000003			

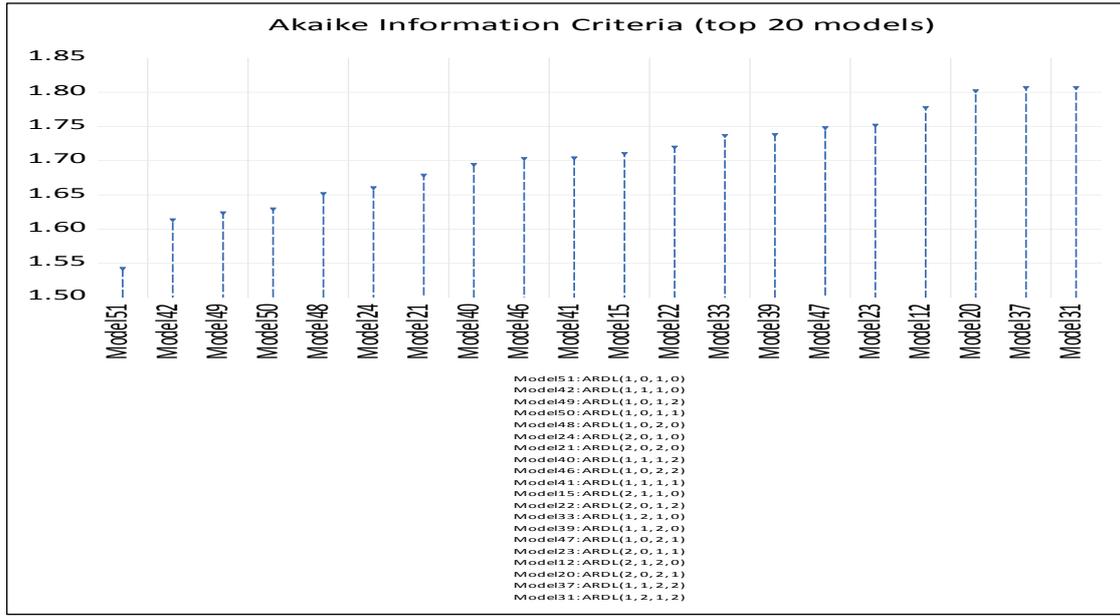
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً. اختبار فترات الابطاء المثلى:

يوضح الشكل البياني (35) ان فترات الابطاء المثلى بالاستناد إلى معيار (Akaike) هي (1,0,1,0)، إذ

انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (35) فترات الابطاء المثلى



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً إلى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (40)، يتضح ان قيمة F المحتسبة هي F- statistic= 5.761019 وهي أكبر من قيمة F الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (40) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.761019	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66
Actual Sample Size	17		Finite Sample: n=35	
		%10	2.618	3.532
		%5	3.164	4.194
		%1	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		%10	2.676	3.586
		%5	3.272	4.306
		%1	4.614	5.966

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (41)، ان القيمة الاحتمالية لكل من $F\text{-statistic} = 0.3080$ و $\text{Chi-Square} = 0.2590$ ، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فأنها غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (41) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.367999	Prob. F (5,11)	0.3080
Obs*R-squared	6.517936	Prob. Chi-Square (5)	0.2590
Scaled explained SS	2.858015	Prob. Chi-Square (5)	0.7219

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (42)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار LM الارتباط التسلسلي بين البواقي $F\text{-statistic}$ ، والتي بلغت (0.1705) و Chi-Square والتي بلغت (0.0811) أي انها اكبر من 5%، وبذلك تقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (42) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

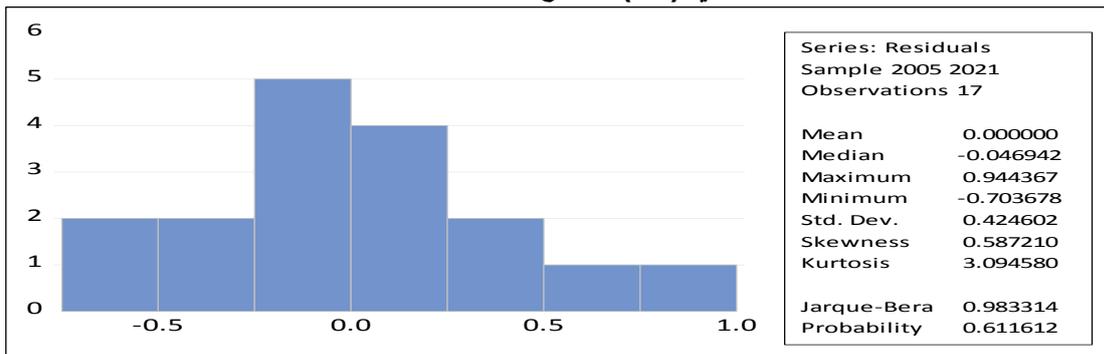
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.180613	Prob. F (1,10)	0.1705
Obs*R-squared	3.043396	Prob. Chi-Square (1)	0.0811

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

خامساً. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (36) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية Jarque-Bera هي (0.611612) وهي أكبر من 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم والتي تنص بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (36) توزيع الأخطاء العشوائية

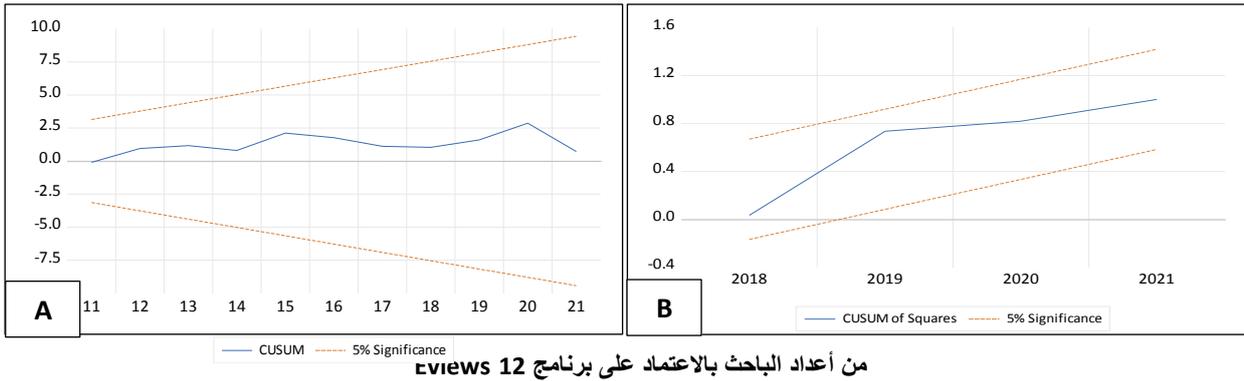


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (37) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

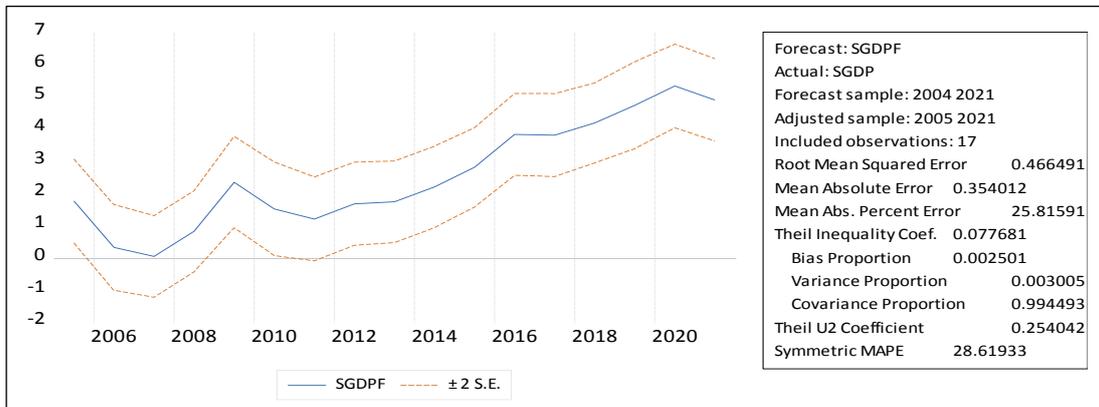
الشكل البياني (37) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics



سابعاً. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استناداً إلى نتائج الشكل البياني (38) ان نتائج معامل ثايل (Theil U2 Coefficient) مقدارها (0.254042) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين نسبة التحيز (Bias Proportion) هي (0.002501) وهي (صفر)، أما قيمة التباين (Variance Proportion) بلغت (0.003005) وهي ايضاً قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (Covariance Proportion) حوالي (0.994493) وهي قريبة من الواحد، مما يعني ان النموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج للتنبؤ بمستقبل التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (38) اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثامناً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (43)، ان التغيرات في مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير معنوي سالب في مؤشر العجز او الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين، أي بمعنى ان زيادة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع مؤشر العجز او الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بمقدار (-0.146287) وهنا يوضح ان ارتفاع الصادرات لها أثر سلبي على مؤشر العجز الأولي او الأساس إلى الناتج المحلي أي بمعنى انها تؤدي إلى تراجع نسبة العجز او الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة (-1) CointEq هي (-1.524971) أي انها معنوية عند مستوى 1% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة $1 / -1.524971 = 0.655$ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل اكثر من ستة اشهر.

جدول (43) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد الصيني

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (XGDP)	-0.146287	0.044791	-3.265951	0.0075
CointEq (-1)*	-1.524971	0.243320	-6.267350	0.0001
R-squared	0.814979	Mean dependent var		0.144706
Adjusted R-squared	0.802644	S.D. dependent var		0.987124
S.E. of regression	0.438528	Akaike info criterion		1.299343
Sum squared resid	2.884596	Schwarz criterion		1.397368
Log likelihood	9.044414-	Hannan-Quinn criter.		1.309087
Durbin-Watson stat	2.225408			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (44) يتضح ان مؤشر (IGDP) كان له تأثير معنوي سالب أي أن زيادة (IGDP) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) بمقدار (-0.191473) وذلك للتأثير الايجابي للتدفقات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي يكون له تأثير معنوي سالب ايضاً أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) بمقدار (-0.205305) وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات، أما مؤشر الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيره المعنوي سالب هو الاخر فان زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر (SGDP) بمقدار (-0.558898).

جدول (44) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد الصيني

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IGDP	-0.191473	0.235836	-0.811891	0.4341
XGDP	-0.205305	0.041976	-4.891060	0.0005
TGDP	-0.558898	0.076480	-7.307794	0.0000
C	17.55353	1.460509	12.01877	0.0000

$$EC = SGDP - (-0.1915*IGDP - 0.2053*XGDP - 0.5589*TGDP + 17.5535)$$

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

المبحث الثاني

قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في الامارات العربية المتحدة

المطلب الأول: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

استناداً إلى الجدول (45) يمكن توضيح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع، إذ يتضح من الجدول استقرار (DGDP) مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10%، كما يتضح استقرار (SGDP) مؤشر الفائض أو العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%.

جدول (45) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الاقتصاد الاماراتي

المؤشرات	المستوى						الفرق الاول					
	قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام		قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام	
	↔	↔	↔	↔	↔	↔	↔	↔	↔	↔	↔	↔
DGDP	0.03	2.6	1.3	3.3	1.8	1.6						
SGDP	2.4	2.6	1.6	3.3	**2.5	1.9						
IGDP	2.2	2.6	1.7	3.3	1.2	1.6	**3.6	3	**4.5	3.7	*3.8	2.7
PGDP	1.9	2.6	3	3.3	0.5	1.6	*5.5	3.9	*5.6	4.6	*5.7	2.7
NOGDP	*3.5	3	1	3.3	1.6	1.6	*4.4	3.9	**4.6	3.7	*4.6	2.7

من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

* معنوي عند مستوى 1%

** معنوي عند مستوى 5%

في حين يوضح الجدول (45) ان مؤشر الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (IGDP) استقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و5% و1% على التوالي.

أما مؤشر القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) فقد استقر هو الآخر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، ويبين الجدول (51) ان مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (NOGDP) استقر عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 1%

المطلب الثاني: تقدير دالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)

أولاً: تقدير دالة (DGDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

$$DGDP = f (IGDP, PGDP, NOGDP)$$

استناداً إلى نتائج نموذج ARDL لدالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات والتي يوضحها الجدول (46)، ان المتغيرات المستقلة تفسر 98.7 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين أن 1.3% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة $R\text{-squared} = 94.2\%$ Adjusted، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (21.7) ان النموذج معنوي عند مستوى معنوية 5%.

جدول (46) انموذج ARDL لدالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الإماراتي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP (-1)	0.500097	0.289882	1.725179	0.1830
DGDP (-2)	0.296765	0.564384	0.525820	0.6354
DGDP (-3)	1.642542	0.424614	3.868320	0.0306
IGDP	-1.362722	0.903380	-1.508469	0.2286
IGDP (-1)	0.604892	0.727905	0.831005	0.4669
IGDP (-2)	-2.099369	0.958802	-2.189574	0.1163
PGDP	1.860504	1.185190	1.569794	0.2145
PGDP (-1)	2.071401	0.838835	2.469379	0.0901
NOGDP	0.660734	0.165864	3.983594	0.0283
NOGDP (-1)	-0.169599	0.220211	-0.770169	0.4973
NOGDP (-2)	0.542116	0.147501	3.675336	0.0349
C	-79.95046	32.59977	-2.452486	0.0915
R-squared	0.987641	Mean dependent var		20.70000
Adjusted R-squared	0.942326	S.D. dependent var		8.373854
S.E. of regression	2.011012	Akaike info criterion		4.225715
Sum squared resid	12.13251	Schwarz criterion		4.792155
Log likelihood	19.69286-	Hannan-Quinn criter		4.219682
F-statistic	21.79496	Durbin-Watson stat		2.382256
Prob (F-statistic)	0.013750			

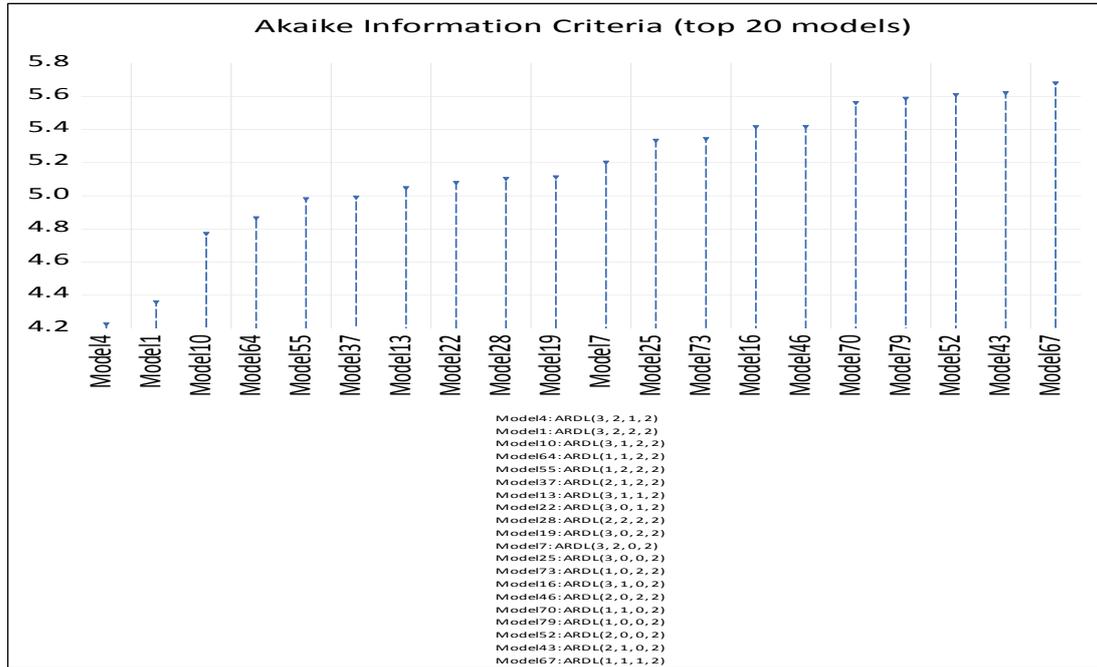
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً. اختبار فترات الابطاء المثلى

يوضح الشكل البياني (39) ان فترات الابطاء المثلى بالاستناد إلى معيار (Akaike) هي (2،1،2)، إذ

انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (39) فترات الابطاء المثلى



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً إلى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (46)، يتضح ان قيمة F المحتسبة هي F-statistic= 8.496017 وهي أكبر من قيمة F الحرجة العظمى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (46) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.496017	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66
Actual Sample Size			Finite Sample: n=35	
		%10	2.618	3.532
		%5	3.164	4.194
		%1	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		%10	2.676	3.586
		%5	3.272	4.306
		%1	4.614	5.966

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (47)، ان القيمة الاحتمالية لكل من $F\text{-statistic} = 0.2377$ و $\text{Chi-Square} = 0.2585$ ، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فأنها غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (47) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	2.561585	Prob. F (11,3)	0.2377
Obs*R-squared	13.55665	Prob. Chi-Square (11)	0.2585
Scaled explained SS	0.394286	Prob. Chi-Square (11)	1.0000

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (48)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار $F\text{-statistic LM}$ ، والتي بلغت (0.4941) و Chi-Square والتي بلغت (0.0501) أي انها اكبر من 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (48) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

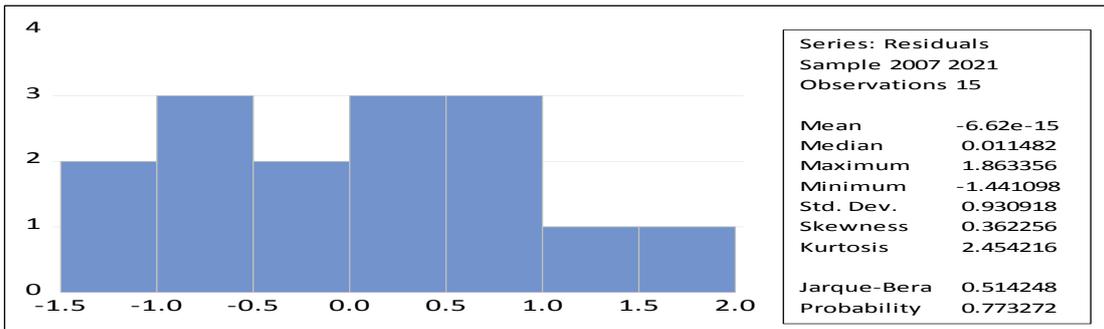
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.687975	Prob. F (1,2)	0.4941
Obs*R-squared	3.839183	Prob. Chi-Square (1)	0.0501

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

خامساً. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (40) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية لـ jarque-Bera هي (0.773272) وهي أكبر من 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (40) توزيع الأخطاء العشوائية

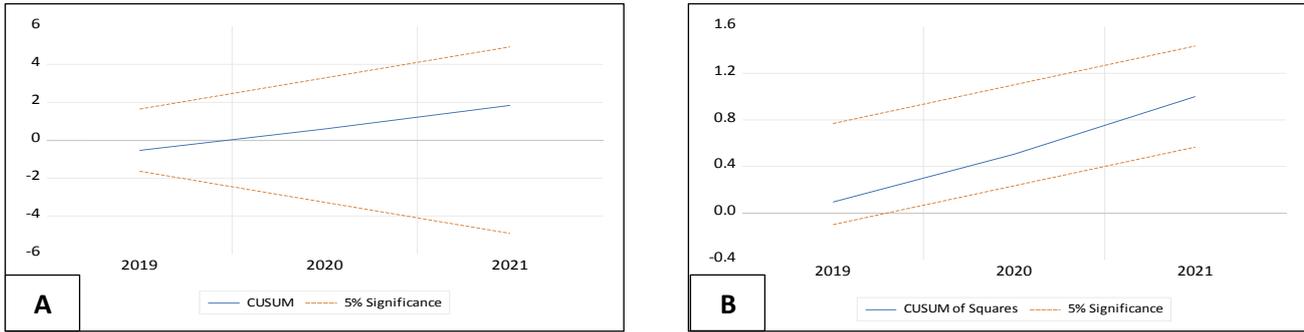


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (41) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى معنوية 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (41) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سابعاً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يوضح الجدول (50) نتائج معالم الاجل القصير، إذ يتضح ان اثر مؤشر (IGDP) لسنة سابقة له تأثير معنوي موجب في مؤشر (DGDP) إذ إن زيادته في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع مؤشر (DGDP) بمقدار (2.099369)، وذلك بسبب ما يمثله الاستثمار الأجنبي من ديون على البلد المستضيف، كما يتضح من الجدول (50) ان اثر مؤشر (PGDP) له تأثير معنوي موجب في مؤشر (DGDP) إذ إن زيادته بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة تؤدي إلى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في السنة الحالية بمقدار (1.860504)، ويمكن ان يكون ذلك بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى زيادة مساهمته في الدين الحكومي من خلال السندات الحكومية.

ويوضح الجدول (50) ايضاً اثر مؤشر (NOGDP) له أثر معنوي سالب فان زيادتها بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة ستؤدي إلى انخفاض مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-0.542116)، لما تمثله من تعظيم للإيرادات العامة مما يساهم ذلك في زيادة الاستدامة المالية.

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة (-1) CointEq هي (-1.439404) أي انها معنوية عند مستوى 1% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة $0.70 = 1.439404 / 1$ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل حوالي سبعة أشهر، أي اقل من سنة.

جدول (50) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (DGDP (-1))	-1.939307	0.259017	-7.487180	0.0049
D (DGDP (-2))	-1.642542	0.212205	-7.740348	0.0045
D (IGDP)	-1.362722	0.292316	-4.661807	0.0186
D (IGDP (-1))	2.099369	0.371089	5.657316	0.0109
D (PGDP)	1.860504	0.257006	7.239157	0.0054
D (NOGDP)	0.660734	0.079000	8.363692	0.0036
D (NOGDP (-1))	-0.542116	0.075057	-7.222729	0.0055
CointEq (-1)*	-1.439404	0.144578	9.955913	0.0022
R-squared	0.948473	Mean dependent var		2.213333
Adjusted R-squared	0.896945	S.D. dependent var		4.101022
S.E. of regression	1.316516	Akaike info criterion		3.692382
Sum squared resid	12.13251	Schwarz criterion		4.070009
Log likelihood	19.69286-	Hannan-Quinn criter.		3.688359
Durbin-Watson stat	2.382256			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (51) يتضح ان معاملات الاجل الطويل للمتغير المستقل مؤشر الاستثمار الاجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (IGDP) كانت غير معنوية عند مستوى 10%، إذ إن زيادة مؤشر (IGDP) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (1.98498)، في حين أن مؤشر نسبة القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) يكون له تأثير معنوي سالب أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-2.731620) وذلك يعود إلى سياسة البلد على المدى الطويل في تحويل جزء من الأعباء الاقتصادية إلى القطاع الخاص، أما مؤشر (NOGDP) فان تأثيره المعنوي سالب هو الآخر فان زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر (DGDP) بمقدار (-0.717832) فان زيادة الإيرادات غير النفطية يساهم في تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

جدول (51) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IGDP	1.984987	0.869044	2.284104	0.1065
PGDP	-2.731620	0.240721	-11.34768	0.0015
NOGDP	-0.717832	0.163018	-4.403403	0.0217
C	55.54414	3.746094	14.82722	0.0007
EC = DGDP - (1.9850*IGDP - 2.7316*PGDP - 0.7178*NOGDP + 55.5441)				

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

المطلب الثالث: تقدير دالة العجز او الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (SGDP)

أولاً: تقدير دالة (SGDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

$$SGDP = f(IGDP, PGDP, NOGDP)$$

استناداً إلى نتائج نموذج ARDL لدالة (SGDP) في الامارات والتي يوضحها الجدول (52)، ان المتغيرات المستقلة تفسر 95.8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين أن 4.2% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة Adjusted R-squared = 87.5%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (11.5) ان النموذج معنوي عند مستوى 1%.

جدول (52) انموذج ARDL لدالة العجز او الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الاماراتي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SGDP (-1)	0.924462	0.293973	3.144721	0.0255
SGDP (-2)	-0.461280	0.359574	-1.282851	0.2558
IGDP	-0.055391	1.349850	-0.041035	0.9689
IGDP (-1)	1.027239	1.235659	0.831329	0.4437
PGDP	-0.876386	0.771512	-1.135934	0.3075
PGDP (-1)	0.471193	0.765856	0.615250	0.5653
PGDP (-2)	0.823369	0.878831	0.936891	0.3918
NOGDP	0.713294	0.216066	3.301280	0.0214
NOGDP (-1)	-0.795852	0.359455	-2.214052	0.0777
NOGDP (-2)	0.529855	0.340505	1.556087	0.1804
C	-13.73890	13.00088	-1.056767	0.3390
R-squared	0.958474	Mean dependent var		11.00000
Adjusted R-squared	0.875423	S.D. dependent var		10.65652
S.E. of regression	3.761268	Akaike info criterion		5.699238
Sum squared resid	70.73567	Schwarz criterion		6.230393
Log likelihood	34.59391-	Hannan-Quinn criter		5.726438
F-statistic	11.54074	Durbin-Watson stat		2.262862
Prob (F-statistic)	0.007312			

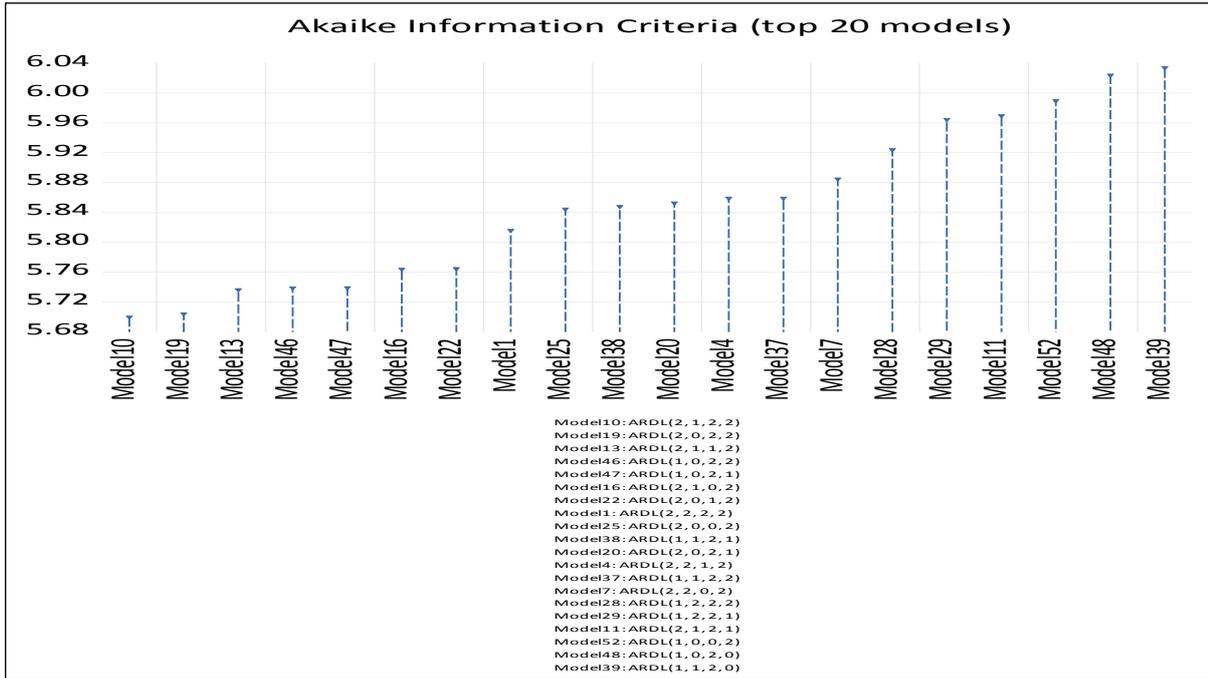
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً. اختبار فترات الابطاء المثلى

يوضح الشكل البياني (42) ان فترات الابطاء المثلى بالاستناد إلى معيار (Akaike) هي (2,1,2,2)، إذ

انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (42) فترات الابطاء المثلى



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً إلى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (53)، يتضح ان قيمة F المحسوبة هي $statistic = 1.219776$ وهي أصغر من قيمة F الحرجة العظمى عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (53) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.219776	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	16	%10	2.618	3.532
		%5	3.164	4.194
		%1	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		%10	2.676	3.586
		%5	3.272	4.306
		%1	4.614	5.966

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (54)، ان القيمة الاحتمالية لكل من $F\text{-statistic} = 0.7928$ و $\text{Chi-Square} =$

0.5808، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فأنها غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (54) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.565658	Prob. F (10,5)	0.7928
Obs*R-squared	8.492900	Prob. Chi-Square (10)	0.5808
Scaled explained SS	0.814017	Prob. Chi-Square (10)	0.9999

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (55)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار $F\text{-statistic}$ ، والتي بلغت

0.5462 و Chi-Square والتي بلغت (0.2113) أي انها اكبر من 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (55) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.432971	Prob. F (1,4)	0.5465
Obs*R-squared	1.562730	Prob. Chi-Square (1)	0.2113

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

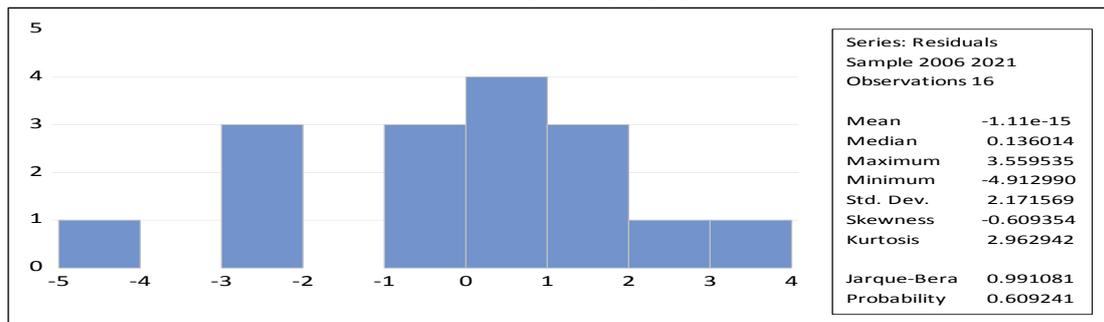
خامساً: اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (43) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية لـ

jarque-Bera هي (0.609241) وهي أكبر من 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بان الأخطاء العشوائية

تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (43) توزيع الأخطاء العشوائية

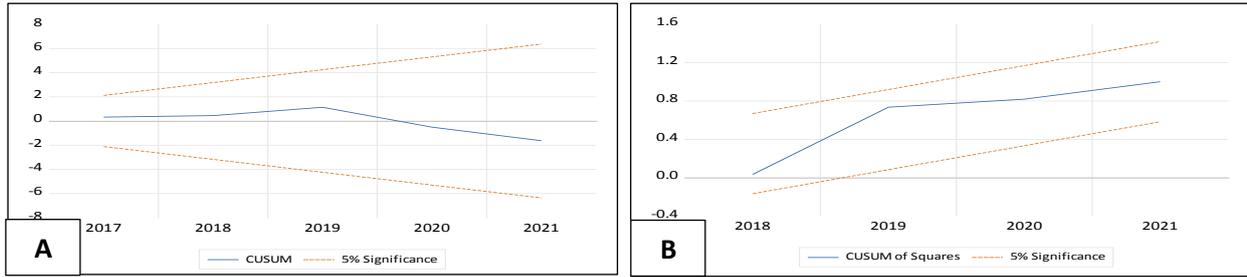


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (44) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (44) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

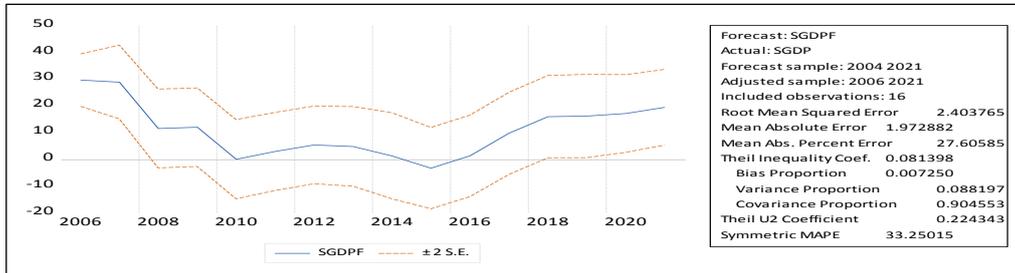


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سابعاً. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استناداً إلى نتائج الشكل البياني (45) ان نتائج معامل ثايل (Theil U2 Coefficient) مقدارها (0.224343) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين أن نسبة التحيز (Bias Proportion) هي (0.007250) وهي قريبة من الصفر، أما نسبة التباين (Variance Proportion) بلغت (0.088197)، في حين بلغت نسبة التغيرات (Covariance Proportion) (0.904553) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الانموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج للتنبؤ بالمستقبل والتحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (45) اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثامناً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (56)، ان التغيرات في مؤشر (IGDP) ذات تأثير غير معنوي سالب في مؤشر العجز او الفائض إلى المحلي الإجمالي (SGDP) في الامارات، أي بمعنى ان زيادة مؤشر (IGDP) في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) في السنة الحالية بمقدار (-0.055391)، كما يتضح ايضاً ان مؤشر (PGDP) له تأثير غير معنوي أي أن زيادة التغير في مؤشر (PGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) للسنة الحالية بمقدار (-0.823369)، ويوضح ايضاً ان مؤشر (NOGDP) له تأثير معنوي سالب أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) للسنة الحالية بمقدار (-0.529855)، وذلك لمساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل عجز الموازنة العامة.

جدول (56) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد الاماراتي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGDP (-1))	0.461280	0.194238	2.374816	0.0636
D (IGDP)	-0.055391	0.577979	-0.095835	0.9274
D (PGDP)	-0.876386	0.422317	-2.075185	0.0926
D (PGDP (-1))	-0.823369	0.387025	-2.127434	0.0867
D (NOGDP)	0.713294	0.123308	5.784629	0.0022
D (NOGDP (-1))	-0.529855	0.181217	-2.923865	0.0329
CointEq (-1)*	-0.536819	0.162019	-3.313304	0.0212
R-squared	0.903854	Mean dependent var		1.093750-
Adjusted R-squared	0.839756	S.D. dependent var		7.003377
S.E. of regression	2.803483	Akaike info criterion		5.199238
Sum squared resid	70.73567	Schwarz criterion		5.537246
Log likelihood	34.59391-	Hannan-Quinn criter.		5.216547
Durbin-Watson stat	2.262862			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة (-1) CointEq هي (-0.536819) أي انها سالبة ومعنوية عند مستوى 1% وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا $1/ -0.536819 = 1.861$ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل اكثر من سنة.

2. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (57) يتضح مؤشر (IGDP) كان غير معنوي عند مستوى 5%، إذ إن زيادة مؤشر (IGDP) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة مؤشر (SGDP) بمقدار (1.810384)، في حين أن مؤشر (PGDP) كان له تأثير غير معنوي ايضاً أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر (SGDP) بمقدار (0.778989)، أما (NOGDP) فكان له تأثير معنوي موجب فان زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر (SGDP) بمقدار (0.833237)، ويمكن ان يعود ذلك إلى زيادة الأعباء المالية في الاجل الطويل عندما تزداد الإيرادات.

جدول (57) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد الاماراتي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IGDP	1.810384	2.554890	0.708596	0.5102
PGDP	0.778989	1.506165	0.517200	0.6271
NOGDP	0.833237	0.281683	2.958067	0.0316
C	-25.59319	24.14136	-1.060139	0.3376
EC = SGDP - (1.8104*IGDP + 0.7790*PGDP + 0.8332*NOGDP - 25.5932)				

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

المبحث الثالث

قياس وتحليل دور سياسة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق

المطلب الأول: اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع

استناداً إلى الجدول (58) يمكن توضيح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع، إذ يتضح من الجدول استقرار مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 1%، كما يتضح استقرار مؤشر (SGDP) عند المستوى في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و 1% على التوالي.

جدول (58) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) في الاقتصاد العراقي

المؤشرات	المستوى						الفرق الاول					
	قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام		قاطع فقط		قاطع واتجاه عام		بدون قاطع واتجاه عام	
	التحتية	الاجمالية	التحتية	الاجمالية	التحتية	الاجمالية	التحتية	الاجمالية	التحتية	الاجمالية	التحتية	الاجمالية
DGDP	*8.8	3.9	*6.2	4.6	*5.2	2.7						
SGDP	4.2	3.9	**4.1	3.7	*3.9	2.7						
IGDP	1.9	2.6	2.4	3.3	**1.7	1.6						
TGDP	2.3	2.6	3.2	3.3	0.3	1.6	*6.4	3.9	*6.2	4.6	*6.5	2.7
XNOGDP	1.7	2.6	**4.4	3.3	*2.8	2.7						

من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

* معنوي عند مستوى 1%

** معنوي عند مستوى 5%

في حين يوضح الجدول (58) ان مؤشر (IGDP) استقر عند المستوى في حالة عدم جود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%، أما مؤشر نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (TGDP) فقد استقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%.

وبين الجدول (58) ايضاً ان مؤشر الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (XNOGDP)

استقر عند المستوى في حالة وجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 5% و 1%.

المطلب الثاني: تقدير دالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DGDP)

أولاً: تقدير دالة (DGDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

$$DGDP = f (IGDP, TGDP, XNOGDP)$$

استناداً إلى نتائج نموذج ARDL لدالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق والتي يوضحها الجدول (59)، ان المتغيرات المستقلة تفسر 94.3 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين أن 5.7% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة $R\text{-squared} = 89.8\%$ Adjusted، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (21.3) ان النموذج معنوي عند مستوى 1%.
 كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (21.3) ان النموذج معنوي عند مستوى 1%.

جدول (59) انموذج ARDL لدالة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP (-1)	0.479170	0.075350	6.359255	0.0001
IGDP	-1.365543	2.757226	-0.495260	0.6323
IGDP (-1)	3.435168	4.780814	0.718532	0.4907
TGDP	7.907977	4.475325	1.767017	0.1110
TGDP (-1)	6.740985	3.897905	1.729387	0.1178
XNOGDP	8.729016	5.597635	1.559411	0.1533
XNOGDP (-1)	15.37848	5.928003	2.594209	0.0290
C	-19.45526	19.64312	-0.990436	0.3478
R-squared	0.943076	Mean dependent var		65.17059
Adjusted R-squared	0.898802	S.D. dependent var		31.06601
S.E. of regression	9.882604	Akaike info criterion		7.724617
Sum squared resid	878.9928	Schwarz criterion		8.116717
Log likelihood	57.65924-	Hannan-Quinn criter		7.763592
F-statistic	21.30085	Durbin-Watson stat		1.831575
Prob (F-statistic)	0.000064			

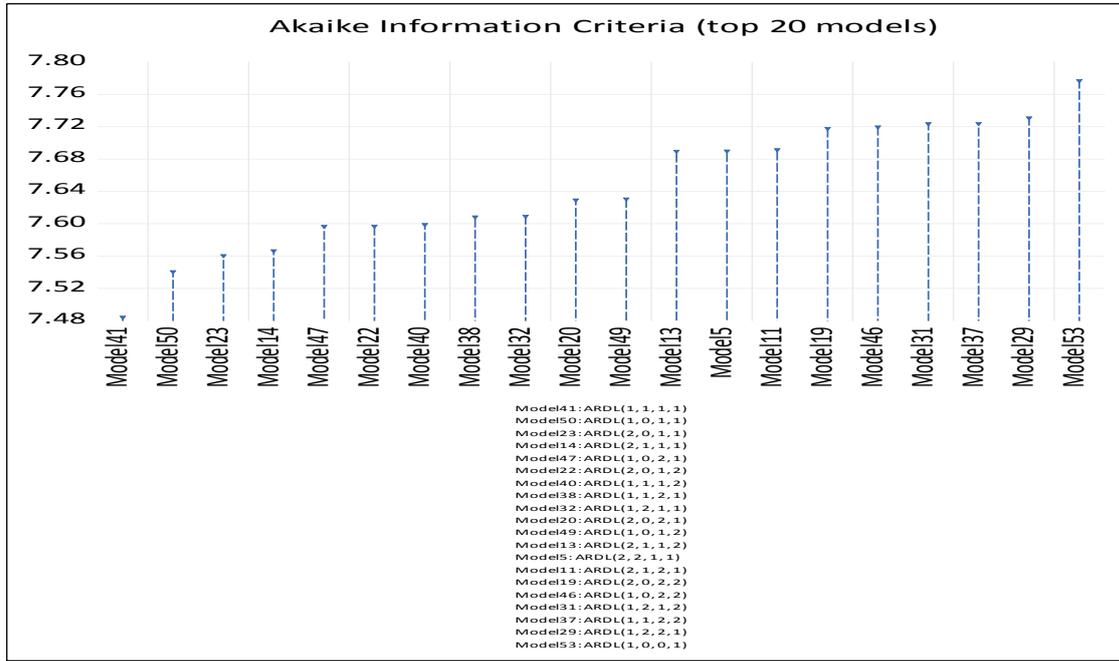
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً. اختبار فترات الابطاء المثلى

يوضح الشكل البياني (46) ان فترات الابطاء المثلى بالاستناد إلى معيار (Akaike) هي (1,1,1,1)، إذ

انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (46) فترات الابطاء المثلى



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً إلى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (60)، يتضح ان قيمة F المحتسبة هي F- statistic= 29.28112 وهي أكبر من قيمة F الحرجة العظمى عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (60) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	29.28112	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
		%10	2.618	3.532
		%5	3.164	4.194
		%1	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		%10	2.676	3.586
		%5	3.272	4.306
		%1	4.614	5.966

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (61)، ان القيمة الاحتمالية لكل من $F\text{-statistic} = 0.1921$ و $\text{Chi-Square} = 0.1870$ ، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فأنها غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (61) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.848939	Prob. F (7,9)	0.1921
Obs*R-squared	10.02725	Prob. Chi-Square (7)	0.1870
Scaled explained SS	3.129916	Prob. Chi-Square (7)	0.8727

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (62)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار $F\text{-statistic LM}$ ، والتي بلغت (0.6930) و Chi-Square والتي بلغت (0.4294) أي انها اكبر من 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (62) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

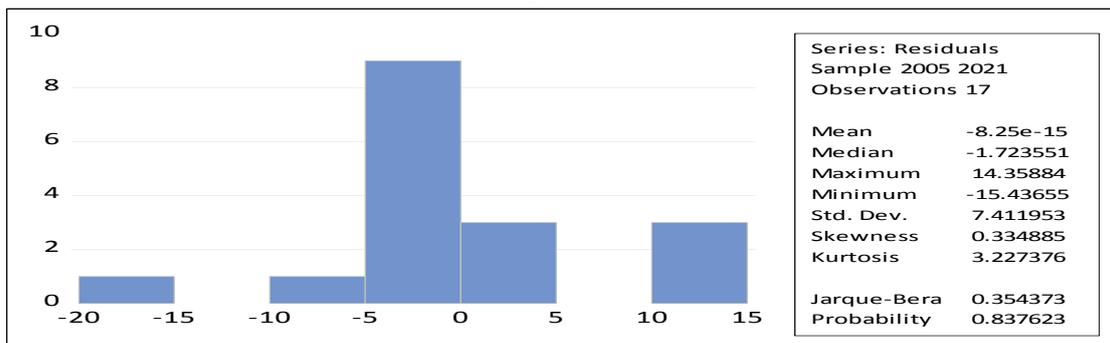
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.386592	Prob. F (2,7)	0.6930
Obs*R-squared	1.690957	Prob. Chi-Square (2)	0.4294

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

خامساً. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (47) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية لـ jarque-Bera هي (0.837623) وهي أكبر من 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (47) توزيع الأخطاء العشوائية

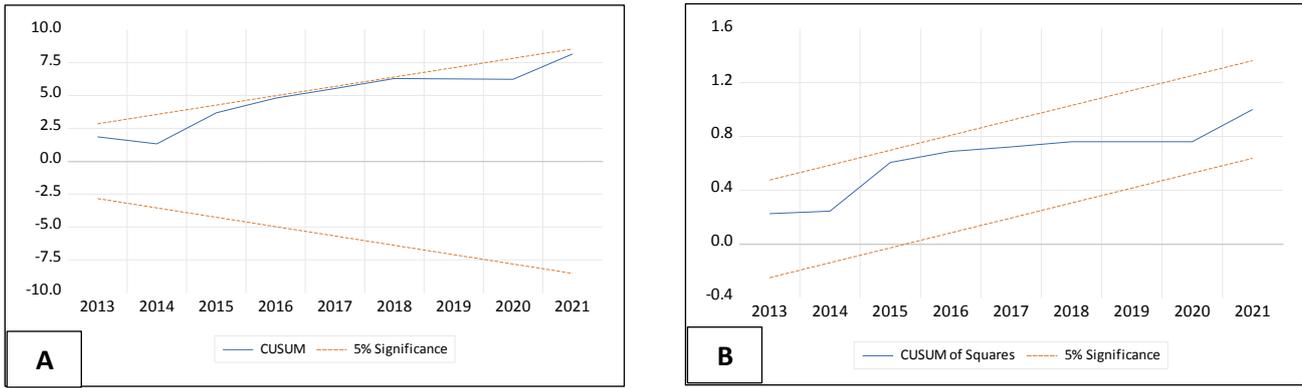


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (48) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (48) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

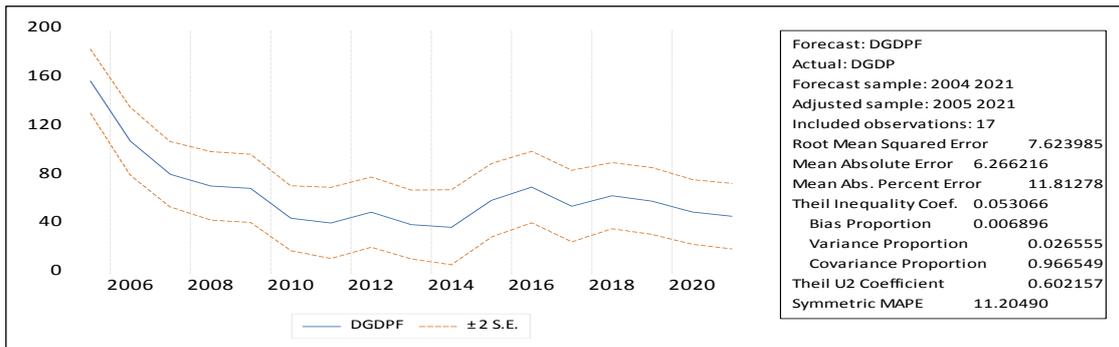


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سابعاً. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استناداً إلى نتائج الشكل البياني (49) ان نتائج معامل ثايل (Theil U2 Coefficient) مقدارها (0.602157) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين أن نسبة التحيز (Bias Proportion) هي (0.006896) قريبة من الصفر، أما نسبة التباين (Variance Proportion) بلغت (0.026555) وهي قريبة من الصفر تقريباً، في حين بلغت نسبة التغيرات (Covariance Proportion) (0.966549) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الانموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج للتنبؤ بالمستقبل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (49) اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثامناً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (63)، ان التغيرات في مؤشر (IGDP) ذات تأثير غير معنوي في مؤشر (DGDP) في العراق، أي بمعنى زيادة مؤشر (IGDP) في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع مؤشر (DGDP) في السنة الحالية بمقدار (-1.365543) ويمكن تبرير ذلك بان الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن ان تساهم في سد فجوة النقد الأجنبي باعتبارها الية مهمة لنقل رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تغطية الفجوات التمويلية اللازمة لخدمة الدين العام.

كما يتضح من الجدول (63) ان مؤشر (TGDP) له تأثير معنوي في مؤشر (DGDP) أي أن التغير في مؤشر (TGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى زيادة مؤشر (DGDP) للسنة الحالية بمقدار (7.907977)، ويمكن تعليل ذلك عندما تنخفض أسعار النفط تلجأ الحكومة إلى اتباع سياسات مالية تهدف إلى تمويل الموازنة العامة كالاقتراض الداخلي والخارجي بفوائد مرتفعة.

ويوضح الجدول (63) ايضاً أن (XNOGDP) له تأثير معنوي على (DGDP) أي أن الزيادة في مؤشر (XNOGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى زيادة (DGDP) في السنة الحالية بمقدار (8.729016)، ويمكن ان يعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية فتلجأ الحكومة إلى مصادر إيرادات جديدة غير نفطية متمثلة بالاقتراض الخارجي والداخلي.

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة (-1) CointEq هي (-0.520830) أي انها معنوية عند مستوى 1% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً $1 / -0.520830 = 1.920$ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل أكثر من سنة وتسعة أشهر.

جدول (63) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد العراقي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IGDP)	-1.365543	1.765323	-0.773537	0.4590
D(TGDP)	7.907977	1.402400	5.638886	0.0003
D(XNOGDP)	8.729016	2.842914	3.070447	0.0133
CointEq (-1)*	-0.520830	0.035815	-14.54217	0.0000
R-squared	0.933311	Mean dependent var		11.43529-
Adjusted R-squared	0.917921	S.D. dependent var		28.70154
S.E. of regression	8.222824	Akaike info criterion		7.254029
Sum squared resid	878.9928	Schwarz criterion		7.450079
Log likelihood	57.65924-	Hannan-Quinn criter.		7.273516
Durbin-Watson stat	1.831575			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (64) يتضح ان معاملات الاجل الطويل للمتغير المستقل (IGDP) كانت غير معنوية عند مستوى 1%، إذ إن زيادة (IGDP) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (3.973709) وذلك بسبب الأثر السلبي للاستثمارات الأجنبية في الاجل الطويل والتي قد تتحول إلى ديون على البلد المضيف، في حين أن مؤشر (TGDP) كان له تأثير غير معنوي هو الآخر أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (28.12621)، أما مؤشر (XNOGDP) فان تأثيره معنوي أي أن زيادته هو الآخر بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر (DGDP) بمقدار (46.28673) ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية فتلجأ الحكومة إلى مصادر إيرادات جديدة غير نفطية متمثلة بالاقتراض الخارجي والداخلي.

جدول (64) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IGDP	3.973709	8.497312	0.467643	0.6512
TGDP	28.12621	16.53056	1.701467	0.1231
XNOGDP	46.28673	15.49971	2.986297	0.0153
C	-37.35437	39.88936	-0.936449	0.3735
(EC = DGDP - (3.9737*IGDP + 28.1262*TGDP + 46.2867*XNOGDP - 37.3544				

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

المطلب الثالث: تقدير دالة العجز او الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: تقدير دالة (SGDP) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

$$SGDP = f(IGDP, TGDP, XNOGDP)$$

استناداً إلى نتائج نموذج ARDL لدالة (SGDP) في العراق والتي يوضحها الجدول (65)، ان المتغيرات المستقلة تفسر 97.9% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين أن 2.1% تعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وان قيمة Adjusted R-squared = 93.9%، كما يتضح من الجدول وفق اختبار F والبالغة (24.2) ان النموذج معنوي عند مستوى 1%.

جدول (65) انموذج ARDL لدالة (SGDP) في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SGDP (-1)	0.046210	0.132911	0.347674	0.7422
IGDP	27.43151	8.386392	3.270955	0.0222
IGDP (-1)	-43.91452	15.15185	-2.898293	0.0339
IGDP (-2)	86.16937	15.92958	5.409393	0.0029
TGDP	87.29650	15.00718	5.816983	0.0021
TGDP (-1)	45.98796	22.15249	2.075972	0.0925
TGDP (-2)	36.91915	14.78762	2.496626	0.0547
XNOGDP	34.32579	18.67593	1.837969	0.1255
XNOGDP (-1)	47.20204	20.80410	2.268882	0.0725
XNOGDP (-2)	56.16618	15.01099	3.741670	0.0134
C	-403.8376	116.8466	-3.456134	0.0181
R-squared	0.979789	Mean dependent var		30.45813
Adjusted R-squared	0.939367	S.D. dependent var		92.10714
S.E. of regression	22.68023	Akaike info criterion		9.292714
Sum squared resid	2571.964	Schwarz criterion		9.823868
Log likelihood	63.34171-	Hannan-Quinn criter		9.319913
F-statistic	24.23904	Durbin-Watson stat		1.613716
Prob (F-statistic)	0.001286			

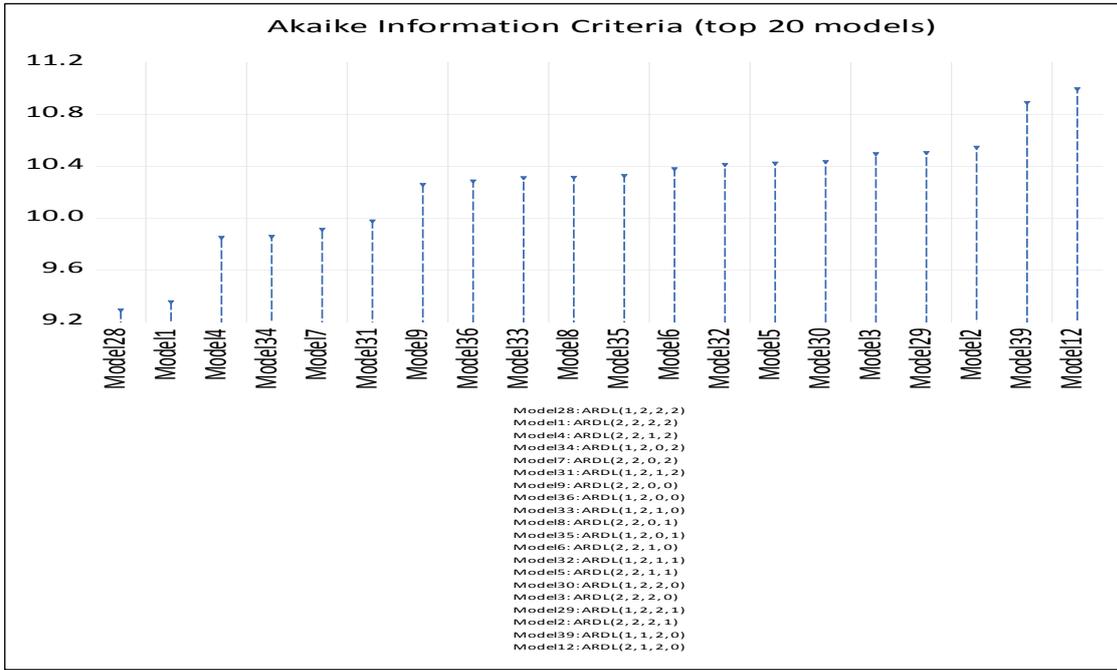
من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً. اختبار فترات الابطاء المثلى

يوضح الشكل البياني (50) ان فترات الابطاء المثلى بالاستناد إلى معيار (Akaike) هي (1,2,2,2)، إذ

انها تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (50) فترات الابطاء المثلى



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

استناداً إلى نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول (66)، يتضح ان قيمة F المحتسبة هي F- statistic= 15.75674 وهي أكبر من قيمة F الحرجة العظمى عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (66) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.75674	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		%10	2.618	3.532
		%5	3.164	4.194
		%1	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		%10	2.676	3.586
		%5	3.272	4.306
		%1	4.614	5.966

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

تشير نتائج الجدول (67)، ان القيمة الاحتمالية لكل من $F\text{-statistic} = 0.1016$ و $\text{Chi-Square} = 0.1787$ ، وبما ان القيم الاحتمالية اكبر من 5% فأنها معنوية غير معنوية، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (67) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	3.268595	Prob. F (10,5)	0.1016
Obs*R-squared	13.87719	Prob. Chi-Square (10)	0.1787
Scaled explained SS	0.713750	Prob. Chi-Square (10)	1.0000

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

استناداً إلى الجدول (68)، يتضح عدم معنوية القيمة الاحتمالية لاختبار LM الارتباط التسلسلي بين البواقي $F\text{-statistic}$ ، والتي بلغت (0.7811) و Chi-Square والتي بلغت (0.5566) أي انها اكبر من 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (68) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

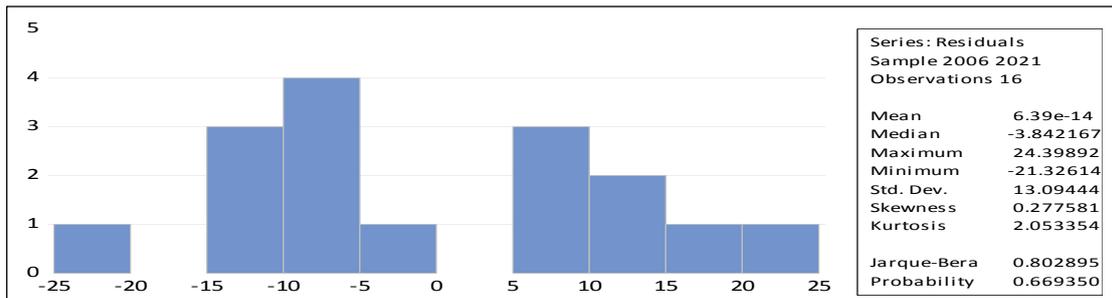
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.088312	Prob. F (1,4)	0.7811
Obs*R-squared	0.345616	Prob. Chi-Square (1)	0.5566

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

خامساً. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram-Normality Test

يوضح الشكل البياني (51) ان توزيع الأخطاء العشوائية يتبع التوزيع الطبيعي لان القيمة الاحتمالية لـ jarque-Bera هي (0.669350) وهي أكبر من 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الشكل البياني (51) توزيع الأخطاء العشوائية

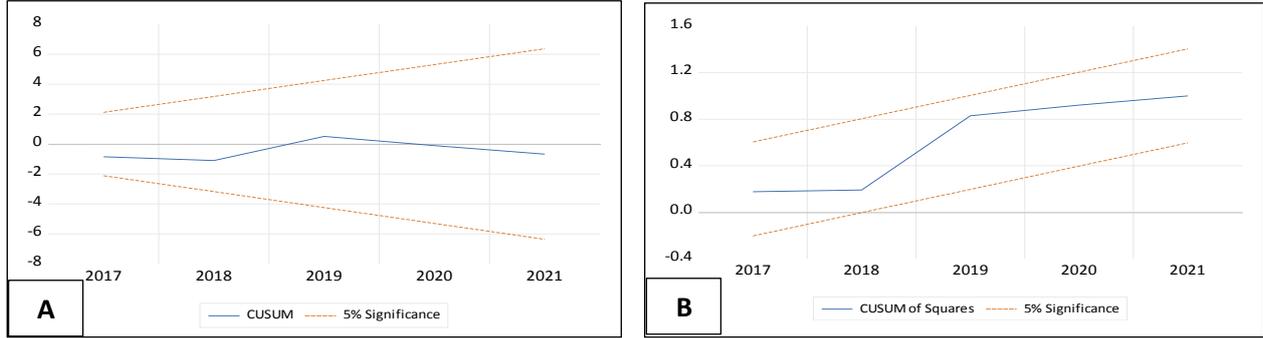


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

وفق اختبار CUSUM TEST يتضح من الشكل (A) في الشكل البياني (52) بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، بمعنى ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، في حين يوضح اختبار CUSUM OF Squares في الشكل (B) ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع هي الاخرى ضمن العمود الخاص بالقيم الحرجة بمعنى ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (52) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

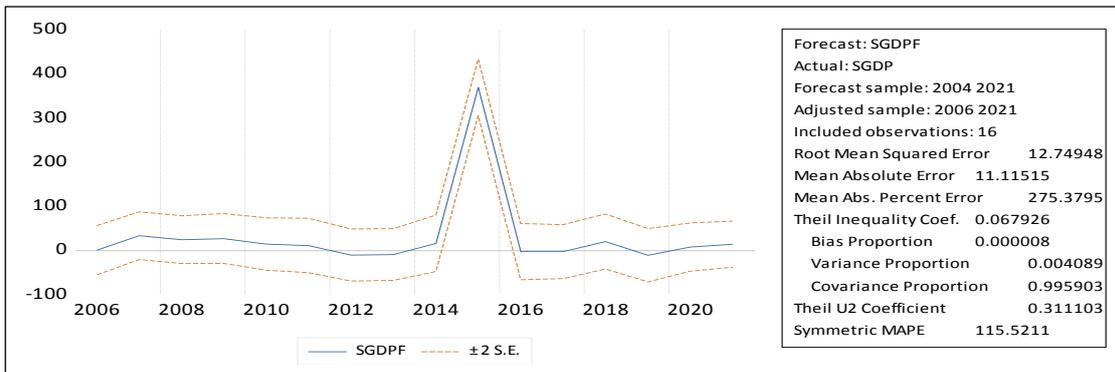


من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

سابعاً. اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

استناداً إلى نتائج الشكل البياني (53) ان نتائج معامل ثايل (Theil U2 Coefficient) مقدارها (0.311103) وهي اقل من الواحد الصحيح، في حين أن نسبة التحيز (Bias Proportion) هي (0.000008) وهي قريبة للصفر، أما نسبة التباين (Variance Proportion) بلغت (0.004089) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التغيرات (Covariance Proportion) (0.995903) وهي قريبة من الواحد، مما يعني الانموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج للتنبؤ بالمستقبل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المخطط لها.

الشكل البياني (53) اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثامناً. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

1. اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (69)، ان التغيرات في مؤشر (IGDP) ذات تأثير معنوي في مؤشر (SGDP) في العراق، أي بمعنى زيادة مؤشر (IGDP) في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) في السنة الحالية بمقدار (-86.16937) ويرجع سبب ذلك إلى

جدول (69) نتائج اختبار معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الاقتصاد العراقي

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IGDP)	27.43151	4.717273	5.815121	0.0021
D(IGDP(-1))	-86.16937	7.240741	-11.90063	0.0001
D(TGDP)	87.29650	5.025506	17.37069	0.0000
D(TGDP(-1))	-36.91915	4.221939	-8.744595	0.0003
D(XNOGDP)	34.32579	8.167749	4.202601	0.0085
D(XNOGDP(-1))	-56.16618	9.281683	-6.051293	0.0018
CointEq (-1)*	0.953790-	0.080094	-11.90843	0.0001
R-squared	0.990750	Mean dependent var		1.275000-
Adjusted R-squared	0.984584	S.D. dependent var		136.1514
S.E. of regression	16.90485	Akaike info criterion		8.792714
Sum squared resid	2571.964	Schwarz criterion		9.130721
Log likelihood	63.34171-	Hannan-Quinn criter.		8.810022
Durbin-Watson stat	1.613716			

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

كما يتضح من الجدول (69) ان مؤشر (TGDP) له تأثير معنوي في (SGDP) أي أن التغير في مؤشر (TGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى تراجع مؤشر (SGDP) للسنة الحالية بمقدار (-86.16937)، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات الكلية بفعل زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول (69) ايضاً أن مؤشر (XNOGDP) له تأثير معنوي على (SGDP) أي أن زيادة مؤشر (XNOGDP) بمقدار وحدة واحدة في سنة سابقة يؤدي إلى تراجع (SGDP) في السنة الحالية بمقدار (-56.16618)، ويمكن ان يرجع سبب ذلك إلى زيادة العملة الأجنبية بفعل زيادة نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يسهم ذلك في زيادة الإيرادات الكلية التي تقلل من نسبة العجز إلى الناتج المحلي.

ووفق معلمة نموذج تصحيح الخطأ يتضح ان قيمة (-1) CointEq هي (-0.953790) أي انها معنوية عند مستوى 1% وسالبة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة $1/0.953790 = 1.048$ وهذا يعني ان المدة الزمنية التي نحتاجها للوصول للتوازن في الاجل الطويل أكثر من سنة.

2. اختبار معالم الاجل الطويل

وفق الجدول (70) يتضح ان معاملات الاجل الطويل للمتغير المستقل (IGDP) كانت معنوية عند مستوى 5%، إذ إن زيادة (IGDP) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة مؤشر (SGDP) بمقدار (73.06257) وذلك لما تمثله هذه الاستثمارات من ديون على البلد المضيف في الاجل الطويل بالإضافة إلى خروج العملة الأجنبية إلى، في حين أن مؤشر (TGDP) يكون له تأثير معنوي أي أن زيادته بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر (SGDP) بمقدار (178.4497) ويمكن ان يرجع سبب ذلك إلى الاثار السلبية التي يخلفها فرض الضرائب في الاجل الطويل على النشاط الاقتصادي فقد يرتفع معدل التضخم اذا تم التطبيق بشكل لا يتناسب الظروف الاقتصادية للبلد، أما مؤشر (XNOGDP) فان زيادته هو الاخر بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مؤشر (SGDP) بمقدار (144.3651)، ويمكن ان يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج المستوردة مما يعني زيادة النفقات العامة لتلبية الحاجة إلى المستلزمات المستوردة ومن ثم زيادة عجز الموازنة.

جدول (70) نتائج اختبار معالم الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
IGDP	73.06257	26.51584	2.755432	0.0401
TGDP	178.4497	53.62552	3.327701	0.0208
XNOGDP	144.3651	44.16554	3.268727	0.0222
C	-423.4030	128.2919	-3.300310	0.0215
EC = SGDP - (73.0626*IGDP + 178.4497*TGDP + 144.3651*XNOGDP - 423.4030)				

من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الاستنتاجات

والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

أ. استنتاجات الجانب النظري من البحث

1. تبين أن التنويع الاقتصادي ممكن أن يعمل على تعزيز الاستدامة المالية وذلك بالاعتماد على نوعية السياسات التنويعية المستخدمة خلال مدة البحث في دول العينة (الصين، الامارات، العراق) والتي تقود نحو التحول الهيكلي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية؛ لأن التنويع الاقتصادي باستطاعته ان يحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة.
2. يمكن أن تساهم سياسة الخصخصة من خلال خفض الإنفاق الحكومي في رفع إيرادات الخزينة العامة للبلد إذ يمكن استخدامها لسداد الدين العام مما يساهم في تخفيف العبء على الموازنة العامة وبالتالي لن يكون البلد مضطراً للاستدانة من أجل الإنفاق على المشروعات العامة.
3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الموارد المالية وتراكم رؤوس الأموال مما ينعكس إيجاباً على وضع الموازنة العامة للبلد.
4. تساهم السياسات المالية بتحقيق الاستدامة المالية والمتمثلة بتحسين كفاءة الإنفاق العام عن طريق اتباع أنظمة مالية قوية فضلاً عن توفير تنبؤات معقولة بإيرادات الموارد اثناء القيام بأعداد الموازنة وبالتالي أحداث التوازن المالي والاقتصادي.
5. ترتبط السياسة النقدية عن طريق سعر الفائدة بعلاقة عكسية مع الاستدامة المالية فكلما ارتفعت أسعار الفائدة انخفضت قدرة البلد على إصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليفها مما يعني تحمل البلد أعباء مالية وبالتالي يؤثر ذلك على الاستدامة المالية بشكل سلبي والعكس صحيح.
6. تعد السياسة الضريبية بشقيها المباشر وغير المباشر من أبرز السياسات المستخدمة والتي تؤدي دوراً مهماً في عملية زيادة الإيرادات المالية للبلد وتمويل عجز الموازنة العامة للبلد وإعادة الاستقرار الاقتصادي، فالإعفاءات الضريبية تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال، فتنتج رؤوس الأموال للاستثمار في الأنشطة الاستثمارية التي تخضع لتلك الاعفاءات ويتحول نمط الاستثمار في الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة إلى الأنشطة الاستثمارية المعفاة من الضريبة، كما أن فرض الضرائب على الأنشطة غير المرغوبة سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية التي من الممكن استخدامها في الأنشطة المرغوبة التي تساهم في دعم التنويع الاقتصادي.

ب. استنتاجات الجانب العملي من البحث:

1. استطاع الاقتصاد الصيني والإماراتي أن يقطعاً شوطاً طويلاً في اتجاه تنويع قاعدة مواردهم من خلال الارتقاء في إداء مختلف القطاعات الاقتصادية باتباع سياسات تنويعية وخاصة فيما يتعلق بتوسيع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن سياسة تنمية الصادرات الامر الذي أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية للموارد الريعية ولاسيما في الإماراتي العربية المتحدة التي وصلت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى (55.3%) في عام 2004.

2. اتضح خلال مدة البحث ان مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين تراوح ما بين (18.8%) في عام 2004 و (20.24%) في عام 2021، أما في الإماراتي فقد تراوحت النسبة ما بين (4.1%) و (38.3%)، وهي تُعد نسب مقبولة حسب ما نصت عليه قاعدة ماستريخت.

3. انتهجت دولة الإماراتي العربية المتحدة سياسة تنمية الصادرات والتي تهدف إلى الانفتاح على الأسواق العالمية الجديدة وإيجاد حيز للسلع الإماراتية لزيادة تواجدها في الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي الإماراتي للقطاعات غير النفطية، فضلاً عن زيادة مساهمة الصادرات من السلع والخدمات الوطنية لتصل إلى 50% من التجارة الخارجية غير النفطية.

4. اتضح ان القطاع النفطي يحتل الأهمية النسبية الأكبر في الاقتصاد العراقي مما انعكس ذلك على هيكل الناتج المحلي الإجمالي والذي وصلت نسبة مساهمته من إجمالي الناتج في عام 2020 إلى (65.7%)، وهي نسبة مرتفعة جداً مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط دولياً أي ان المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي هي دالة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط دولياً والمرتبطة بدورها بالتقلبات الاقتصادية الدولية.

5. يتضح خلال مدة البحث أن الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت أدنى نسبة مساهمة للصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية عام 2021 حوالي 0.3%، أما نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي كانت في عام 2014 حوالي - 4.5%، أما الإيرادات الضريبية هي الأخرى فلم تتجاوز نسبة مساهمتها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 4.6% في عام 2018.

6. اتضح من خلال مؤشر هرفندال – هيرشمان لقياس نجاح سياسات التنويع الاقتصادي المتبعة في الصين، وبصورة نسبية في الامارات، اما فيما يخص العراق فلم تكن نتائج المؤشر جيدة بسبب هيمنة قطاع واحد على العملية الاقتصادية وهو القطاع النفطي.

6. أوضحت نتائج الاختبار القياسي للاقتصاد الصيني ما يأتي:

أ. يتضح وفق معالم الاجل القصير في النموذج القياسي الاول ان مؤشر الاستثمار الاجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير معنوي سالب في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني وجود اثر للاستثمار الاجنبي، أما مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فأن تأثيره معنوي هو الآخر في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أي وجود اثر للصادرات، وفيما يخص ومؤشر الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي فان لها اثر معنوي ايضاً على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ب. استناداً إلى اختبار معالم الاجل الطويل في النموذج القياسي الأول يتضح ان مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر معنوي على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين، أما مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيره معنوي أيضاً على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر الضرائب إلى الناتج المحلي فان تأثيره معنوي على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي هنالك اثر للضرائب.

ج. يتبين ان معلمة تصحيح الخطأ انها معنوية وسالبة وان سرعة التكيف سريعة.

د. يتضح من معالم الاجل القصير في النموذج القياسي الثاني ان مؤشر (XGDP) له أثر معنوي في مؤشر العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني وجود أثر للصادرات في الدين العام.

هـ. أما معالم الاجل الطويل في النموذج القياسي الثاني فتوضح ان مؤشر (IGDP) و (XGDP) و (TGDP) فان تأثيرهما معنوي سالب في مؤشر العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني وجود علاقة توازنية.

و. يتبين ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية وسالبة وان سرعة التكيف جيدة حوالي ستة اشهر.

7. أوضحت نتائج الاختبار القياسي للاقتصاد الإماراتي ما يأتي:

أ. وفق معالم الاجل القصير في النموذج القياسي الاول يتضح ان مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي موجب على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فيتضح انه له تأثير معنوي على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني وجود أثر للقطاع الخاص على الدين العام، أما فيما يخص المؤشر نسبة الإيرادات الغير نفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيرها معنوي ايضاً.

ب. يتبين لنا في معالم الاجل الطويل في النموذج القياسي الاول ان مؤشر الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير معنوي على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أي وجود اثر للاستثمار على الدين العام، أما المؤشرين نسبة القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيرهما معنوي ايضاً في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج. أما معلمة تصحيح الخطأ فأنها موجبة ومعنوية وان سرعة التكيف جيدة سبعة أشهر.

د. وفق معالم الاجل القصير في النموذج القياسي الثاني يتضح ان مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير غير معنوي في مؤشر نسبة العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي أي لا يوجد اثر للاستثمار الاجنبي في العجز أو الفائض، أما مؤشر القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيره غير معنوي ايضاً في مؤشر نسبة العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي أي لا يوجد اثر للقطاع الخاص في العجز أو الفائض، أما مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيرها هي الأخرى غير معنوي على مؤشر العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هـ. أما فيما يخص معالم الاجل الطويل في النموذج القياسي الثاني يتضح ان مؤشر (IGDP) تأثيره غير معنوي على مؤشر العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر (PGDP) فهو الاخر تأثيره غير معنوي في مؤشر العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي وهذا يعني عدم وجود اثر للمتغيرين على العجز أو الفائض، أما مؤشر (NOGDP) فانه معنوي على العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود اثر للصادرات غير النفطية على مؤشر العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و. أما معلمة تصحيح الخطأ فأنها سالبة ومعنوية عند مستوى وان سرعة التكيف بطيئة جداً.

8. أوضحت نتائج الاختبار القياسي للاقتصاد العراقي ما يأتي:

أ. وفق معالم الاجل القصير يتضح من النموذج القياسي الاول ان مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثيره غير معنوي في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين، أما فيما يخص المؤشرين (TGDP) مؤشر الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي و (XNOGDP) مؤشر الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فان تأثيرهما معنوي على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

ب. وفيما يخص معالم الاجل الطويل في النموذج القياسي الأول فان تأثير المتغيرات (IGDP) و (TGDP) معنوية في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أي هنالك تأثير في الدين العام، أما مؤشر (XNOGDP) معنوي على (DGDP) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين.

ج. أما معلمة تصحيح الخطأ فأنها سالبة وان سرعة التكيف بطيئة جداً أكثر من سنة وتسعة أشهر.

د. يتضح من معالم الاجل القصير في النموذج القياسي الثاني ان المتغيرات الثلاث المستقلة (IGDP) و (TGDP) و (XNOGDP) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (SGDP) مؤشر العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

هـ. أما في حالة الاجل الطويل في النموذج القياسي الثاني فان تأثير المتغيرات المستقلة (IGDP) و (TGDP) و (XNOGDP) معنوي في مؤشر العجز أو الفائض الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي أي وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

و. أما معلمة تصحيح الخطأ فأنها سالبة وان سرعة التكيف بطيئة جداً، أكثر من سنة.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تنويع القاعدة الإنتاجية بما يتناسب مع معطيات الواقع العراقي وموارده المالية والبشرية والطبيعية.
2. يجب إعادة النظر في السياسات المالية والنقدية المتبعة والتنسيق فيما بينهما لكي يتحقق التنويع الاقتصادي ويؤثر بدوره بشكل إيجابي على الاستدامة المالية.
3. الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت ضرورة ملحة لا تتحمل التأجيل لتوفير بيئة ملائمة لتشجيع ودعم القطاعات الأخرى غير النفطية، والعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفع نحو المزيد من الانفتاح.
4. الحد من تعرض الإيرادات في الموازنة العامة للتقلبات والصدمات عن طريق البحث عن السبل اللازمة لتنويع وزيادة الإيرادات الأخرى غير النفطية، على اعتبار ان النفط ثروة ناضبة ومتقلبة الأسعار في الأسواق العالمية، وخلق بيئة ملائمة نستطيع من خلالها تحقيق انتعاش وازدهار اقتصادي.
5. يتطلب تحقيق الاستدامة المالية التوجه نحو التنويع في مصادر الإيرادات من خلال التركيز على قطاعات (الزراعة – الصناعة – السياحة) ودعم كل ما يرتبط بها، بتوفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية والتي تعد الشرط الضروري لإقامة وتطوير أي مشروع.
6. ضبط النفقات العامة عن طريق إيقاف الهدر بالمال العام والاستفادة منه بتحقيق معدلات نمو إيجابية تعمل على تحقيق فوائض مالية إيجابية لغرض تحقيق الاستدامة المالية وعدم المساس بحقوق الأجيال القادمة.
7. ضرورة رفع كفاءة النظام الضريبي بالتشريعات والقوانين الضريبية وفضلاً عن رفع كفاءة ومستوى الأجهزة الفنية التي تقوم بجباية الضرائب.
8. اتباع سياسة التحول نحو اقتصاد السوق من خلال تعظيم دور القطاع الخاص ورسم وتنفيذ سياسات استثمارية متكاملة وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
9. انشاء صناديق سيادية استثمارية تمول من الفوائض المالية للموازنة العامة، تستثمر فيما بعد في قطاعات غير نفطية مثل الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات مما يساهم في تحقيق فوائض مالية إذ يجنبنا ذلك أي هبوط في أسعار النفط مستقبلاً.
10. على الحكومة استثمار القروض الخارجية في المشاريع الإنتاجية دون الجوانب التشغيلية من أجل تخفيف أعباء الدين العام المتركمة.

المراجع والمصادر

المصادر باللغة العربيةالقرآن الكريم

اولاً: الكتب

1. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي – إدارة البحوث، دبي، 2012.
2. امال السنوسي، الخصخصة واثارها الاقتصادية، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014.
3. حامد عبد الحسين خضير، الموجز في التنويع الاقتصادي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ط1، كربلاء، 2021.
4. خالد عبد الحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ط1، برلين، 2021.
5. خميس خلف الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2000.
6. رانيا محمود العمارة، المالية العامة – الإيرادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2014.
7. سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في المالية العامة، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
8. سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، المطبعة العالمية، ط1، المثني – السماوة، 2016.
9. سي بول هالوود، ماكدونالد، رونالد، النفود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
10. ضياء الناروز، اهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
11. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، اثناء للنشر والتوزيع، الجزء1، عمان، 2011.
12. عبد الحسين العنبيكي، اقتصاد العراق النفطي: فوضى تنمية .. خيارات الانطلاق، ط1، دار الساقى للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
13. عبد السلام الادريسي، الاقتصاد الكلي، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي، بيروت، 1986.
14. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2015.
15. علي كتعان، النفود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2012.

16. عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة الرشد – ناشرون، المملكة العربية السعودية، 2006.
17. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
18. كاظم احمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
19. كريم عياش، الاستدامة المالية (مفهوم – نظرية – سياسة)، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2021.
20. مجدوب خيرة، الأساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2020.
21. محمد احمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
22. محمد خصاونة، المالية العامة – النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
23. محمد خير العكام، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2018.
24. محمود علي الشرفاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
25. ميراندا زغول رزق، النقود والبنوك، مركز الطبع والنشر والتوزيع بجامعة بنها، كلية التجارة، بنها.
26. يحيى حمود حسن البو علي، نور علي شعبان، دور القطاع النفطي في متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق، مركز الرافدين للحوار RCD، ط1، النجف الاشرف، 2020.
27. يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، دار الساقى للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. أسماء، بللعا أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، الجزائر، 2018.
2. خالد جميل كامل، واقع التنوع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسة التحول في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2009.
3. رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنوع الاقتصاد العراقي "دراسة تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013.
4. رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي، تحليل الاستدامة المالية في دول نامية مختارة للمدة (1990 – 2016) مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2020.

5. طارق محمد احمد فرج الله، المنهج الاسلامي في الاستدامة وأثره في بناء البيئة العمرانية المعاصرة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية – غزة، 2011.
6. عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.
7. قابوش فريال، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2015)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي، 2018.
8. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2009، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010.
9. نوي نبيلة، اثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017.

رابعاً: المجلات والدوريات:

1. احمد جاسم محمد الخفاجي، التنوع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 21، العدد 114، 2018.
2. احمد صدام عبد الرحمن، هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1999 – 2007) دراسة تحليلية استقرائية، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 42، العدد 2، 2014.
3. آسيا طويل واخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنوع الاقتصادي ما بعد ازمة جائحة (كوفيد-19) – دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي، Les Cahiers du Cread، مركز أبحاث الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، المجلد 37، العدد 3، 2021.
4. بنافع، وحيد عبد الرحمن، عبد العزيز عبد المجيد، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
5. برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات - دراسة تحليلية، مجلة الحقيقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 36، المجلد 1، 2015.
6. بشير هادي عودة الطائي، دور واهمية التنوع الاقتصادي في العراق: الشروط واليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 17، العدد 26، 2021.

7. بللعا أسماء، التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة احمد دراية بأدرار، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2020.
8. بن موسى حسان، جبارة مراد، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000 - 2020)، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2022.
9. جبار عبد جبيل، تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003 - 2015)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، المجلد 1، العدد 36، 2017.
10. حسن لطيف الزبيدي، طالب جواد الشمري، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 4، 2021.
11. حميد علي صالح، عبد القادر نايف، تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003 – 2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 66، 2021.
12. حيدر إسماعيل صالح، إثر برامج الخصخصة على مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عالم الجنوب، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 3، العدد 7، 2014، ص 163.
13. حيدر حسين ال طعمة، عامر عمران المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية" مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 18، 2016.
14. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، المجلد 19، العدد 1، 2018.
15. خطاب عمران صالح الضامن، واقع التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2017 - 2021)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، 2022.
16. خليل إسماعيل عزيز، محمد كاظم محمد، السياسة الضريبية في العراق بين الواقع والطموح – الضرائب المباشرة انموذجاً للمدة (2004 – 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 56، 2021.
17. خيارى زهية، القدرة التنافسية والإنتاجية – دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، 2009.
18. درج، على احمد درج، محمد عبد الله خلف، أثر الاستثمار المحلي والاجنبي على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2022.

19. دردوري لحسن، السياسة الاتفاقية ودورها في الترشيد الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجفلة، المجلد 6، العدد 2، 2012.
20. رأفت نبيل إسماعيل البلداوي، هيثم عبد الخالق إسماعيل، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والانفاق الحكومي في العراق للمدة (1014 - 2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 17، العدد 61، 2019.
21. رحيم حسوني زيادة، مرتضى هادي ناجي، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق "دراسة قياسية للمدة 1988 - 2015" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 105، المجلد 24، 2017.
22. رمضان لعلا، شارف عبد القادر، الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا، الصين)، مجلة دفاقر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الاغواط، العدد 2، المجلد 8، 2018.
23. سحر عبد الحسين مجيد واخرون، معدلات الفائدة وأثرها في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 42، المجلد 11، 2022.
24. سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، أثر تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق (1980 - 2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، 2021.
25. شيببي عبد الرحيم، مالكي نوال، الحيز المالي وحدود الدين العام: إطار نظري، مجلة بحوث الاقتصاد والإدارة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2021.
26. شيماء فاضل واخرون، عجز موازنة العراق الاتحادية: الاسباب والمعالجات للمدة (2004 - 2019)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد، 2، العدد، 1، 2021.
27. صباغ رفيقة، كروشة ايمان، واقع ومتطلبات التنوع الاقتصادي في الجزائر كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 17، المجلد 2، 2021.
28. طارق قدوري، الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990 - 2020)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 1، 2021.
29. عبد الله حمد الدباش، طاق نوري ابراهيم، دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 8، 2016.
30. عبد الله زيدان خلف، وسام عسكر، محددات النمو الصناعي مدخلاً في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين للمدة (1985-2021) دراسة قياسية، مجلة اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، المجلد 3، العدد 3، 2022.

31. عبود رزقين، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، الجزائر، العدد 1، المجلد 1، 2014.
32. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013.
33. عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 25، 2017.
34. عيادة سعيد حسين الحسني، محمد رحيم سالم، استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 12، العدد 29، 2020.
35. فاضل كريم راكن الرفيعي، حيدر علوان كاظم الشمري، الأداء المستدام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 42.
36. فائزة لعراف، قياس إثر التغيير في معدل الاحتياطي الاجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000 – 2017، مجلة تفاق للعلوم، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2021.
37. قاسم علوان سعيد، سهاد عادل احمد، الفساد الإداري والمالي – المفهوم – الآثار – وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، المجلد 6، العدد 18، 2014.
38. كامل مبرك، علي مكيد، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مصادر الدخل الوطني – دراسة قياسية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة (1990 – 2018)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة المدينة، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021.
39. لحسن علاوي، مختار بوقاب، دور الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الامارات)، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمد لخضر، 2016.
40. علي احمد درج الدليمي، مصطفى حمزة حسين، واقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004 - 2019)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، 2022.
41. محمد الصيد احمد، عبد الرحمن علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990 – 2017)، مجلة كلية التربية، جامعة الزاوية، العدد 14، 2019.

42. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2009، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.
43. محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الإنجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، تركيا، المجلد 23، العدد 1، 2002.
44. محمد صالح جسام، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وأفاقها المستقبلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد 6، العدد 12، 2014.
45. محمد كاظم، خليل إسماعيل عزيز، السياسات الضريبية في العراق بين الواقع والطموح - الضرائب المباشرة انموذجاً للمدة (2004 - 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 56، 2021.
46. محمد كريم قروف، سليم العمراوي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2020)، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2020.
47. مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي -اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 28، العدد 3، 2017.
48. مسعي أسماء، راييس فضيل، مساهمة السياسة المالية في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2019)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022.
49. ممدوح عوض الخطيب، التنوع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الادارية، الرياض، العدد 26، المجلد 2، 2014.
50. منى فؤاد عبد الهادي، دور الرقابة البيئية في استدامة الموارد الطبيعية المتمثلة بـ (الماء والهواء والترربة والمياه الجوفية) للحد من التلوث دراسة حالة معالجة الماء المصاحب لاستخراج النفط الخام، مجلة البحوث والدراسات النفطية، وزارة النفط العراقية، المجلد 1، العدد 27، 2020.
51. موفق احمد، حلا سامي خضير، الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تفويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 80، 2010.
52. ميثم عبود محمود السلماني، ممدوح عطا الله فيحان، قياس وتحليل إثر تقلبات الايرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004 - 2020)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، المجلد، العدد 4، 2022.

53. همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، تقلبات اسعار النفط وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهريين، المجلد 4، العدد 2، 2023.
54. عماد محمد علي، محمد شهاب احمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق (2004 - 2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 12، العدد 62، 2018.
55. شيماء فاضل محمد، خليل إسماعيل عزيز، قياس الاستدامة المالية في العراق، للمدة (2003 - 2017) باستخدام نموذج VRA، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 47، 2019.
56. عباس علي محمد وآخرون، الاستدامة الاقتصادية.. طرق القياس وإمكانية تحقيقها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2017)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، المجلد 36، العدد 43، 2020، ص 46.
57. مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، أثر الإيرادات العامة غير النفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، 2022.
58. مرتضى جاسم محمد، فؤاد فرحان حسين، أثر الإيرادات العامة غير النفطية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، 2022.
59. محمد نايف محمود، محمد عباس محمود، أثر السياسة المالية المستدامة في معالجة ازمة المديونية دراسة في عينة من البلدان للمدة (2000 - 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 56، 2021.
60. عصماني مختار، أوكيل راجح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018.
61. مركز الخليج لسياسات التنمية، الخليج 2013 الثابت والمتحول، الكويت، 2013.
- قتيبة نبيل نايف وآخرون، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي (2004 - 2018)، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 31، 2021.
62. زيرمي نعيمة، تجربة الاقتصاد الاماراتي في التنافسية العالمية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 18، العدد 2، 2022.

63. مقدار احمد النعيمي، الباشا، عادل صبحي عبد القادر، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 13، 2018.
64. ثامر علي النويران، تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من (2000 – 2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد 17، العدد 26، 2021.
65. سعدية هلال، دور جهود التنمية الاقتصادية في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي للمدة (2007 - 2018)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، المجلد 16، العدد 55، 2021.
66. سعود وسيلة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الامارات العربية المتحدة - واقع وآفاق، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بتندوف، المجلد 2، العدد 3، 2018.
67. ميثم خضير جواد كاظم اليساري، باسمة نياز محسن الحسنوي، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 15، العدد 59، 2019.

خامساً: النشرات والتقارير الرسمية

1. الارقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الامانة العامة، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الاحصاء، الرياض، 2012.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
3. التقارير الاقتصادية السنوية للأمارات العربية المتحدة لسنوات متفرقة.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
5. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة
6. الملخص الاحصائي حول معدلات التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسقط سلطنة عمان، 2022.
7. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية، 2016.
8. مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
9. هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدتين الماضيتين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، يناير، 2012.

10. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.

11. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة.

12. وزارة الاقتصاد الاماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي، أبو ظبي، لسنوات مختلفة.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. ارتفاع معدلات التضخم في العراق والحكومة تعتبره "طبيعي"، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<https://7al.net/abdullah/news/>

2. اقتصاد الصين ينمو بـ (8.1%) في 2021 مدفوعاً بتحسين الطلب الداخلي والخارجي. يمكن الوصول اليه عبر

الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar>

3. تراجع الاستثمار الأجنبي في الصين، يمكن الوصول اليه عبر الموقع الالكتروني:

<http://www.aljazeera.net>

4. سياسة تنمية الصادرات الإماراتية، البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع

الالكتروني: <https://u.ae>

5. عجز ميزانية الصين يقترب من تريليون دولار وسط تباطؤ النمو: يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net>

6. كورونا يزيد قبضة الديون الصينية على العالم، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<https://www.independentarabia.com>

7. مساهمات الاقتصاد الصيني، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/index.htm>

8. معدل النمو السنوي المركب (CAGR)، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://fbs.ae/>

9. نمو اقتصاد الصين في 2017، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net>

10. النمو الاقتصادي الصيني في أدنى مستوياته منذ نحو ربع قرن، يمكن الوصول اليه عبر الرابط التالي:

<https://alghad.com/>

سابعاً. المصادر الإنكليزية

A- Messages and treatises

1. Francisco Miguel Paulo, Diversification of the Angolan Exports Challenges and Benefits, Dissertation in partial fulfilment of requirements for the degree of MSc in Economics, Universidade Católica Portuguesa, Lisbon, 2013.

2. Nicholas Lardy and Nicholas Borst: A blueprint for Rebalancing the Chinese Economy, Peterson Institute for International Economics, Massachusetts, 2013.

3. Pan WANG, ESSAYS ON CHINA'S OUTWARD FOREIGN DIRECT INVESTMENT: 1991- 2009, Thesis submitted to the University of Nottingham for the degree of Doctor of Philosophy, University of Nottingham, 2012.
4. Seeun Ryu, Revenue Strategies of US States under Conditions of Economic and Political Stress: Revenues Diversification 1980 to 2011, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, ARIZONA STATE UNIVERSITY, 2013.

B- Research and studies

1. Ashraf Mishrif, Yousuf Al Balushi, Economic Diversification in the Gulf Region, Institute of Middle Eastern Studies, London, United Kingdom, 2018.
2. Chee Loong Lee et al, The Financial Sustainability of State-Owned Enterprises in an Emerging Economy, Center for Sustainable and Inclusive Development Studies (SID), Economics and Management, Universiti Kebangsaan Malaysia (UKM), vol 10.
3. Fekir Kamel, Yousfat Ali, Diversification of income sources and its Impact on economic growth "An analytical study of the case of the United Arab Emirates, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Université Ahmed Draya d'Adrar, Algérie, Vol. 3, No. 2, 2015.
4. kamiar m, Jeffrey N, Hoda S, Reforming Fiscal Institutions in Resource-Rich Arab Economies Policy Proposals, USC Dornsife Institute for New Economic Thinking, Economic Research Forum, Oxford University Press, UK, 18 Sep 2018.
5. Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, London, UK., 2013.
7. Michael, Anthony, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science, Department of Philosophy, University of Nigeria, Nsukka, Nigeria, vol 5, Num 2, 2015.
8. Patricia León, Four Pillars of Financial Sustainability, Nature Conservancy, Smithsonian Libraries and Archives, Virginia, USA, 2001.

9. Robert J. Barro, «The Ricardian Approach to Budget Deficits,» The Journal of Economics Perspectives, vol. 3, number 2, 1989.
10. Stephen M. Kapunda, Diversification and poverty Eradication in Botswana, Journal of African University of Botswana, Vol 17, 2003.
11. Thomas I. Palley, External Contradictions of the Chinese Development Model: export-led growth and the dangers of global economic contraction, Journal of Contemporary China, United Kingdom, Volume 15, Issue 46, 2005.
12. Tohn. E. Wagner, A measure of Economic Diversity: An Input- Output Approach, Research Economist, University of Wisconsin-Madison, September 1993.

C- Official releases and reports

1. Ales krejdl , Fiscal sustainability – Definition , Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability, Czech National Bank, 2006.
2. Andrea Schaechter and other, IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the “Next-Generation” Rules. A New Dataset, Fiscal Affairs Department, Authorized for distribution by Martine Guerguil, July 2012.
3. Guidance Note, Economic Diversification, Trade and Competitiveness Global Practice, World Bank Group Publications, Washington, April 3, 2017.
4. Hamid R. Davoodi et al, Fiscal Rules and Fiscal Councils “Recent Trends and Performance during the COVID-19 Pandemic”, International Monetary Fund, Washington, 2022.
5. Jonathan D. Ostry et al, Fiscal Space, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Washington, USA, 2010.
6. Nigel Chalk, Fiscal Sustainability with Non-Renewable Resources, IMF Working Paper, Washington, 1998.
7. Steven Barnett, why should the producing countries to maintain their resources, Journal of Finance and Development, IMF, Washington, Volume 40, Number 1, 2003.
8. United Nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, Technical paper, Conference Bonn Climate Change Conference, New York, 2016.
9. Wayne M. Morrison, China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, Washington, 2019.

الملاحق

ملحق رقم (1) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الصيني للمدة (2004 - 2021)

سعر القاعدة الحقيقي %	التدفقات العامة (مليون دولار)	الإيرادات العامة (مليون دولار)	الدين العام (مليون دولار)	اجمالي الضرائب (مليون دولار)	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل التصخم %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100 = 2010	قطاع الخدمات (مليون دولار)	القطاع الصناعي (مليون دولار)	القطاع الزراعي (مليون دولار)	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100 = 2010 (مليون دولار)	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	السنوات
-1.28	3058	5148.4	4365.2	2925.6	5985.9	812.6	1.8	85	9564.1	10657.7	2997.6	23219.5	2831.6	2004
1.61	3632.7	5913.7	4596.3	3484.8	7635	1214.4	1.6	86.5	10914	12413.5	3073	26400.6	3300.6	2005
2.11	4203.1	5865.6	4850.9	4227.4	9452.5	1368.6	4.9	87.9	12721.9	14461.6	3229.9	30413.5	4000	2006
-0.25	5237	3696.6	6878.1	5529.6	11401.73	1569.7	5.8	92.20	15297.4	16724.4	3653.1	35675	5071.6	2007
-2.3	6218.8	7481.1	6640.8	6569.1	12218.7	1473	-0.7	97.6	17067.9	18700.3	4045	39813.3	6870.2	2008
5.53	7919.6	15701.2	7560.8	7219.5	9976	1137.6	3.2	96.9	19435.8	20105.3	4213.5	43754.8	7778.2	2009
-1	9088	15860.6	8211.2	8867.5	13005	2003.9	5.6	100	22138.8	23291.1	4669.2	50099.3	9180.6	2010
-1.4	10490.9	15864.2	8289.4	10895.2	14978	2077.9	2.5	105.6	24885	26126.2	5149.9	56161.3	11280.8	2011
3.58	11820	20519.4	8701.8	12206.7	15772	1692	2.7	108.3	27477.3	27447.1	5505.1	60429.6	12529.6	2012
3.75	12787.6	23790.1	9470.9	13409.5	16661	1943.4	1.9	111.2	30375.5	28613.5	5791.3	64780.5	13872	2013
4.52	13480.8	24896.4	10210.6	14419.1	17475.4	1793.7	1.4	113.3	33308.9	29721.4	5960.8	68991.2	15265.1	2014
4.35	14797.3	38405.8	11259.9	15139.4	17133.7	1601.2	2	114.9	36960.5	39915.6	6099.4	72785.7	15596.4	2015
2.9	15915.7	44066	12429.5	15768.8	16796.9	1236.7	1.6	117.2	40481.2	30594.7	6222.5	77298.5	14620.1	2016
0.11	16088.1	46580.8	13716	17452.1	18587.3	1101.3	2.1	119.1	44638.4	33760.5	6320	84719.1	15562.5	2017
0.82	217838.	55382.5	14914	18883.2	19900.7	1283.3	2.9	121.6	48839.6	36373.1	6453.2	91666.1	17355	2018
3.02	18672.1	67140.4	16281.9	19150.2	20890.2	2198.9	2.4	125.1	51895.8	36885.4	6826.3	95607.7	16563.3	2019
3.83	717941.	980706.	19763.7	18699.3	21719.9	1630.1	1	128.1	52233.4	36286.2	7374.2	95894	16619	2020
-0.02	22422.5	65540.8	21776.9	20873.1	26317.4	2044.2	1.8	129.4	57368.9	42413.4	7811.3	107593.7	21682.7	2021

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التالية:

- مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية.

Source: National Bureau of Statistics of China, data.stats.gov.cn -

ملحق رقم (2) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الاماراتي للفترة (2004 - 2021)

التقانات العامة (مليون دولار)	الإيرادات العامة (مليون دولار)	الدخل العام (مليون دولار)	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	الإيرادات الغير نفعية (مليون دولار)	الإيرادات النفطية (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	إجمالي تكوين القطاع الخاص (مليون دولار)	إجمالي تكوين التوظيف (مليون دولار)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك = 2010 = 100	نتائج قطاع الخدمات (مليون دينار)	نتائج القطاع الزراعي (مليون دينار)	نتائج القطاع الصناعي (مليون دينار)	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = 2010 = 100 (مليون دولار)	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	السنوات
26214.8	70031	4271.3	90950	57611.5	20940.2	7084.2	10938.9	29532	70.4	68959.6	2515.6	76506.6	147982	104180	2004
28435.7	71635	6224.8	117287	49660.8	34306	8299.8	15493	36425.5	74.1	80272.8	95954	103794.6	186681	138331	2005
34302.8	88322	8584.8	145567	53697.6	42251	9763.2	18011.4	42802.9	79	87361.5	2343.8	123371.5	213077	168331	2006
43492.4	106521	17501.2	178606	84163.2	45031.2	10815.3	32446	64720.4	87	99903.4	2260.2	123862.2	226026	196643	2007
70599.5	104098	22296	239213	66637.5	68641.6	4008.2	33569.2	79178.1	97.6	105750.9	2053.4	148872.6	256677	250517	2008
76485.9	102697	49868.7	191802	70647.3	46751.9	1038.9	41557.3	80205.8	99.1	123182.7	2620.9	136287.3	262091	259733	2009
90744.1	83082	55363.6	213539	38612.5	61609.7	8517.4	42019.5	78479.7	100	132588.7	2271.3	149055.9	283916	283916	2010
92578.5	103259	72818.3	302036	31836.8	97204	6773.8	43352.32	81287.3	100.9	138630.8	2349.6	194687.4	335668	338690	2011
98102.8	112396	78930.5	359728	39092.9	105737.2	9307.8	46539.2	82100.7	101.5	1569.9	5345.2	2076.1	3668.11	372314	2012
101845	120411	64374.4	371028	44257.4	103803.7	9656.1	38624.6	75234.8	102.7	177076.4	2350.5	212335	391762	402340	2013
112973	122823	59603.2	399570	47430.7	96540.4	11333	42813.5	89488.0	105.1	189302.3	2396.2	207673.4	399372	419741	2014
100926	93652	59808.5	361253	48706.3	46915.7	8237.1	42618	91938.1	109.3	183163	2293.6	142205.3	327662	358135	2015
108510	115295	69266.7	360626	91760.5	38560.8	9283.1	44987.6	92936.9	111.1	187038.5	2570.9	131762.5	321372	357045	2016
109951	154968	83290.8	384044	129949.2	50128.7	10411.3	36632.5	94923.0	113.3	192972.7	2722.7	144644.5	340340	385606	2017
114041	186981	88242.9	392863	142286.4	70087.7	10133.1	33777.2	99269.1	116.8	189418.1	2530.3	169536.4	361485	422215	2018
109769	194110	114971.7	404046	138976.8	68646.1	18109.1	42114.2	93725.2	114.5	201559.3	2574.6	163675	367809	421142	2019
106735	161623	133091.2	335238	120106.7	41478.3	20558.8	30657.8	79632.3	112.1	182753.4	3217.4	135778	321749	360681	2020
113678	171234	160812.8	403081	141498.5	50385.2	20993.8	38628.6	80493.2	115.2	188069.6	3280.2	173126.1	364476	419877	2021

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التالية:

- مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة
- وزارة الاقتصاد الاماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي، أبو ظبي، لسنوات مختلفة

ملحق رقم (3) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العراقي للمدة (2004 - 2021)

سعر القلدة الحقيقي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الدين العام	الإيرادات الضريبية	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	اجمالي الصادرات	الإيرادات الغير نفطية	الإيرادات النفطية	الاستثمار الأجنبي المباشر	اجمالي القطاع الخاص	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنوات
(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	
21.0-	162914.9	227467.1	255586.18	4367.3	22714.2	545142.9	56787.2	3093.5	224373.6	8069.1	311665.8	53457.2	36.4	1008627.4	367140.4	2004
30.0-	60000.4	275529.8	1512715.3	5427.9	17418.7	526918.1	544936.8	5923.8	269605.9	10024.6	328807.5	138339.7	49.9	1002462.1	500228.5	2005
42.8-	177104.4	333711.1	984749.5	6507.3	14758.4	419314.4	434072.8	4004.5	329706.6	5106.7	252783.5	150648.8	76.4	851123.2	650258.1	2006
10.8-	250308.1	413069	784613.5	8054.8	10556.4	395461.1	406017.6	10326.7	402742.3	9730.2	273332	59266.1	100	884569.9	884569.9	2007
14.1	489959.9	668768.1	831341.7	12974.1	23361.1	560668	584029.12	9362.7	659405.4	16255.2	310011.5	171841.5	112.7	1161091.8	1308550.5	2008
11.6	430082.1	468165.4	764387	8895.1	6430.6	350827.3	357258.1	29588.1	438577.4	12694.4	305573.4	93394.8	122.1	906746.2	1107137.1	2009
3.8	532152.4	594730.7	574183.1	11299.8	3027.9	429530.7	432558.6	23135.1	571595.6	10978.6	382056.8	177854.1	125.1	1059786.4	1373428.5	2010
0.4	623273.8	840325.8	561293.6	16722.4	26394.6	587433.9	613828.5	16050.2	824775.6	15207.4	421661.4	236406.9	132.1	1382496.7	1826278.2	2011
0.1-	777910.8	974123.7	511923.7	18703.1	2626	653875.6	656501.7	23378.9	950744.8	23604.5	482418	221292.7	140.1	1475284.7	2066873.9	2012
4.1	857913.2	924938.1	486319.6	30800.4	3094	615716.5	618810.5	25158.3	899779.8	-15587.1	542433.4	313302.2	142.7	1558716.7	2224288.8	2013
3.8	730614.6	870963.8	484430.8	35186.9	1761.1	585290.5	587051.7	68719.1	802244.7	-67910.8	552341.7	316917.3	145.9	1509130.4	2201821.3	2014
6.3	2586080.6	6796416.3	620257.6	75442.2	1550.6	386110.3	387661.1	1549582.9	5246833.3	-50564.4	440472.7	292150.3	148	1123655.1	1663009.5	2015
4.2	464983.4	417292.5	684261	33091.2	1165.3	290163.9	291329.3	77783.3	339509.2	-39396.8	442696.1	150330.1	148.1	1036759.1	1535440.2	2016
3.8	583356.8	618687.6	655446.9	41018.9	2891.1	410113.6	413004.6	98123.8	520563.7	-32894.1	470264.8	176653.9	148.4	1218302.8	1807961.4	2017
7.4	727928.3	888081.9	863266.5	60123.1	2588.8	515189.8	51778.7	100086.8	787995.1	-27343.2	429680.1	44417.2	149	1302061.1	2094221.9	2018
7.5	882242.7	896391.6	796731.2	33435.4	1934	481579.8	483513.9	69559.9	826831.6	-17857.7	472544.0	251274.9	148.7	1373674.5	2219875.3	2019
6.5	566273.8	509674.9	560093.5	38021.7	1336.2	332714.5	334050.7	11620.5	498054.3	-18866.3	474016	89653.3	149.6	1179144.4	1774468.1	2020
1.07	687356.8	698759.5	611597.6	29347.9	1184.6	393713.4	394898.1	72670.9	626088.5	-13475.8	394946.9	76669.1	158.6	1036606.2	2080459.7	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالإحصاء على البيانات التالية:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للبيانات الاقتصادية، مديرية إحصاءات القومية، مطبوع إحصائية سنوية، مطبوع
- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للموازنة

ملحق (4) المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العراقي للفترة (2004 - 2021) (مليون دولار)

الخدمات الاجتماعية	خدمات المال والتأمين والمعارف	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	النقل والمواصلات	قطاع البناء والتشييد	قطاع الكهرباء والماء	الصناعة التحويلية	القطاع النفطي	الزراعة والغابات	السنوات
8674195.6	83716	61526.2	120026.6	21181.1	6051.7	15129.4	550710.5	54465.8	2004
9423143.7	85209.2	67164.9	113278.2	44108.3	7017.2	14034.4	508248.2	69169.8	2005
10553927.6	74047.7	57876.3	68089.8	37449.4	5957.8	12766.8	431519.4	58727.5	2006
11234037.7	85803.2	54843.3	57497	38921	7076.5	14153.1	473244.8	43343.9	2007
14629756.6	113786.9	71987.6	74309.8	52249.1	9288.7	17416.3	642083.7	44121.4	2008
11878375.2	87047.6	57125	56218.2	38990	8160.7	15414.6	493269.9	35363.1	2009
13723306.2	111982.1	74654.7	7081226	66969.7	9880.7	18663.6	567595.9	39523.1	2010
18110706.7	136867.1	92627.2	84332.2	80184.8	15207.4	22119.9	718898.2	53917.3	2011
18883644.1	143102.6	101794.6	107695.7	91467.6	19178.7	25079.8	761246.9	56060.8	2012
18860472	110668.8	124697.3	105992.7	134049.6	18704.6	23380.7	771564.7	63907.3	2013
16298608.3	95075.2	123748.6	111675.6	122239.5	16600.4	16600.4	780220.4	60365.2	2014
11910744	5449727	92139.7	83150.4	57306.4	12360.2	10112.8	664080.1	28091.3	2015
10367591	46654	65315.8	78793.6	41470.3	10367.5	8294	668709.6	21771.9	2016
12548518.8	64570	75534.7	8832695.3	52387	15837.9	14619.6	779713.7	21929.4	2017
13801847.6	67707.1	76821.6	101560.7	45572.1	14322.6	14322.6	829412.9	24739.1	2018
14698317.1	70057.3	83794.1	112641.3	46704.9	12363	10989.3	877778	23352.4	2019
12263101.7	56598.9	63673.7	94331.5	48344.9	9433.1	9433.1	774697.8	15328.8	2020
11506328.8	55976.7	62196.3	86038.3	43537.4	11402.6	7256.2	642695.8	14512.4	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التالية:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية منفردة
- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقارير السنوية للوزارة

Abstract

Economic diversification is one of the main concerns of economists and decision makers alike, and various countries seek in their economic programs to achieve the highest stages of economic diversification, while financial sustainability is one of the modern concepts in the science of public finance that is concerned with the state's ability to pay its financial obligations from its own resources in the long term. Financial sustainability is linked to economic diversification in a positive relationship. It is possible that economic diversification policies can lead to achieving financial sustainability. Because economic diversification can reduce economic fluctuations, achieve stability, and maintain a sustainable financial position.

The research problem adopts the theme that Iraq is one of the rentier countries that depends on one economic resource, which is oil, to finance public spending, and in the event that the overall economy is exposed to external and internal shocks such as low oil prices and the global financial crisis in addition to the Covid-19 pandemic, a state of financial deficit will occur, so it is better Relying on economic diversification, which does not allow the economy to be subject to sectors that use raw materials, expanding the activities of the economy, increasing competitiveness, and creating added value for the economy as a whole, leading to achieving financial sustainability.

The research is based on the hypothesis that economic diversification works to enhance financial sustainability through the use of diversification policies, which contributes to raising production levels and increasing economic growth rates when countries are exposed to internal economic crises. The researcher adopted the inductive approach by studying ideas and theoretical frameworks regarding... The economic diversification policy and its impact on achieving financial sustainability, and the deductive approach through the standard method in demonstrating the impact of the economic diversification policy on achieving financial sustainability in the sample countries using the autoregressive distributed lag (ARDL) model, which relies on stability testing, limits, diagnostic tests, and testing short- and long-term parameters. And the error correction parameter, the research aims to shed light on the role of economic diversification in achieving financial sustainability and leaving excessive dependence on oil as a single resource in the development process.

The most important conclusions reached by the researcher is that economic diversification can enhance financial sustainability by relying on the diversification policies used during the research period in the sample countries (China, UAE, Iraq), which lead towards structural transformation and thus achieve financial sustainability. Because economic diversification can achieve economic stability and maintain a sustainable financial situation, in addition to that the dependent variables (ratio of public debt to GDP, ratio of primary deficit or surplus to GDP, tax gap) have a significant impact on the independent variables (ratio of foreign direct investment to GDP). GDP, the ratio of tax revenues to GDP, the ratio of non-oil exports to GDP), and the study recommends re-establishing plans that contribute to achieving diversification of the economic base through a clear economic policy that includes revitalizing the economy and preparing the infrastructure.



The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University - College of Administration and
Economics
Department of Economics - Graduate Studies



Measuring the impact of economic diversification policy in achieving financial sustainability - experiences of selected countries with reference to Iraq

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and
Economics - University of Karbala, which is part of the requirements
for obtaining a master's degree in economic sciences

Submitted by the student

Mustafa Wissam Muhammad Al-Fatlawi

Supervised by

a.m.d Salam Kazem Shani Al-Fatlawi